المصارف

AL MASAREF ONLINE

مجلة فصلية يصدرها اتحاد مصارف الكويت - العدد 179 يناير 2025

عصام الصقر:

حققنا في عام 2024 أعلى أرباح على الإطلاق في تاريخ المجموعة وواثقون من قدرتنا على تطبيق استراتيجيتنا المتنوعة لتعظيم فرص النمو والتخفيف من المخاطر

الوطني NBK

بنك وربة WARBA BANK · بوبيان Boubyan · بيت التمويل الكويتي KFH · بنك برقان BURGAN BANK · الصناعي IBK · KIB · الأهلي aBK · بنك الخليج GULF BANK · التجاري Al-Tijari · الوطني NBK

ICBC · بنك مسقط bank muscat · مصرف الراجحي alrajhi bank · المشرق mashreq · بنك الدوحة DOHA BANK · QNB · citi · FAB First Abu Dhabi Bank · HSBC · BBK بنك البحرين والكويت

أ.د. يعقوب السيد
يوسف الرفاعي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت
ورئيس تحرير مجلة المصارف

شيخة العيسى
نائب الأمين العام
اتحاد مصارف الكويت
نائب رئيس التحرير

محمد سليمان
مدير تحرير مجلة
المصارف
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

عامر التميمي
مستشار وباحث
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

د. صادق أبل
اقتصادي كويتي
وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

أحمد مشاري الفارس
عضو مجلس إدارة بيت
التمويل الكويتي وعضو في
الهيئة الاستشارية للتحرير

أحمد محمد الفهد
أمين سر مجلس إدارة بنك
بوبيان وعضو في الهيئة
الاستشارية للتحرير

EDITORIAL BOARD

رئيس التحرير
أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

نائب رئيس التحرير
شيخة العيسى

مدير التحرير
محمد سليمان

الهيئة الاستشارية
عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
أحمد محمد الفهد

فريق عمل المجلة
عبدالوهاب طارق
جنان عبدالسلام
موضي رحال

التصميم والإخراج الفني
محمد الحاج

العنوان:
شرق - شارع السور - برج التجارية - الدور 24
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:
masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير
masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

تصدر عن
اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association

06 **دورة الخليج... ودروس للاستفادة**
بقلم: أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي | رئيس التحرير

08 نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني
عصام الصقر: حققنا في عام 2024 أعلى أرباح على الإطلاق في تاريخ المجموعة وواثقون من قدرتنا على تطبيق استراتيجيتنا المتنوعة لتعظيم فرص النمو والتخفيف من المخاطر

14 الأمين العام لاتحاد شركات الاستثمار
فدوى درويش: المرأة تتميز بطبعها الحذر الذي ينعكس في قدرتها العالية على إدارة المخاطر بشكل متوازن

20 عبدالرحمن الهاجري الرئيس التنفيذي:
«برايت جولف» أعمالها متنوعة في قطاعات النفط والغاز وعمليات التحول الرقمي والطاقة المتجددة

22 **القمة الخليجية الـ 45 نحو المزيد من التعاون في مواجهة التطورات والتحديات**
بقلم: محمد سليمان/مدير التحرير

26 **معايير مصرفية!**
بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

28 **نحو استدامة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت**
بقلم: د. صادق أبل
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

32 دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز أداء القطاع المصرفي:
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية نموذجاً..
بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

36 برعاية معالي محافظ بنك الكويت المركزي
نظم اتحاد مصارف الكويت حفل استقبال على هامش مشاركته في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

42 **اتحاد مصارف الكويت شريك استراتيجي في سلسلة فعاليات «Thought Leadership Circle»**

44 **اتحاد مصارف الكويت يحتفل باليوم العالمي للمصارف**

46 **اتحاد مصارف الكويت يدعم الأسبوع العالمي للتوعية ضد الاحتيال المالي**

48 **اتحاد مصارف الكويت يشارك في معرض NEXUS 2024**

52 **البنوك الكويتية تحقق إنجازات استثنائية تعزز ريادتها الاقتصادية خلال عام 2024**

58 بناءً على سيناريوهات الضغوط على البنوك الخليجية
الربحية وجودة الأصول تعززان الأداء القوي للقطاع المصرفي الخليجي في عام 2025

60 على أساس سنوي في نهاية أكتوبر 2024
3.2% ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.51 مليار دينار

64 دراسة لمعهد الدراسات المصرفية بالكويت عن عمليات سوق النقد في البنوك الكويتية:
توصي بالتوسع في استخدام أدوات سوق النقد الكويتي بإمكانات لتحقيق التنمية المرجوة من الاقتصاد الكويتي

66 **1245.4 مليون دينار صافي أرباح البنوك الكويتية في الشهور التسعة الأولى من عام 2024**

108 **البنوك الخليجية تسجل أعلى معدل نمو لأنشطة الإقراض في 13 فترة ربع سنوية**

114 **قانون التجارة الرقمية.. خطوة نحو تعزيز البيئة الاقتصادية الرقمية في الكويت**

116 **الكويت تفرض ضريبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات**

117 تأكيداً على التوسع القوي للقطاع
توقعات بنمو إيرادات قطاع المدفوعات في الكويت إلى 3.18 مليار دولار في 2028

120 **هل صدمات أسعار النفط مهمة؟ قياس تأثير الإنفاق الحكومي على نمو القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

124 **تحذيرات من تضخم الدين العام في المنطقة العربية**

126 **تأييد الإصلاحات الاقتصادية الداعمة للنمو يتوقف على التواصل والمشاركة المدنية واكتساب ثقة الجماهير**

130 **تفاقم هشاشة النظام المالي العالمي رغم تخفيض أسعار الفائدة وقوة الأسواق**
وتحمل المستثمرين للمزيد من المخاطر قد يؤجج مواطن الضعف

134 **الاقتصاد العالمي 2025.. تفاؤل حذر وسط تحديات متزايدة**

169 IMF Executive Board Concludes 2024 Article IV Consultation with Kuwait
Directors underscored the importance of comprehensive, well-sequenced reforms to enhance competitiveness and diversify the economy

175 **Saxo launches its 2025 Outrageous Predictions**

بقلم: أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي
رئيس التحرير

دورة الخليج... ودروس للاستفادة

ما لمسناه من تدفق مواطني الدول المشاركة بدورة كأس الخليج السادسة والعشرين التي أقيمت مؤخراً في الكويت واستمتاعهم ليس فقط بالمباريات وإنما بالأجواء الجميلة المصاحبة يعكس أهمية عودة الكويت إلى دورها المنشود كقبلة للسياحة الشتوية في المنطقة، وكمركز للترانزيت الذي كان موجوداً منذ الخمسينات والستينات وحتى الحرب العراقية الإيرانية في بداية الثمانينات من القرن الماضي والتي أدت إلى غلق البلد بدعوى الهاجس الأمني بعد أحداث التفجيرات التي صاحبتها إلى التحول إلى بعض دول المنطقة الأخرى كبديل عنها، ثم ما حدث في أعقاب الغزو العراقي الغاشم والفترة التي استغرقها إعادة البناء وعدم الاستفادة من تلك الظروف للنهوض من جديد.

إننا نشهد الآن فرصة ربما لن تتكرر إن لم يتم الاستفادة منها لتكون الكويت مركزاً للسياحة الربيعية والشتوية في الإقليم عن طريق

الاستفادة من الأجواء الجميلة والتطوير في المجال الرياضي والتعليمي والصحي والثقافي والترفيهي وتطوير الجزر، وكذلك استغلال المواقع الإستراتيجية المميزة للموانئ في الاستيراد وإعادة التصدير وتسهيل كافة الإجراءات في المعاملات الحكومية لتوفير الانسيابية في الأعمال والمشروعات.

إن ما يميز الكويت إضافة إلى ما ذكر أعلاه هو وجود الثروة البشرية الوطنية المثقفة والمتعلمة في مختلف التخصصات.

وبدلاً من تكدسها في وظائف هامشية في القطاع العام مما يشكل تضخماً وظيفياً أصبح حملاً على الباب الأول في الميزانية، أن يتم استغلاله في مجالات ومشروعات تعود بالفائدة على الوطن والمواطن وربما ما ذكر أعلاه يمثل بعضاً منها.

نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني

عصام الصقر: حققنا في عام 2024 أعلى أرباح على الإطلاق في تاريخ المجموعة وواثقون من قدرتنا على تطبيق استراتيجيتنا المتنوعة لتعظيم فرص النمو والتخفيف من المخاطر

قال نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر واثقون من قدرتنا على تطبيق استراتيجيتنا المتنوعة لتعظيم فرص النمو والتخفيف من المخاطر. وقال: «حققنا في عام 2024 أعلى أرباح على الإطلاق في تاريخ المجموعة بلغت 600.1 مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها 7% عن العام السابق وتنبع هذه النتائج من الأداء التشغيلي القوي للمجموعة وتظهر النمو المستمر في نموذج أعمالنا المتنوع». كما قال «نحن متفائلون، ولكننا حذرون وسط كل هذه التحديات الكلية والجيوسياسية، ونرى العديد من فرص نمو الأعمال في أسواقنا مدفوعة بالاستثمار المستمر في التكنولوجيا». وأكد على أن بنك الكويت الوطني يتميز باستقراره المالي، وشبكته الدولية القوية، وخدماته الرقمية الحديثة، والتزامه بالاستدامة، وأن البنك سيعمل على تعزيز قدراته الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا وتحليلات البيانات لضمان خدمة استثنائية وكفاءة تشغيلية على كافة مستوى عمليات المجموعة. وقال الصقر: «إننا ملتزمون بتوسيع ريادتنا خارج السوق الكويتي وسنعمل على تعزيز مستقبلنا من خلال تحقيق التوازن بين إدارة المخاطر القوية واتباع نهج استشرافي للنمو المستدام والابتكار». وأشار إلى أن بنك الكويت الوطني قدم مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائه، وترسخ مكانته كبنك رائد في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في الكويت. كما قال الصقر: «نطمح إلى أن نكون معيارا في تعزيز الخدمات المصرفية المستدامة، ليس فقط في الكويت، ولكن في جميع أسواقنا، وإظهار الريادة في كل مبادرة نقوم بها». وأكد على أن هناك العديد من التحديات والظروف ونحن مستعدون جيدًا ليس فقط للتكيف مع مثل هذه الظروف، ولكن أيضاً للازدهار وسط هذه التحديات. كما أكد على أن بنك الكويت المركزي يبذل جهودا حثيثة من أجل تحسين البيئة التشغيلية للقطاع عبر العديد من الخطوات التي من بينها دعم الابتكار بإطلاق بيئة رقابية تجريبية للمساعدة في اختبار الحلول الرقمية الجديدة التي تطلقها البنوك. كما أكد على أن المستقبل يكمن في الابتكار. فيجب على البنوك الكويتية الاستثمار في التكنولوجيا ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل مستقبل مستدام. وأشار الصقر أن بنك الكويت الوطني يلعب دورًا مهمًا من خلال دعم مبادرات التعليم والرعاية الصحية والاستدامة البيئية، وأنه يستثمر في البرامج التي تمكن الشباب وتعزز الثقافة المالية وتعالج تغير المناخ، مما يعزز التزامنا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت. **وفيما يلي نص الحوار:**

ما هي توقعاتكم لأداء بنك الكويت الوطني وأرباحه في عام 2025؟

حققنا في عام 2024 أعلى أرباح على الإطلاق في تاريخ المجموعة بلغت 600.1 مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها 7% عن العام السابق وتنبع هذه النتائج من الأداء التشغيلي القوي للمجموعة وتظهر النمو المستمر في نموذج أعمالنا المتنوع.

لدينا نظرة متفائلة لأدائنا خلال عام 2025 يدعمها العديد من العوامل التي تشمل السياسات النقدية والمالية ومنها التوقعات بمسار أقل في وتيرة خفض أسعار الفائدة وهو ما يدعم الهوامش، بالإضافة إلى التوقعات بمواصلة الزخم في الانتعاش الذي نشهده في وتيرة ترسية المشاريع وكذلك ما نراه مؤخراً من بيئة مشجعة لإقرار القوانين الاقتصادية الهامة التي ستدعم بلا شك البيئة التشغيلية المحلية.

كما أنه وفي الوقت ذاته ورغم بعض التحديات على صعيد التطورات الجيوسياسية في المنطقة نرى العديد من فرص نمو الأعمال في أسواقنا وسيكون ذلك مدفوعًا بالاستثمار المستمر في التكنولوجيا، فنحن واثقون من قدرتنا على تطبيق استراتيجيتنا المتنوعة لتعظيم فرص النمو والتخفيف من المخاطر.

يحرص بنك الكويت الوطني على تحسين تجارب العملاء ما هي استراتيجيات البنك في السنوات القادمة لمواصلة ريادة التكنولوجيا المصرفية؟

في بنك الكويت الوطني، نعطي الأولوية للتجارب المصرفية الشخصية ونتبنى الابتكار الرقمي لتوفير تجربة مصرفية سلسة وفعالة وخلال السنوات المقبلة سنواصل العمل من أجل تحسين العروض الرقمية وعقد الشراكات التي تضمن تفوقنا الرقمي وضمان حصول عملاءنا على تجربة مصرفية أكثر تطوراً. كما سنعمل أيضا على تعزيز قدراتنا الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا وتحليلات البيانات لضمان خدمة استثنائية وكفاءة تشغيلية على كافة مستوى عمليات المجموعة.

حققنا في عام 2024 أعلى أرباح على الإطلاق في تاريخ المجموعة بلغت 600.1 مليون دينار كويتي وبزيادة قدرها 7% عن العام السابق

برأيك ما هي عناصر التميز التي يتمتع بها بنك الكويت الوطني بين البنوك الكويتية؟

يتميز بنك الكويت الوطني باستقراره المالي، وشبكته الدولية القوية، وخدماته الرقمية الحديثة، والتزامه بالاستدامة، حيث تعمل مبادئ الحوكمة القوية التي نطبقها، وقوتنا العاملة الماهرة للغاية، وقدرتنا على التكيف مع اتجاهات الخدمات المصرفية العالمية على ترسيخ ريادتنا في السوق. يشكل أيضاً الابتكار حجر الزاوية في نجاح بنك الكويت الوطني، حيث تغلغل في كل جانب من جوانب أعماله بدء من الحلول الرقمية الرائدة وتطوير المنتجات المالية المبتكرة إلى إطلاق المبادرات التي تمكن المجتمع، يسعى بنك الكويت الوطني باستمرار لتحقيق التميز لتعزيز مستقبل مالي أكثر شمولا واستدامة، مما يدل على المرونة في التعامل مع المشهد الاقتصادي المتطور واغتنام الفرص الناشئة.

ما هي أولويات البنك واستراتيجياته الرئيسية للنمو في السنوات القادمة؟

أولوياتنا الاستراتيجية للنمو تركز على تقديم قيمة استثنائية لعملائنا من خلال تقديم منتجات وخدمات مبتكرة مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم المتنوعة في جميع قطاعات أعمالنا بالإضافة إلى تقديم قيمة مضافة طويلة الأجل لمساهمينا كذلك لعب دور محوري في الاقتصاد الكويتي، من خلال الاستفادة من فرص التمويل الناشئة عن خطة التنمية الوطنية ومجموعة المشاريع العملاقة.

أيضاً نحن ملتزمون بتوسيع ريادتنا خارج السوق الكويتي من خلال النمو الاستراتيجي في الأسواق الدولية الرئيسية وسنواصل إعطاء الأولوية للابتكار والاستفادة من التكنولوجيا للحفاظ على ريادتنا وتعزيز الاستدامة، بما يتماشى مع التزامنا بقيادة الابتكار من أجل مستقبل مالي شامل ومستدام. كما سنعمل على تعزيز مستقبلنا من خلال تحقيق التوازن بين إدارة المخاطر القوية واتباع نهج استشرافي للنمو المستدام والابتكار.

ما هي خطط التوسع المستقبلية للبنك؟

نخطط لتعزيز حضورنا في الأسواق الإقليمية الاستراتيجية مثل المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وسنركز أيضاً على تعزيز الخدمات عبر الحدود لتلبية الاحتياجات المتطورة للعملاء العالميين.

وضعنا استراتيجية توسع منضبطة للغاية منذ سنوات طويلة، تحرص دائماً على الالتزام بمبادراتنا وأولوياتنا الإستراتيجية الرئيسية والاتساق معها. واليوم، يسعدنا انتشارنا الجغرافي ونركز بشكل أكبر على تعزيز تواجدنا في أسواق النمو الرئيسية، وخاصة في السعودية ومصر.

ومع ذلك، سنواصل اقتناص الفرص المميزة في كافة أسواق النمو الرئيسية التي نركز عليها إذا وجدنا الفرصة المناسبة التي تتوافر فيها ميزة خلق القيمة بالسعر المناسب.

هناك العديد من التحديات والظروف، ونحن مستعدون جيداً ليس فقط للتكيف مع مثل هذه الظروف، ولكن أيضاً للازدهار وسط هذه التحديات

سنعمل على تعزيز قدراتنا الرقمية والاستفادة من التكنولوجيا وتحليلات البيانات لضمان خدمة استثنائية وكفاءة تشغيلية على كافة مستوى عمليات المجموعة

في ظل التحولات الرقمية... ما هي استراتيجية البنك الوطني للخدمات المصرفية الرقمية؟ ما هي خطط البنك لتعزيز القدرات التقنية والتحول الرقمي؟

يلتزم بنك الكويت الوطني بالاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز تجارب العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية والمساهمة في بيئة مالية أكثر شمولا واستدامة. لقد استمرت جهودنا نحو إعادة تعريف الخدمات المصرفية من خلال رقمنة المنتجات الحالية وتنويع العروض الرقمية لتعزيز تجربة العملاء وتقديم خدمات مبتكرة مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المتطورة لعملائه.

وخلال السنوات المقبلة سنواصل مساعينا الرامية إلى توسيع عروضه الرقمية، حيث قدم مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائه، وترسخ مكانته كبنك رائد في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في الكويت وربما التوسع في أسواق أخرى.

ما هي توجهات بنك الكويت الوطني في عمليات الاندماج والاستحواذ في المرحلة الحالية؟

كما ذكرت سابقاً يسعدنا انتشارنا الجغرافي الحالي ونركز بشكل أكبر على تعزيز تواجدنا في أسواق النمو الرئيسية، وخاصة في السعودية ومصر. ومع ذلك، سنواصل اقتناص الفرص المميزة في كافة أسواق النمو الرئيسية التي نركز عليها إذا وجدنا الفرصة المناسبة التي تتوافر فيها ميزة خلق القيمة بالسعر المناسب.

يتميز بنك الكويت الوطني باستقراره المالي، وشبكته الدولية القوية, وخدماته الرقمية الحديثة, والتزامه بالاستدامة

كيف يدمج بنك الكويت الوطني مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في أعماله؟

يقوم بنك الكويت الوطني بمواءمة عملياته مع الإدماج الاجتماعي من خلال تعزيز التنوع، وتقديم حلول مصرفية سهلة الوصول، ودعم البرامج المجتمعية. وفي الوقت نفسه، نعطي الأولوية لقيمة المساهمين من خلال ضمان الأداء المالي القوي والنمو المستدام. وعززت استراتيجية بنك الكويت الوطني للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، التي تم تطويرها في عام 2023، التزام البنك بالاستدامة، مما يضمن اتباع نهج قوي وشفاف وقابل للقياس لتحقيق أهدافه. وانطلاقا من هذا النهج الشامل، التزم بنك الكويت الوطني بزيادة أصوله المستدامة إلى 10 مليارات دولار أمريكي بحلول عام 2030 من خلال الإقراض والاستثمار في المشاريع المستدامة.

نجح بنك الكويت الوطني في إصدار أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وهي أول سندات خضراء تصدر عن مؤسسة مالية في الكويت. ويهدف بنك الكويت الوطني من خلال هذه الصفقة التاريخية إلى توسيع نطاق استثماراته في مشاريع ذات فوائد بيئية ومناخية واضحة. وباعتباره المؤسسة المالية الرائدة في الكويت، فإن تركيز بنك الكويت الوطني على التمويل المستدام يمكن البنك من تعزيز مرونة الأعمال وزيادة العوائد المالية المستدامة ودعم عملائنا في مرحلة انتقالهم.

نحن ملتزمون بوضع معايير جديدة في التمويل المستدام للصناعة المصرفية، مما يساهم في عالم أفضل للأجيال القادمة. نطمح إلى أن نكون معيارا في تعزيز الخدمات المصرفية المستدامة، ليس فقط في الكويت، ولكن في جميع أسواقنا، وإظهار الريادة في كل مبادرة نقوم بها.

ما هي التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه بنك الكويت الوطني والقطاع المصرفي؟ ما هو تأثير هذه التحديات على البنوك؟

تتضمن التحديات في حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، ومتطلبات تنظيمية متطورة، واضطرابات تكنولوجية سريعة وكذلك لا نغفل التطورات الجيوسياسية المتلاحقة، حيث تعمل كل هذه العوامل على زيادة المنافسة وتتطلب استثمارات كبيرة في الابتكار والامتثال وبالطبع من يتأخر في الاستجابة لمثل هذه التحديات سيتخلف عن الركب ونحن في بنك الكويت الوطني مستعدون جيداً ليس فقط للتكيف مع مثل هذه الظروف، ولكن أيضاً للازدهار وسط هذه التحديات.

ما هي رؤيتك لمواجهة التحديات وتحسين البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي الكويتي؟

نهدف إلى التخفيف من حدة التحديات من خلال التنويع الذي ننتهجه منذ سنوات طويلة والذي اثبت فعالية كبيرة وسط مختلف الدورات الاقتصادية بالإضافة إلى ذلك نعمل باستمرار على تعزيز الابتكار الرقمي وإدارة المخاطر الاستباقية. وفيما يخص البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي نحن نعتقد أن بنك الكويت المركزي يبذل جهودا حثيثة من أجل تحسين البيئة التشغيلية للقطاع عبر العديد من الخطوات التي من بينها دعم الابتكار بإطلاق بيئة رقابية تجريبية، أو ما يعرف بـ(Sandbox) للمساعدة في اختبار الحلول الرقمية الجديدة التي تعزز الخدمات والمنتجات التي تطلقها البنوك.

كيف ترى مستقبل البنوك الكويتية في ظل وتيرة التطور السريع في القطاع المصرفي وقلة الفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت؟

المستقبل يكمن في الابتكار. فيجب على البنوك الكويتية الاستثمار في التكنولوجيا ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل مستقبل مستدام. إننا في بنك الكويت الوطني ملتزمون بدعم هذه الجهود انطلاقا من موقعنا الرائد.

ما هو الدور الذي يلعبه بنك الكويت الوطني في مجال المسؤوليات الاجتماعية للشركات؟

يلعب بنك الكويت الوطني دوراً مهماً من خلال دعم مبادرات التعليم والرعاية الصحية والاستدامة البيئية. نحن نستثمر في البرامج التي تمكن الشباب وتعزز الثقافة المالية وتعالج تغير المناخ، مما يعزز التزامنا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في الكويت.

خلال العام الماضي أطلقنا سلسلة من المبادرات المؤثرة التي تركز على تمكين العقول الشابة وإعدادها للمستقبل. ووسع بنك الكويت الوطني برنامج التثقيف المالي bankee الذي يهدف إلى تزويد الطلبة بالمهارات المالية الأساسية، ليصل إلى 60 مدرسة و32000 طالب و7519 معلمًا.

كما يجسد الاستثمارات التي قام البنك مؤخراً بضخها لتوسعة مستشفى بنك الكويت الوطني للأطفال وبقيمة 13 مليون دينار كويتي على التزام البنك الراسخ بتطوير الرعاية الصحية للأطفال في الكويت، إضافة إلى المساهمات الاجتماعية الأخرى التي قام بها البنك والتي تستهدف دعم استدامة الصحة والرياضة والترفيه في الكويت والتي كان أخرها قيام البنك بتطوير وتجميل شاطئ الشويخ على مسافة 1.7 كيلومتر وبقيمة 3 ملايين دينار كويتي.

ويتجلى حرص بنك الكويت الوطني على رعاية المواهب المحلية في مختلف البرامج التطويرية التي طورها البنك والتي تشمل أكاديمية بنك الكويت الوطني، وأكاديمية الوطني للتقنية، وبرنامج تمكن، والذي يوفر فرص التدريب والتطوير المهني للخريجين الجدد.

بنك الكويت الوطني قدم مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة التي تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائه, وترسخ مكانته كبنك رائد في مجال الخدمات المصرفية الرقمية في الكويت

المستقبل يكمن في الابتكار. فيجب على البنوك الكويتية الاستثمار في التكنولوجيا ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل مستقبل مستدام

ملتزمون بتوسيع ريادتنا خارج السوق الكويتي وسنعمل على تعزيز مستقبلنا من خلال تحقيق التوازن بين إدارة المخاطر القوية واتباع نهج استشرافي للنمو المستدام والابتكار

الأمين العام لاتحاد شركات الاستثمار

فدوى درويش: المرأة تتميز بطبعها الحذر الذي ينعكس في قدرتها العالية على إدارة المخاطر بشكل متوازن

أكدت فدوى درويش الأمين العام لاتحاد شركات الاستثمار أن المرأة تتميز بطبعها الحذر الذي ينعكس في قدرتها العالية على إدارة المخاطر بشكل متوازن. كما أكدت أن الاتحاد يلعب دوراً محورياً في دعم وتعزيز قطاع الاستثمار في الكويت من خلال العمل على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، تعزيز الشفافية، ورفع مستوى الكفاءة في القطاع. وأشارت إلى أن بيئة العمل في شركات الاستثمار تتميز بديناميكيتها وتركيزها على تحقيق نتائج ملموسة من خلال الابتكار المالي، وتحليل الأسواق، وتقديم حلول استثمارية متميزة. كما أشارت إلى أن تمكين المرأة في قطاع الاستثمار ليس فقط ضرورة اجتماعية، بل هو أيضاً ركيزة مهمة لتعزيز الابتكار والتميز وتحقيق النمو المستدام.

وأكدت فدوى درويش على أن رحلتها المهنية مبنية على الالتزام بالتميز، التفاني في العمل، وتطوير علاقات مهنية قائمة على الشفافية والثقة، وأن النجاح لا يُقاس فقط بالنتائج، بل بالقدرة على إحداث تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع المهني، موضحة أن النجاح ليس نهاية الطريق، بل هو رحلة مستمرة تتطلب تفانياً وشغفاً وإصراراً على تقديم الأفضل. كما أكدت أن أسلوب القيادة التشاركية هو الأفضل ويعزز شعور العاملين بالانتماء والمسؤولية، ويخلق بيئة عمل محفزة ومبنية على الثقة المتبادلة. وقالت درويش إن بناء فريق قوي ومتماسك يعتمد على تعزيز بيئة من الثقة المتبادلة، واحترام التنوع في الأفكار والمهارات هو حجر الزاوية في تحقيق النجاح لأي مؤسسة، وأن المرأة قادرة على تحقيق النجاح في أي مجال إذا تمكّنت من التغلب على التحديات بثبات ورؤية واضحة، وأنها تواجه في مجال عملها العديد من التحديات، من أبرزها التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، وأن القيادات النسائية يتمتعن برؤية شاملة تركز على الابتكار وتعزيز التعاون داخل فرق العمل. **وفيما يلي نص الحوار:**

الاتحاد يلعب دوراً محورياً في دعم وتعزيز قطاع الاستثمار في الكويت من خلال العمل على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، تعزيز الشفافية، ورفع مستوى الكفاءة في القطاع

هل لك أن تحدثينا عن الدور الرئيسي الذي يلعبه اتحاد شركات الاستثمار في دعم وتعزيز قطاع الاستثمار بالكويت؟ وكيف تقيمين أداء الاتحاد في تحقيق أهدافه الاستراتيجية خلال السنوات الماضية؟

الاتحاد يلعب دوراً محورياً في دعم وتعزيز قطاع الاستثمار في الكويت من خلال العمل على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، تعزيز الشفافية، ورفع مستوى الكفاءة في القطاع، ونحن ملتزمون بتوفير الدعم اللازم للشركات الأعضاء، سواء من خلال تقديم الاستشارات القانونية والاقتصادية أو من خلال تنظيم الفعاليات وورش العمل التي تسهم في تعزيز الوعي حول القضايا الاستثمارية، علاوة على ذلك، نسعى جاهدين لبناء شراكات استراتيجية مع الجهات الحكومية والخاصة لتعزيز بيئة الأعمال والاستثمار.

أما بالنسبة لتقييم أداء الاتحاد خلال السنوات الماضية، فقد حققنا تقدماً كبيراً في تحقيق العديد من أهدافنا الاستراتيجية، مثل تطوير الأنظمة واللوائح الاستثمارية، تحسين التواصل بين الأعضاء، وتوسيع دائرة التعاون مع الجهات ذات الصلة، ومع ذلك، ندرك أن هناك دائماً مجالاً للتطوير، ونستمر في بذل الجهود لتحسين خدماتنا وتعزيز مساهمتنا في دعم الاقتصاد الكويتي.

ما الذي يميز بيئة العمل في اتحاد شركات الاستثمار، وفي شركات الاستثمار أيضاً؟

ما يميز بيئة العمل في اتحاد شركات الاستثمار هو التركيز على التعاون والابتكار لتحقيق الأهداف المشتركة للشركات الأعضاء، حيث يسعى الاتحاد لخلق بيئة محفزة تجمع بين الخبرات المختلفة وتعزز من تبادل المعرفة بين أعضائه، مما يتيح فرصاً للنمو والتطوير، كما أن الشفافية في العمل والتزامنا بالممارسات المهنية العالمية يسهمان في بناء بيئة تعزز الثقة بين الشركات الأعضاء وأصحاب المصلحة.

أما بالنسبة لشركات الاستثمار، فتتميز بيئة العمل فيها بديناميكيتها وتركيزها على تحقيق نتائج ملموسة من خلال الابتكار المالي، وتحليل الأسواق، وتقديم حلول استثمارية متميزة، كما توفر هذه الشركات بيئة عمل تنافسية تتيح للعاملين تطوير مهاراتهم ومواكبة التحديات المتجددة في القطاع المالي، كما أن الجمع بين الالتزام بالحوكمة الرشيدة والاستراتيجيات المبتكرة يجعل من هذه الشركات مؤسسات قادرة على تحقيق القيمة المستدامة للمستثمرين والعملاء على حد سواء.

هل يولي الاتحاد اهتماماً خاصاً بدعم وتمكين المرأة في قطاع الاستثمار؟

نعم، الاتحاد يولي اهتماماً خاصاً بدعم وتمكين المرأة في قطاع الاستثمار، إدراكاً لدورها المهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نحن نحرص على تعزيز مشاركة المرأة في القطاع من خلال توفير الفرص التدريبية المتخصصة، ودعم المبادرات التي تهدف إلى بناء قدراتها المهنية والقيادية.

كما نسعى إلى تمكين المرأة من الوصول إلى المناصب القيادية في شركات الاستثمار وتشجيعها على المشاركة الفاعلة في صنع القرار، ويعمل الاتحاد أيضاً على تسليط الضوء على النماذج الناجحة من القيادات النسائية في القطاع لتعزيز الإلهام وزيادة الوعي بأهمية تحقيق التوازن بين الجنسين في هذا المجال وساهمنا في الكثير من المنتديات في هذا المجال.

نحن نؤمن بأن تمكين المرأة في قطاع الاستثمار ليس فقط ضرورة اجتماعية، بل هو أيضاً ركيزة مهمة لتعزيز الابتكار والتميز وتحقيق النمو المستدام، ومن جانبي كأمين عام للاتحاد أستمر في السعي في تمكين المرأة عموماً ودمجها في مجتمع الأعمال على وجه الخصوص،

والتنويع بين الجنسين في مقومات الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، قمت بالتوقيع على وثيقة «منصة الكويت للتمكين الاقتصادي للمرأة»، حيث تعمل هذه المنصة تحت إشراف الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومركز دراسات وأبحاث المرأة في جامعة الكويت، وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتسعى هذه المبادرة إلى دعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتعزيز سياسة التنوع والشمول في مختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى ذلك، تواصلت الأمانة العامة للاتحاد بشكل مباشر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعرف على مبادرة مبادئ تمكين المرأة (WEPS) بخصوص شركات الاستثمار وتشجيعها على الانضمام والمشاركة في هذا الجهد الدولي المهم.

ما هو دور المرأة في المناصب القيادية في اتحاد شركات الاستثمار؟

تلعب المرأة دوراً متزايد الأهمية في المناصب القيادية داخل اتحاد شركات الاستثمار، حيث نسعى جاهدين لتعزيز مشاركة المرأة وإبراز دورها الريادي في القطاع المالي والاستثماري، والاتحاد يؤمن بقدرة المرأة على الإسهام بفعالية في تحقيق أهدافه الاستراتيجية، ونعمل على تمكينها من خلال إتاحة الفرص التدريبية المتقدمة وبرامج تطوير المهارات القيادية.

كما يفتخر الاتحاد بتمثيل المرأة في مناصب قيادية ويعتبر ذلك عنصراً أساسياً لنجاحه، حيث أثبتت القيادات

تتميز بيئة العمل في شركات الاستثمار بديناميكيتها وتركيزها على تحقيق نتائج ملموسة من خلال الابتكار المالي، وتحليل الأسواق، وتقديم حلول استثمارية متميزة

النسائية دورهن في تعزيز التعاون بين الأعضاء، وإدارة الملفات ذات الأولوية بكفاءة عالية، كما أن وجود المرأة في هذه المناصب يعكس التزام الاتحاد بتعزيز التنوع والشمولية كقيم محورية تُثري بيئة العمل وتدفع نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

لكل شخصية طريقة مختلفة في تحقيق النجاح.. هل لكِ أن تحدثينا عن ذلك من خلال مسيرتك العملية؟

كل شخصية تتميز بتجربة فريدة في تحقيق النجاح، تتأثر بعوامل متعددة تشمل القيم الشخصية، أسلوب القيادة، والرؤية المستقبلية، بالنسبة لي، كانت رحلتي المهنية مبنية على الالتزام بالتميز، التفاني في العمل، وتطوير علاقات مهنية قائمة على الشفافية والثقة، إنني أؤمن بأن النجاح لا يُقاس فقط بالنتائج، بل بالقدرة على إحداث تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع المهني الذي ننتمي إليه، ومن خلال العمل في اتحاد شركات الاستثمار، حرصت على بناء جسور تعاون متينة، وتعزيز مكانة الاتحاد كمنصة تعزز الابتكار والتنمية المستدامة.

ما الذي تركزين عليه في هذه المرحلة لمواصلة النجاح؟

تحقيق النجاح في مسيرتي العملية يعود إلى الالتزام بعدة قيم أساسية، مثل الاجتهاد، والتعلم المستمر، والقدرة على التكيف مع المتغيرات، ففي كل خطوة من مسيرتي المهنية، كنت أركز على تطوير المهارات القيادية، وبناء شبكات تواصل قوية، والاستماع الفعّال لفهم التحديات وتقديم حلول مبتكرة.

نؤمن بأن تمكين المرأة في قطاع الاستثمار ليس فقط ضرورة اجتماعية، بل هو أيضاً ركيزة مهمة لتعزيز الابتكار والتميز وتحقيق النمو المستدام

في هذه المرحلة، أرتكز على الخبرة التراكمية التي اكتسبتها خلال السنوات الماضية، بالإضافة إلى دعم فريق عمل متميز يتمتع بالكفاءة والروح التعاونية، كما أنني أضع أهمية كبيرة على تبني التقنيات الحديثة في العمل والاستفادة من التحليلات الدقيقة لاتخاذ قرارات استراتيجية تسهم في تعزيز دور الاتحاد وتحقيق أهدافه.

أؤمن بأن النجاح ليس نهاية الطريق، بل هو رحلة مستمرة تتطلب تفانياً وشغفاً وإصراراً على تقديم الأفضل لخدمة قطاع الاستثمار ومجتمعنا بشكل عام.

من وجهة نظرك.. ما هو أسلوب أو نمط القيادة المفضل؟ وما تأثيره في التعامل مع العاملين؟

من وجهة نظري، أسلوب القيادة التشاركية هو الأفضل، حيث أؤمن بأهمية إشراك الفريق في صنع القرارات والاستماع لآرائهم وأفكارهم، هذا الأسلوب يعزز من شعور العاملين بالانتماء والمسؤولية، ويخلق بيئة عمل محفزة ومبنية على الثقة المتبادلة.

التواصل الواضح والشفاف يُعد ركيزة أساسية في هذا الأسلوب، حيث يساعد في توجيه الفريق نحو الأهداف المشتركة ويضمن تفادي سوء الفهم أو تضارب الأولويات، بالإضافة إلى ذلك، أحرص على تحفيز الفريق وتشجيع الإبداع والابتكار، مع تقديم الدعم اللازم لتطوير مهاراتهم ومساعدتهم على تحقيق طموحاتهم المهنية.

النتيجة الإيجابية لهذا الأسلوب تظهر في زيادة إنتاجية الفريق، وتعزيز الرضا الوظيفي، وخلق بيئة عمل مرنة وفعالة تمُكّن الجميع من تحقيق أهدافهم الشخصية والتنظيمية على حد سواء.

ما هي نظرتك لفريق العمل وما هي أساليب التعامل المفضلة لديكِ؟ وبرأيك ما هي الركائز التي تعزز نجاح الفريق؟

من وجهة نظري، فريق العمل هو حجر الزاوية في تحقيق النجاح لأي مؤسسة، وأؤمن بأن بناء فريق قوي ومتماسك يعتمد على تعزيز بيئة من الثقة المتبادلة، واحترام التنوع في الأفكار والمهارات.

أسلوبي المفضل في التعامل مع الفريق يرتكز على الشفافية، وتقدير جهود الجميع، والاستماع الفعّال، مما يخلق جواً من التعاون والابتكار، وأحرص دائماً على تمكين أعضاء الفريق، وتشجيعهم على تحمل المسؤولية وإبراز إمكانياتهم.

أما الركائز الأساسية التي تعزز نجاح الفريق، فأراها تتمثل في وجود رؤية مشتركة واضحة، وتواصل فعّال، وثقافة تحفّز الابتكار وتحترم الأخطاء كفرص للتعلم، بالإضافة إلى تقدير الإنجازات والاحتفاء بالنجاحات الجماعية.

ما هي الثوابت الرئيسية التي ترينها لازمة للمرأة لإحراز النجاح في مجال عملها؟

من وجهة نظري، هناك مجموعة من الثوابت الرئيسية التي يمكن أن تمكّن المرأة من إحراز النجاح في مجال عملها :

أولاً، الإيمان بالذات والثقة في القدرات الشخصية، لأن هذا هو الأساس لأي تقدم أو إنجاز.

القيادات النسائية تتميز بقدرة فريدة على تحقيق التوازن بين الجوانب المهنية والإنسانية، ويتمتعن برؤية شاملة تركز على الابتكار وتعزيز التعاون داخل فرق العمل

ثانياً، الالتزام بتطوير المهارات والمعرفة بشكل مستمر، لأن النجاح اليوم يعتمد على مواكبة التغيرات السريعة في بيئة العمل.

ثالثاً، بناء شبكة علاقات مهنية قوية تعزز من فرص النمو والتأثير، فالنجاح ليس فقط فردياً، بل يتطلب أيضاً تعاوناً مع الآخرين.

وأخيراً، التمسك بالقيم والمبادئ الشخصية مثل النزاهة، والاجتهاد، والتفاني، لأنها تبني سمعة مهنية مستدامة، وأؤمن بأن المرأة قادرة على تحقيق النجاح في أي مجال تختاره، إذا تمكّنت من التغلب على التحديات بثبات ورؤية واضحة.

من وجهة نظرك، ما هي أبرز التحديات التي تواجه المرأة في عملها؟ والتحديات الخاصة بالصعود إلى المناصب الرفيعة بوجه خاص؟

من وجهة نظري، تواجه المرأة في مجال عملها العديد من التحديات التي تختلف باختلاف السياق والبيئة العملية، من أبرز هذه التحديات، التوازن بين الحياة المهنية والشخصية، حيث يُتوقع من المرأة في كثير من الأحيان أن تؤدي أدواراً متعددة بفعالية متساوية.

أما فيما يتعلق بالصعود إلى المناصب الرفيعة، فأحد التحديات الأساسية هو التعامل مع التحيزات المجتمعية أو الثقافية التي قد تشكك في قدرة المرأة على القيادة، بالإضافة إلى ذلك، قد تفتقر بعض المؤسسات إلى سياسات واضحة لدعم تمكين المرأة، مما يزيد من صعوبة حصولها على فرص متكافئة للترقي.

لكنني أؤمن أن هذه التحديات يمكن التغلب عليها من خلال بناء الثقة بالنفس، وتطوير المهارات القيادية، والعمل في بيئة داعمة تركز على الكفاءة والإنجاز بغض النظر عن النوع الاجتماعي، حيث إن النساء أثبتن مرارًا أنهن قادرات على تقديم أداء متميز في أعلى المناصب، عندما يُمنحن الفرصة والدعم اللازمين.

تواجه المرأة في مجال عملها العديد من التحديات، من أبرزها التوازن بين الحياة المهنية والشخصية والنساء أثبتن مرارًا أنهن قادرات على تقديم أداء متميز في أعلى المناصب

رحلتي المهنية مبنية على الالتزام بالتميز، التفاني في العمل، وتطوير علاقات مهنية قائمة على الشفافية والثقة، والنجاح لا يُقاس فقط بالنتائج، بل بالقدرة على إحداث تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع المهني

برأيك، ما الذي يميز القيادات النسائية بوجه عام، والمرأة الكويتية والخليجية بوجه خاص؟

القيادات النسائية بوجه عام تتميز بقدرة فريدة على تحقيق التوازن بين الجوانب المهنية والإنسانية، إذ يجمعن غالباً بين الحزم في اتخاذ القرارات والمرونة في التعامل مع التحديات، كما أنهن يتمتعن برؤية شاملة تركز على الابتكار وتعزيز التعاون داخل فرق العمل.

كما تتميز المرأة بطبعها الحذر الذي ينعكس في قدرتها العالية على إدارة المخاطر بشكل متوازن، هذا الحذر يظهر بوضوح سواء في دورها كأم تسعى لتوفير بيئة آمنة لأفراد أسرتها، أو كقيادية تتخذ قرارات مدروسة تعزز من استقرار الأعمال ونجاحها، وهذه السمة تجعلها قادرة على قراءة التحديات بدقة ووضع حلول مبتكرة تتماشى مع المتغيرات المحيطة.

أما المرأة الكويتية والخليجية بوجه خاص، فقد أثبتت قدرتها على التميز في قيادة مؤسسات متنوعة رغم التحديات الاجتماعية والثقافية، حيث حولت هذه التحديات إلى محفزات للتميز والإبداع، وجمعت بين الطموح والالتزام، سعياً لتقديم قيمة مضافة في كل منصب تشغله، والتفوق في بيئة الأعمال الحديثة، مما جعلها نموذجاً يحتذى به في التغلب على العقبات وتحقيق النجاح في مختلف المجالات.

عبدالرحمن الهاجري الرئيس التنفيذي:

«برايت جولف» أعمالها متنوعة في قطاعات النفط والغاز وعمليات التحول الرقمي والطاقة المتجددة

قال الرئيس التنفيذي لشركة «برايت جولف» عبدالرحمن الهاجري أن الشركة أعمالها متنوعة في قطاعات النفط والغاز وعمليات التحول الرقمي والطاقة المتجددة. وينصح الهاجري رواد الأعمال بالدخول في مشاريع لا يوجد بها نسبة كبيرة من المخاطرة وأن تكون مدروسة وأن يكونوا على دراية تامة بالتحديات. وقال إن أهم القطاعات الواعدة في الكويت هو قطاع الطاقة المتجددة والتحول الرقمي. وأكد الهاجري أن بيئة الأعمال بالكويت تحتاج إلى دعم كامل من الدولة وحكومتها لرواد الأعمال الكويتيين وإتاحة كافة السبل لنجاحهم وتذليل كافة الصعاب التي تواجههم. وفيما يلي نص الحوار:

كيف جاءت فكرة مشروع برايت جولف (Bright Gulf)؟

الشغف هو الخطوة الأولى في تأسيس برايت جلف والتي التصق اسمها في السطوع إلى القمة من خلال شغفي بتحقيق أهداف لم يحققها غيري في صناعة النفط والغاز، والتي يعتمد عليها اقتصاد دولة الكويت بنسبة تفوق 90%. ويعتبر هذا القطاع من أصعب القطاعات في مجال الأعمال لأنه يعتمد على التكامل في توريد الأعمال من خلال تنفيذ تكنولوجيا قادرة على تلبية متطلبات سوق النفط والطاقة.

هل لك أن تحدثنا عن أعمال الشركة وتوسعاتها؟

أن شركتنا لها أعمال متنوعة من خلال تقديم وتوريد الأعمال الخاصة في قطاعات النفط والغاز والمرتبطة بالإنتاج والحفر وكذلك عمليات التحول الرقمي والطاقة المتجددة التي برزت بها شركة الخليج اللامع للتجارة العامة والمقاولات (Bright Gulf).

انصح رواد الأعمال في الدخول في مشاريع لا يوجد بها نسبة كبيرة من المخاطرة ولابد أن تكون مدروسة وأن يكونوا على دراية تامة بالتحديات

من أين حصلت على تمويل المشروع؟

لم أحصل على أي تمويل، ولكن بدأت الشركة من خلال خطوات متناسقة منظمة تقوم من خلال تحويل أرباح الشركة في المشروعات الصغيرة وضخها في المشروعات القادمة والتي حققت أهدافها المناط فيها.

ما أكبر تحدٍ واجهته في حياتك العملية؟

التطور الكبير في كل سنة في مجالات التكنولوجيا والتي تعتمد على الابتكار والتي يجب على شركة الخليج اللامع (Bright Gulf) أن تواكب هذه التغيرات المفاجئة والأحداث التي تصاحب الصناعة النفطية، وكذلك كيف نستمر بالتقدم والمحافظة على النجاح.

كيف يختار رائد الأعمال فكرة مشروع ناجحة؟

بما أنني حاصل على شهادة الماجستير في مجال الطاقة المتجددة Renewable energy فقد تم اختيار فكرة المشروع بناء على الدراسة الكاملة والعلم بمتطلبات سوق قطاع النفط والغاز ومن خلال الخبرة العلمية والمهنية والتي من خلالها تم اختيار فكرة مبتكرة باستخدام الطاقة المتجددة والتحول الرقمي تلبي احتياجات سوق النفط الكويتي وتقلل التكلفة وتزيد الإنتاجية. وكذلك الشغف في مجال قطاع النفط، حيث إنه يمثل 90% من اقتصاد الكويت ودخول هذا المجال يعتمد اعتماد كلي على دراستي.

بما تنصح الشباب لبداية مشروعاتهم ومواجهة الأزمات والتحديات؟

من خلال خبراتي انصح رواد الأعمال في الدخول في مشاريع لا يوجد بها نسبة كبيرة من المخاطرة، ولكن إذا كان هناك مخاطرة فلابد من أن تكون مدروسة من خلال دراسة الجدوى الكاملة للمشروع وأيضا أن يكونوا على دراية تامة بالتحديات التي يواجهها كل قطاع لاسيما أن أصعب القطاعات هي قطاعات النفط والغاز وكيفية تقديم أفضل الحلول الممكنة في الوقت المناسب.

برأيك ما أهم مواصفات الشريك المثالي في المشروعات؟

بالنسبة لي لا يوجد عندي شريك، ولكني انصح رواد الأعمال الجدد باختيار شريك لديه سيولة مالية كبيرة وله باع في هذا القطاع والذي يمكن أن يقود أصحاب الأعمال إلى تخفيض نسبة المخاطرة في دخول المشاريع.

كيف يمكن الحفاظ على رضا العملاء وخلق علاقة مستدامة معهم؟

من خلال خلق بيئة شفافة والأخذ بجميع أراء العملاء لتطوير العمل معهم.

كيف ترى أهمية التسويق بالنسبة للمشروعات وخاصة لرواد الأعمال؟

له أهمية كبيرة في نجاح المشاريع حيث إن التسويق يبرز قدرات الشركة في توصيل الحلول الصحيحة والمتكاملة والمطلوبة من سوق العمل.

ما رؤيتك لعالم الأعمال في الكويت والتحديات التي يواجهها؟

رؤيتي لعالم الأعمال بالكويت تبشر بالخير في ظل دعم وتوجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وحكومة الكويت التي سوف تساعد في تقليل التحديات ومساعدة رواد الأعمال بدولة الكويت.

من وجهة نظرك، ما أهم القطاعات الواعدة في الكويت بالنسبة لريادة الأعمال؟

من وجهة نظري الشخصية وبما أنني في قطاع النفط والغاز أرى أن أهم القطاعات الواعدة في الكويت هو قطاع الطاقة المتجددة والتحول الرقمي، حيث إن العالم بأكمله يتجه نحو التحول الرقمي لزيادة الكفاءة وتقليل التكلفة.

ما الذي تحتاجه بيئة الأعمال في الكويت؟

تحتاج بيئة الأعمال بالكويت إلى دعم كامل من الدولة وحكومتها لرواد الأعمال الكويتيين وإتاحة كل السبل لنجاحهم وتذليل كافة الصعاب التي تواجههم، حيث إننا نحتاج توجه الدولة الكامل لدعمهم وإعطاء الفرص الكاملة لنا بدلاً من الشركات الخارجية لإبراز مواهبنا وحلولنا وأفكارنا، حيث إن رواد الأعمال الكويتيين ذوي كفاءة عالية، ولكننا نحتاج الدعم من الدولة والصبر لتنفيذ المشروعات بنجاح.

القمة الخليجية الـ 45

نحو المزيد من التعاون في مواجهة التطورات والتحديات

بقلم: محمد سليمان
مدير التحرير

يعتبر التعاون والتكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ركيزة أساسية وأداة فعالة لتحقيق التقدم والازدهار المشترك. ويعتمد هذا التكامل على ركائز رئيسية تشمل تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء، وتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات، ووضع أنظمة متماثلة في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وغيرها. ولا شك أن العالم ومنطقة الشرق الأوسط تواجه تحديات متعددة تتمثل في ضمان أمن الطاقة والأمن الغذائي وتعزيز جهود احتواء التغير المناخي والأوبئة، إلى التحديات المتصلة بالنزاعات بمختلف أشكالها. وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن فرص مجلس التعاون الخليجي متاحة لمواجهتها، وذلك من خلال اتباع نهجاً متزناً يرتكز إلى الحوار والدبلوماسية والالتزام بالقوانين والمبادئ والمعاهدات الدولية.

القمة الـ 45 في الكويت

وفي ظل التنسيق والتشاور بين دول مجلس التعاون من أجل اتخاذ مواقف موحدة لمواجهة التحديات، تأتي دائما القمم الخليجية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي لتعكس مدى عمق وتطور الروابط بين الدول الأعضاء. ووسط العديد من التحديات والتطورات، جاءت القمة الـ 45 التي استضافتها دولة الكويت في الثاني من ديسمبر الماضي تحت شعار (المستقبل.. خليجي) فرصة استثنائية لترسيخ مسيرة التعاون المشترك والتركيز على المستقبل. وقد جاء توقيت القمة مهماً لتعزيز روابط التضامن والمشروعات التكاملية والتعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية التي تستهدف بلورة إطار عمل جماعي للأخذ بالتعاون والتكامل إلى آفاق أرحب وزيادة قوة التلاحم بين الشعوب الخليجية وخدمة مصالحها وتلبية طموحاتها وتطلعاتها، بما يضمن لهم مقومات الرخاء، ويعزز الفرص في تحقيق المزيد من التقدم والازدهار.

38% من أصول صناديق الثروة السيادية العالمية خليجية

وتمتلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موارد هائلة، فقد حققت صناديق الثروة السيادية نمواً تاريخياً في العام 2024 حيث أدارت هذه الصناديق أصولاً بقيمة 13 تريليون دولار، تدير منطقة دول مجلس التعاون الخليجي 38% منها. وتهتم دول مجلس التعاون الخليجي بضرورة توظيف هذه الموارد لتحقيق ما لديها من رؤى اقتصادية رائدة تواكب التغيرات العالمية وتعزز

قدراتها في التعامل مع الأزمات والتحديات، وذلك بما يحقق الاستمرار في تحقيق الأهداف الاقتصادية الطموحة والمتنوعة على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، من خلال مشاريع تعزز الاستقرار والنمو والتنوع والازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة، وترتكز إلى دعم وتحفيز القطاع الخاص لزيادة مساهمته كونه محركاً رئيسياً في الاقتصاد من جانب، وتنمية رأس المال البشري من جانب آخر. ولا شك إن استمرار الجهود لتعزيز التكامل بين دول المجلس، يمكنها من المحافظة على مكانتها كأحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في المنطقة والعالم.

نموذج رائد للعمل المشترك

وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً رائداً للعمل المشترك لتعزيز استقرارها ونموها ودعم آليات وأدوات العمل الخليجي لتظل ركيزة أساسية في استقرار المنطقة، مستفيدة من ديناميكية شراكاتها الاستراتيجية الإقليمية والدولية حيث حققت نمواً واضحاً في هذه الشراكات، واتخذت خطوات عملية لدعم المساعي لتوسيع دائرة الحوار حول القضايا الإقليمية والدولية نحو مستقبل آمن ومستدام. فقد بات مجلس التعاون الخليجي شريكاً فاعلاً وموثوقاً لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

وفي ظل ما يجمع دول المجلس من مصير واحد ومستقبل مشترك، شدد البيان الختامي للقمة على أهمية تعزيز العمل المشترك لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية الحرجة والخطيرة التي تواجه المنطقة لتعزيز المسيرة وتوطيد الروابط، بما يدفع عجلة التقدم والتنمية ويحقق الآمال والتطلعات.

التنويع الاقتصادي

وتسعي كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجلس لتحقيق التنويع الاقتصادي والانتقال إلى نموذج اقتصادي مستدام ومبتكر حيث تركز استراتيجياتها طويل الأجل على ذلك. ولذلك جاء تشديد قادة دول المجلس

على الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي باعتباره ركيزة رئيسية تدعم مستقبل التنمية في المنطقة، وأكدوا أن الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة تاريخية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التكامل بين دول المجلس.

استراتيجيات للذكاء الاصطناعي

وفيما يتعلق بالذكاء الإصطناعي فقد طورت دول مجلس التعاون الخليجي، بدرجات متفاوتة، استراتيجيات للذكاء الاصطناعي تحدد أهدافها وأولوياتها في هذا المجال، لتتنافس مع العديد من دول العالم في السباق نحو تطوير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والاستثمار في بنيتها التحتية وتطبيقاتها المختلفة، باعتبارها أحد المداخل الرئيسية التي تستطيع من خلالها تنويع اقتصاداتها والاستعداد لفترة ما بعد النفط.

وفي هذا الصدد، أشار قادة دول المجلس في القمة الأخيرة إلى أهمية الاستثمارات الإستراتيجية في مجالات تقنية المعلومات كالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، وأوضحوا أن هذه التقنية والاستثمارات وضعت دول المجلس في موقع ريادي يمكّنها من الاستفادة من عملية التحول الرقمي العالمي، مع التركيز على تطوير تطبيقات مبتكرة في مجالات الطاقة المتجددة، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، والخدمات المالية.

تطوير استراتيجيات رقمية

في ضوء تطور التكنولوجيا وإعادة تشكيلها للصناعات وتصاعد تطورات التحول الرقمي، أصبح على الشركات التكيف لتلبية الاحتياجات المتغيرة، والاستفادة من الأدوات الجديدة للحفاظ على القدرة التنافسية، وتعزيز الكفاءة، والارتقاء بتجربة العملاء. ووفقاً لتقرير ماكينزي، يشارك حالياً 90% من المؤسسات في شكل من أشكال التحول الرقمي. وفي ضوء تسارع استراتيجيات التحول الرقمي في الخليج، من المتوقع نمو سوق التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 25.7% سنوياً حتى عام 2030 من خلال دمج التكنولوجيا وتطبيق حلول الاستراتيجيات الرقمية 2030، حسب تقرير «مركنتيل أدفايزرز» حول سوق التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي - التوقعات (2024-2030).

وفي هذا الصدد، أكد قادة مجلس التعاون الخليجي على ضرورة تعزيز التعاون بين دول المجلس لتطوير إستراتيجيات رقمية مشتركة تسهم في تحقيق التكامل الرقمي بين اقتصاداتها، بما يشمل تسهيل التجارة الإلكترونية، وتطوير أنظمة الدفع الرقمية، ودعم الأمن السيبراني، كما دعوا إلى تسريع العمل على إنشاء أسواق رقمية موحدة تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي وتسهم في تعزيز التنافسية بين دول المجلس على الصعيد العالمي.

الخليج مركز دولي للأعمال

من جهة أخرى، وجّه قادة دول المجلس بتكثيف الجهود لتعزيز مكانة المنطقة كمركز دولي للأعمال والاقتصاد وترسيخ هذا الدور واستمرار الجهود الرامية للتنوع الاقتصادي المستدام، وتحقيق الاستقرار في أسواق الطاقة، والتعامل الناجح مع التغير المناخي، كما وجه القادة بأهمية التنفيذ الكامل والسريع لما تم الاتفاق عليه من قرارات في إطار مجلس التعاون بما يحقق مصالح مواطني دول المجلس وتطلعاتهم.

تعزيز الاقتصاد الرقمي

وأشار القادة إلى أن دول مجلس التعاون، بفضل مواردها المتنوعة وإمكاناتها البشرية والتقنية المتقدمة، تسهم بشكل متزايد في دعم الاقتصاد العالمي، كما أكدوا أن مبادرات دول المجلس الرقمية لا تقتصر على تحقيق الأهداف الوطنية فحسب، بل تمتد لتشمل تعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي العالمي، مما يرسخ مكانة المنطقة كقوة اقتصادية رقمية مؤثرة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية وتقديم حلول مستدامة.

وقد أكد القادة على أن استثمارات دول المجلس في شبكات الجيل الخامس، وتقنيات الاتصال السريع، ومراكز البيانات الضخمة قد عززت من جاهزيتها لتكون مركزاً عالمياً للاقتصاد الرقمي، مما يسهم في تسريع الابتكار، ودعم التقنيات الناشئة، وجذب الاستثمارات الرقمية. واختتم القادة بالتأكيد على أن هذه الجهود المشتركة تعكس التزام دول المجلس بمواكبة التطورات العالمية، وتعزيز رفاهية شعوبها، وترسيخ دورها كمحور عالمي للاقتصاد الرقمي، بما يضمن الازدهار المستدام للمنطقة وللعالم بأسره.

بقلم: أ. عامر ذياب التميمي
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

معايير مصرفية!

المعايير المعتمدة:

أنشأ محافظو البنوك المركزية في عام 1974 لجنة بازل للرقابة المصرفية، قامت اللجنة بتوسيع عضويتها عدة مرات من عشرة إلى 45 في عام 2019. أقرت اللجنة أنظمة بازل 1، 2، 3، 4. هذا المعيار الأخير بازل 4. سيتم تطبيق هذا المعيار في عام 2025 بالتدريج على مختلف البنوك في العديد من البلدان وهو سيطبق في بريطانيا اعتباراً من يناير 2025، في حين سيتم اعتماده في منطقة اليورو بحلول يوليو 2025.

كما هو معلوم أن التغيرات التي أجريت على معايير بازل نتجت عن الأوضاع الإقتصادية والأزمات المالية التي مرت بهذا العالم ومنها الأزمة المالية في عام 2008. تلك الأزمة أدت إلى اعتماد معايير بازل 3 والذي نص على أن تقوم البنوك برفع كفاية رأس المال إلى 13 في المئة من قيمة الأصول بحلول عام 2016. وقد لا تكون هذه النسبة موحدة لكافة البنوك فهي تعتمد على حجم الأصول، وسمعة البنوك وقدراتها وتجاربها. لا شك أن النظام المصرفي في مختلف بلدان العالم، الصناعية والنامية مر بمشكلات وأزمات متنوعة ومتفاوتة في تأثيراتها. لكن التشابك بين الاقتصادات العالمية عزز الاهتمام بضرورة حماية البنوك من مخاطر الائتمان المصرفي وأكد نظام بازل على أهمية توفر السيولة المناسبة لمواجهة أعباء الاعسار أو عدم القدرة على السداد من قبل المدينين أو المقترضين، أفراداً كانوا أو مؤسسات.

ماذا عن دول الخليج؟

أكدت دول الخليج التزامها بتطبيق نظام بازل والتحديثات التي أجريت عليه لحماية المصارف وتمكنها من مواجهة الأزمات المحتملة. على سبيل المثال حرص بنك الكويت

بنك التسويات الدولية:

شهد النظام المصرفي العالمي تطورات تقنية ومنهجية على مدار العقود الماضية ومنذ منتصف القرن العشرين. أهم هذه التطورات ما يتعلق بنظام بازل، الذي اعتمده بنك التسويات الدولية «BIS» والذي يقع في مدينة بازل السويسرية. أقر البنك معايير لكفاية رأس المال لدى البنوك. وجدد هذه المعايير على مدى العقود والسنوات الماضية. تأسس البنك في عام 1930، حيث عاصر تأسيسه أزمة الكساد العالمية والتي نتجت عند انهيار السوق المالي في الولايات المتحدة عام 1929. كان البنك قد تأسس للتعامل مع معاملات تسوية الالتزامات التي نتجت عن الحرب العالمية الأولى وما يتعلق بدفع تعويضات الحرب التي فرضت على ألمانيا بموجب اتفاقية فرساي. لكن البنك اضطلع بمهام أخرى، حيث أراد المؤسسون والذين يتمتعون بأهمية مصرفية عالمية ومنهم البنوك المركزية الرئيسية، مثل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة وبنك إنجلترا والبنوك المركزية في عدد من البلدان الأوروبية، وأراد هؤلاء المؤسسون أن يعمل بنك التسويات الدولية على مراقبة النظام المصرفي العالمي وتحديد معايير لضمان سلامة العمل المصرفي على أسس مهنية ومنهجية ملائمة.

Amer Altameemi

المركزي على تطبيق معيار بازل 3 منذ اعتماده من بنك التسويات الدولي. لذلك فإن البنوك الكويتية تحظى بتقدير من مؤسسات التصنيف الدولية بما أدى إلى الارتقاء بمستويات التصنيف لهذه البنوك الوطنية. أيضاً فأن البنك المركزي في الإمارات، مصرف الأمارات المركزي، عمل على تطبيق بازل 3 بكافة متطلباته بما عزز من مستويات تصنيف مصارف الأمارات. أما مؤسسة النقد السعودية، البنك المركزي، التزمت وأكدت على أهمية الالتزام من أجل التمكن من تطوير سوق السندات والصكوك والذي يتطلب الارتقاء به لتمويل مشاريع التنمية في منطقة الخليج العربي.

تساؤلات مفيدة:

هناك تساؤلات مهمة من قبل المصرفيين عن مدى توافق معايير بازل مع التطورات الاقتصادية والسياسات النقدية المتمثلة برفع أو خفض سعر الخصم ومن ثم الفوائد المصرفية. بطبيعة الحال تختلف الإنكشافات بين البنوك وكذلك بين الدول حسب طبيعة الاقتصادات. بلدان عديدة تعتمد على تمويل الصناعات التحويلية بشكل مكثف، كما هو الحال في الصين واليابان وكوريا الجنوبية وربما البرازيل. هذه الصناعات تعتمد على الأسواق التصديرية وعندما تتراجع معدلات التجارة الدولية، فربما تواجه الصناعات التحويلية مشكلات وتتراجع الإيرادات وقد تعجز شركات عن مواجهة خدمة الديون. أما البلدان التي تنشط فيها قطاعات الخدمات ومنها السياحة والمطاعم فهي أيضاً معرضة لمتغيرات السلوكيات الإستهلاكية مثل ما حدث إبان جائحة كورونا Covid19. عانت شركات الطيران والقطاع السياحي، الفنادق والمنتجعات، من تراجع كبير في الإيرادات خلال الفترة 2020 – 2022 بما رفع من مخاطر الإعسار والإفلاس للعديد من المنشآت الخدمية.

ميزات خليجية:

تتمتع المصارف الخليجية بمستويات جيدة من الأمان، كما أن نسبة التعثر في أداء خدمات الدين لا تزال منخفضة في مختلف بلدان المنطقة. لكن هناك أهمية لتطوير إدارة المخاطر والالتزام بمعايير بازل بشكل احترافي ومراجعة مستويات رأس المال وحقوق المساهمين بشكل دوري ومنتظم. لا شك إن صغر أسواق الائتمان في المنطقة قد يؤدي إلى التسرع في منح القروض من قبل عدد من البنوك من أجل توسيع قاعدة الائتمان لكن البنوك المركزية من خلال تطبيقاتها الصارمة تؤكد على أهمية قياس المخاطر وضرورة الالتزام بأحدث معايير بازل. غني عن البيان أن تطبيق أي معيار يفرض أهمية توفير التدريب والتأهيل اللازمين للعاملين في البنوك والمؤسسات المالية. بطبيعة الحال، أن سلامة النظام المصرفي ترتبط بالأوضاع الاقتصادية وتحسن معدلات النمو وتدفق الاستثمارات بما يؤكد أهمية توفير بيئة أعمال ملائمة حيث تسعى بلدان الخليج تعزيز عناصر الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي وتبني سياسات نقدية متوافقة ما تطبقه البنوك الرئيسية في العالم.

نحو استدامة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت

بقلم: د.صادق أبل
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

تقوم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت بدور هام في توفير الخدمات والمنتجات الإستهلاكية والمواد الغذائية بكافة أنواعها وهي تلعب دوراً وسيطاً بين الموردين والتجار من جانب والمستهلكين من جانب آخر. وهي بالتالي تعتبر عنصراً مهماً في تجارة التجزئة بالكويت، حيث تقدر حصة الجمعيات التعاونية في تجارة التجزئة بنسبة تتراوح بين 75% إلى 85% تقريباً علمًا بأن إجمالي قيمة مساهمة تجارة الجملة والتجزئة قد بلغت 2116.3 مليون دينار في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2023، كما بلغ إجمالي قيمة السلع الاستهلاكية المستوردة في عام 2023 نحو 5555.5 مليون دينار من اجمالي واردات الكويت السلعية التي بلغت نحو 11515.9 مليون دينار أي بنسبة تصل إلى 48%. وهذه الأرقام تعكس بشكل واضح اعتماد الاقتصاد الكويتي على استيراد معظم احتياجاته من السلع الاستهلاكية من الخارج (رسم بياني رقم 1).

Sadeq Abul

ويعود تاريخ تأسيس الجمعيات التعاونية في الكويت إلى عام 1962 عندما صدر القانون رقم 20 لسنة 1962 والذي تضمنت مواده آلية تأسيس الجمعيات التعاونية وإدارتها والرقابة عليها وتنظيمها، وعلى ضوء هذا القانون تم تأسيس أول جمعية تعاونية إستهلاكية وهي جمعية كيفان وتبعتها الشامية، واستمرت مرحلة تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية مع التطور العمراني وإنشاء المزيد من المدن السكانية حيث بلغ عددها في عام 2023 نحو 67 جمعية و285 فرعاً تقريباً موزعة على كافة محافظات الكويت (رسم بياني رقم 2). وقد بلغ رأس المال الإجمالي لكافة الجمعيات التعاونية الإستهلاكية في عام 2023 نحو 12.4 مليون دينار كويتي فقط، وعدد مساهميها يعادل 496,682 مساهم، وتبلغ أرباحها ما يقارب 100 مليون دينار ومبيعاتها ناهزت المليار دينار تقريباً (الرسوم البيانية رقمي 3 و4).

هذا وتشير البيانات التفصيلية وفقاً للنشرة السنوية لإحصاءات الخدمات الاجتماعية عن 2023، والتي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها ونشرها عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية إلى بعض الحقائق التالية:

1. تستحوذ محافظة العاصمة على أكبر عدد من الجمعيات التعاونية بعدد 17 جمعية تعاونية، تليها محافظتي حولي والأحمدي بعدد 13 جمعية تعاونية لكل منهما، ومحافظة الفروانية بعدد 12 جمعية تعاونية، ومحافظتا الجهراء ومبارك الكبير بعدد 6 جمعيات لكل منهما. (رسم بياني رقم 2).

2. يتراوح عدد مساهمين الجمعيات التعاونية بين 469 مساهمًا لجمعية شرق التعاونية و108117 مساهمًا لجمعية الفروانية، ويبلغ متوسط عدد المساهمين لكافة الجمعيات التعاونية نحو 13517 مساهم. وتستحوذ محافظة حولي على أعلى نسبة مساهمين بنحو 22% تليها محافظة العاصمة بما يعادل 20%، فمحافظة الأحمدي بنسبة 18%، ومحافظة الفروانية بنسبة 17%، ومحافظة الجهراء بنسبة 13%، فمحافظة مبارك الكبير بنسبة 10% (رسم بياني رقم 5 ورقم 6).

3. تبلغ قيمة السهم الواحد 5 دنانير لكل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، وتستحوذ جمعيات محافظة حولي على المركز الأول من حيث قيمة رأس المال لجمعيات المحافظة والتي بلغت

رسم بياني رقم (1): واردات الكويت حسب تصنيف المجموعات الاقتصادية الشاملة بالمليون دينار (2018-2023)

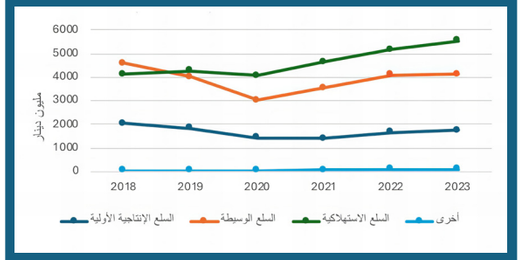

إعداد الكاتب ومصدر البيانات: بنك الكويت المركزي النشرة الفصلية للربع الثالث لعام 2024

نحو 2702925 دينار تليها محافظة العاصمة بنحو 2473675 دينار، ومحافظة الأحمدي بنحو 2225975 دينار، ومحافظة الفروانية بنحو 12131775، محافظة الجهراء بنحو 158750 دينار، ومحافظة مبارك الكبير بنحو 1292950، (رسم بياني رقم 3).

• التشريعات القانونية

قد يكون من المناسب استعراض أهم القوانين والقرارات التي صدرت لتنظيم عمل الجمعيات التعاونية في الكويت وهي كثيرة ومتعددة وما يهمنا لأغراض هذا المقال التطرق بإيجاز لأهمها فقط، و كما ذكرنا سابقاً يعتبر القانون رقم 20 لسنة 1962 أول قانون يضع أسس تأسيس الجمعيات التعاونية وآلية إدارتها ومراقبتها وتصفيتها وتشكيل عضوية مجالس إدارتها، وفي عام 1979 صدر المرسوم بالقانون رقم 24 لسنة 1979 في شان الجمعيات التعاونية وقد تنأولت نصوصه تأسيس الجمعيات، الجمعيات المشتركة والاتحادات التعاونية، حل الجمعية وتصفيتها، العقوبات، وقد تم تعريف الجمعية التعاونية وفقاً لنص المادة الأولى من هذا القانون «يقصد بالجمعية التعاونية كل جمعية ينشئها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون لمدة محددة أو غير محددة بقصد الإرتفاع بالمستوى الإقتصادي والإجتماعي للأعضاء عن طريق اتباع المبادئ التعاونية التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون»، وقد عدل هذا القانون لاحقاً بالقانون رقم 118 لسنة 2013 الذي صدر بتاريخ 15 يونيو عام 2013 وبموجبه تم استبدال نصوص المواد (5،6،8،10،11،12،14،19،21،24،26،27،30،33،35) بنصوص أخرى تضمن بعضها تعديلات جوهرية، وتم إعطاء وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صلاحيات متعددة في الرقابة والإدارة، كما قسم أعضاء الجمعية التعاونية إلى أعضاء عاملين وأعضاء منتسبين، كما تضمنت التعديلات إعطاء صلاحيات لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل بتعيين عضواً أو اكثر في مجلس الإدارة بحيث لا يتجاوز

عدد المعينين من قبله ثلث الأعضاء المنتخبين مع رفع الحد الأدنى لعدد المؤسسين من 15 إلى 50 عضواً. وبتاريخ 9 أكتوبر من عام 2013 صدر القرار الوزاري رقم (166/ت) لسنة 2013 بشأن النظام الأساسي النموذجي للجمعيات التعاونية، وقد تضمن 69 مادة تناولت بشكل مفصل النظام الأساسي النموذجي لعمل الجمعيات التعاونية مع بعض شروط العضوية وآلية الإنتخابات والجمعية العمومية وكافة الأمور المالية والإدارية الخاصة بالجمعيات التعاونية التي اشهرت وفقاً لهذا القانون. وبتاريخ 29 ديسمبر 2013 صدر القرار الوزاري رقم (171/ت) لسنة 2013 بشأن النظام الأساسي لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، حيث تم بموجب هذا القرار تأسيس وتنظيم عمل اتحاد الجمعيات التعاونية لتحقيق أهداف الاتحاد التي تركزت حول قيادة الحركة التعاونية الاستهلاكية في الكويت، ونشر الوعي التعاوني الإستهلاكي، وتمثيل جميع أعضائه أما الهيئات الرسمية وغير الرسمية المحلية والعربية والدولية، والعمل على الحد من ارتفاع الأسعار المصطنع للسلع الاستهلاكية، والسماح للاتحاد القيام بالخدمات المشتركة من شراء محلي وخارجي وتأسيس وحدات إنتاجية وكذلك رفع كفاءة أداء الجمعيات التعاونية. وفي عام 2016 صدر القرار الوزاري رقم (16/ت) لسنة 2016 بشأن تنظيم العمل التعاوني والقرارات المعدلة له، ولم نلاحظ إجراء أية تعديلات جوهرية على هذا القرار حتى عام 2021 الذي شهد صدور القرار الوزاري رقم (2021/46) بشأن لائحة تنظيم العمل التعاوني، التي تم بموجبه إلغاء القرار رقم (16/ت) لسنة 2016 بشان تنظيم العمل التعاوني والقرارات المعدلة لهم، وقد نظم هذا القرار أعمال مجلس إدارة

رسم بياني رقم (2):
عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفقاً للمحافظات

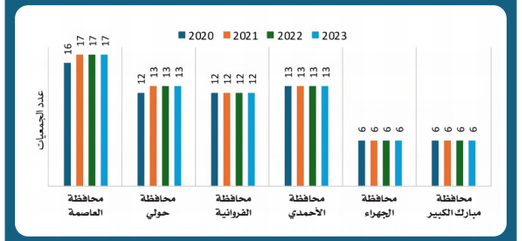

إعداد الكاتب ومصدر البيانات: النشرة السنوية لاحصاءات الخدمات الاجتماعية لعام 2023، الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت.

رسم بياني رقم (3): رأس مال الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالدينار الكويت كما في 2023

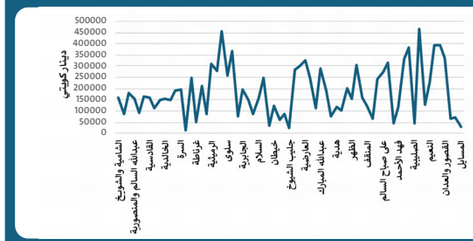

إعداد الكاتب ومصدر البيانات: النشرة السنوية لاحصاءات الخدمات الاجتماعية لعام 2023، الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت.

رسم بياني رقم (4): رأس المال المجمع للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفقاً للمحافظات لعام 2023 (بالدينار الكويتي)

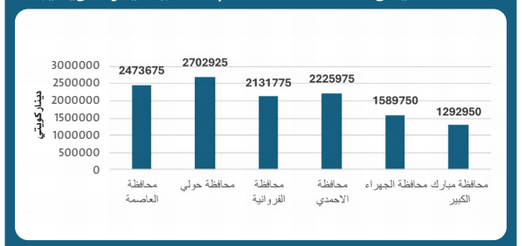

إعداد الكاتب ومصدر البيانات: النشرة السنوية لاحصاءات الخدمات الاجتماعية لعام 2023، الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت.

الجمعيات والتعاونية ولجانها الدائمة التي يجب أن تكون أربعة لجان دائمة فقط (اللجنة المالية والإدارية، لجنة المشتريات والتسويق، لجنة الخدمات الاجتماعية، ولجنة المشروعات الصغيرة). واشتمل هذا القرار على 90 مادة وكان المفترض أن يكون شامل ويأخذ صفة الاستدامة إلا أن بعد نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 1 أغسطس 2021 صدر بعده القرارين رقم (54/ت و 55/ت) لسنة 2021 وتم نشرهما على التوالي بتاريخي 7 نوفمبر و19 ديسمبر عام 2021 بشان تعديل المواد (39، 46، و10) من القرار رقم (2021/46) أي بعد ثلاث أشهر فقط، هذ واستمر صدور القرارات الوزارية بشأن إجراء المزيد من التعديلات حيث بلغ عددها 7 قرارات في عام 2022، و7 قرارات في عام 2023، و4 قرارات في عام 2024، عددها الإجمالي 20 قرار، وهذه القرارات صدرت لسد بعض الثغرات في القرارات السابقة أو لحل بعض المشاكل التي نجمت عن الممارسات السلبية لبعض الجمعيات التعاونية والتي مازالت تواجهها التجربة التعاونية بالكويت، مع العلم بأن هذه القرارات قد خلت من وضع شروط جيدة للخبرة المطلوبة للترشح لعضوية مجالس الإدارات وأمور أخرى مهمة مثل ممارسة الحوكمة ومنع تعارض المصالح وتحفيز الابتكار والإبداع. كما عكست هذه القرارات أيضاً زيادة تدخل الوزارة في أعمال الجمعيات التعاونية وتقليص حرية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل تلك الجمعيات. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى الظواهر السلبية التي تواكب انتخابات الجمعيات التعاونية في مناطق الكويت المختلفة والتي تتم وفقاً لأسس غير مهنية علماً بأن عمل تلك الجمعيات عمل تجاري إستهلاكي بحت يتطلب مجالس إدارات ذات خبرة وخلفية علمية ورؤية استراتيجية واضحة لتطوير أداءها، وأصبح واضحاً بأن كافة القرارات الصادرة بشأن تنظيم العمل التعاوني لم تمنع الممارسات السلبية المذكورة.

• استدامة الجمعيات التعاونية في الكويت

إن استدامة الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تعني الحفاظ على استمرارية عملها بمرور الوقت بكفاءة آخذاً بعين الاعتبار العناصر الأساسية لمفهوم الاستدامة وهي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بأقل تكلفة ممكنة، لقد آن الأوان لتقييم أداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بالكويت وفقاً للاعتبارات الثلاث السابقة، وأن لا يتم التركيز على جانب واحد فقط وهو توفير السلع والخدمات الاستهلاكية في أماكن قريبة من السكان.

إن البعد التنموي والاجتماعي للجمعيات التعاونية يجب أن يتعدى ذلك بكثير، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية دور هذه الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فقد لوحظ عدم متابعة أدائها من قبل المختصين بالشكل المطلوب، ذلك نظراً لقلة الدراسات الجادة لتقييم مسيرة الجمعيات التعاونية في الكويت. كما أن تعدد واستمرار تأسيس الجمعيات التعاونية الصغيرة الحجم سوف يؤدي إلى تزايد الممارسات السلبية في إدارة عدد كبير منها، وإلى رفع تكلفة التدخل الحكومي المباشر

رسم بياني رقم (5): عدد المساهمين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية كما في عام 2023

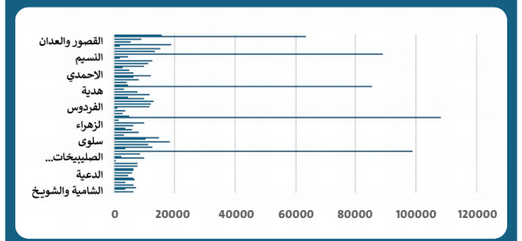

إعداد الكاتب ومصدر البيانات: النشرة السنوية لاحصاءات الخدمات الاجتماعية لعام 2023، الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت.

رسم بياني رقم (6): نسبة مساهمة عدد المساهمين في الجمعيات التعاونية وفقاً للمحافظات

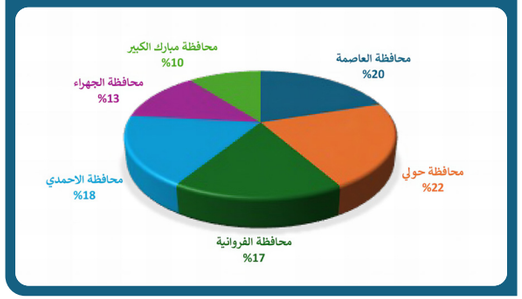

رسم بياني رقم (7): الأرباح الإجمالية للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في محافظات الكويت بالدينار الكويت (2020-2022)

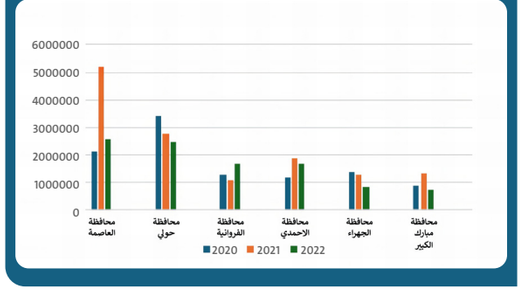

في أعمالها، هذا وعلى الرغم من نجاح القطاع التعاوني في تحقيق بعض الأهداف المطلوبة مثل توفير المواد والخدمات الاستهلاكية، إلا أن التجربة التعاونية كما ذكرنا سابقاً أفرزت بعض الممارسات السيئة في طريقة الانتخابات وتشكيل مجالس إداراتها وفقاً لاعتبارات غير مهنية، الأمر الذي انعكس سلباً على آداء إدارة بعضها من حيث غياب الحوكمة وظهور بعض التجاوزات والفساد الإداري الأمر الذي جعل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التدخل باستمرار لإصلاحها. إن الوضع الراهن يتطلب ضرورة التفكير جدياً في إعادة صياغة مفهوم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحيث يتم دمجها في كيانات تجارية أكبر وتكون أكثر تنظيماً وتعمل وفقاً لعوامل السوق الحر مع مراقبة الأسعار، بحيث تساهم في النمو الاقتصادي، وقد أثبتت العديد من الدراسات المنشورة إلى أن كفاءة وربحية الشركات المملوكة للمستثمرين (Investor-owned firms) تكون أفضل من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فالأولى مدارة من قبل مستثمرين، والأخرى مدارة من قبل المستهلكين أنفسهم. هذا وقد يكون من المناسب التفكير في دمج الجمعيات التعاونية المنتشرة في جميع محافظات الكويت في جمعية تعاونية واحدة لكل محافظة بحيث يكون عدد الجمعيات في الكويت على عدد المحافظات وهي 6 محافظات، على أن تقوم تلك الجمعية بإنشاء مراكزها وفروعها بحسب المدن التابعة لكل محافظة، وأن يساهم سكان المحافظة في تأسيسها على شكل شركة مساهمة مقفلة لا يكون الهدف الوحيد لها الربح بل أن يكون من بين أهدافها المساهمة المجتمعية والاهتمام بنظافة المحافظة وتعمير مرافقها العامة، ومرافق الجمعيات التي أصبح البعض منها يعاني من الإهمال وفقدان الصيانة وخاصة في الجمعيات القديمة، ويجب أن يكون من أهداف الشركات المقترحة لإدارة هذه الجمعيات الحفاظ على البيئة وتوفير الطاقة، وفي هذه الحالة فإن الإشراف على هذه الشركات المقفلة هي وزارة التجارة وليست وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ويبدو أنه من أسباب عدم التطور النوعي للجمعيات الحالية هو تدخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في بعض أعمال الجمعيات التعاونية مما أدى إلى فقدان عامل المنافسة وتقليل فرص الاستثمار والابتكار، الأمر الذي أدى إلى تفوق بعض الأسواق المركزية والشعبية الخاصة على عدد كبير من الجمعيات التعاونية، سواء من حيث تقديم أفضل المنتجات أو من خلال الأسعار وبرامج الولاء. علماً بأنها لا تتلقى أي دعم من الحكومة وتبني مقارها على حسابها. إن دمج الجمعيات وتأسيس كيانات كبيرة سوف يساهم بلا شك في رفع رؤوس أموالها وفي توظيف عمالة وطنية تديرها، وهنا يمكن الإشارة إلى ضرورة تأهيل كوادر وطنية للعمل بالجمعيات التعاونية وإداراتها، كما أن تحويل هذه الجمعيات إلى شركات مقفلة سوف يساهم في رفع كفاءتها وجودة خدماتها وفي استقرار إداراتها وديمومة عملها وهو الهدف المنشود لاستدامتها، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجربة تخصيص شركات الوقود والبنزين.

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز أداء القطاع المصرفي:

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية نموذجاً..

بقلم: أحمد مشاري الفارس
عضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً ومتزايداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدة الكثير من القطاعات في تحقيق وتنفيذ استراتيجيتها وأهدافها التنموية. كما تقوم تلك المنظمات بدور فاعل في مساعدة البنوك وشركات القطاع الخاص من خلال إسهاماتها المتواصلة في بلورة القوانين والتشريعات الاقتصادية ذات الصلة بتطور أداء القطاعين العام والخاص. ومن بين تلك الجمعيات المهنية: جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، وغيرها من المنظمات التي قامت بدور هام ومتزايد في تطور قطاع الأعمال في الكويت من خلال وضع رؤاها في الجوانب التشريعية والقانونية وإقامة برامج ودورات تدريبية مهنية متخصصة وتقديم مبادرات نوعية أسهمت بشكل كبير في تطوير أداء القطاع الخاص بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص. وسنتناول فيما يلي دور جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية كنموذج واضح في تقديم رؤى ومبادرات نوعية لتعزيز دور الجمعية في الكثير من المجالات.

تأسست جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في فبراير1973، بهدف تنمية الثقافة والخبرة في مجال وميدان المحاسبة، وذلك عن طريق إجراء الدراسات وإعداد البحوث وتقديم الاستشارات وتبادل الخبرات في هذا المجال، بما يدعم التطبيق العملي القائم على التقدم العلمي ويدعم التخصص المهني، كما يرفع مستوي الأداء العملي ويزيد من المعرفة العملية للعاملين في مجالات المحاسبة.

تهدف جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية إلى تحقيق أهدافها العلمية والمهنية؛ عبر إيجاد رابطة قوية تلم شمل جميع العاملين في الميدان، وذلك عن طريق توظيف لغة علمية يتخاطبون بها ومفاهيم موحدة يلتزمونها تضيء لهم الطريق وتيسر لهم السبل نحو الكشف عن المستجدات الموضوعية، من الأساليب العملية في المحاسبة التي تساعدهم في عملهم لتحقيق الأهداف المرسومة، بما يرفع من مستوى وكفاءة الأداء ويقضي على الإسراف والضياع في الإنتاج.

أُشْهِرَتْ الجمعية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية، والتي تعمل وفق مرسوم رقم (57) في الأندية والجمعيات ذات النفع العام، وذلك بتاريخ 1973/2/11 طبقاً لأحكام القانون (62/23). وقد تم الإعلان عن إشهارها في الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» العدد (917) صفحة 37.

أسهمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بشكل كبير في صدور الكثير من التشريعات والقوانين ذات الصلة بتطور الأداء لكثير من القطاعات الاقتصادية، من بينها القطاع المصرفي، وأهمها:

• قانون الشركات التجارية الجديد وتعديلاته:

حيث تم تشكيل لجنة فنية تابعة لمجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية لدراسة القانون ومواده المختلفة ومحاولة علاج بعض المثالب وإضافة تعديلات أخرى عليه، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تطوير أداء الشركات وانعكاسها إيجاباً على القطاع المصرفي، فقد نصت تلك التعديلات التي شاركت الجمعية في تعديلها على استحداث أحكاماً تفصيلية في باب القواعد العامة تنظم أحكام الشركات، وهذه الأحكام التفصيلية أغلقت الكثير من الجدل حول التأويلات التي كانت تبرز لدى عرض أي نزاع أمام المحاكم.

كما أن قانون الشركات الجديد نظم بعض الأمور التي لم يكن يعرفها قانون الشركات القديم، كتنظيم السندات القابلة للتحويل إلى أسهم والاكتتاب الإلكتروني، كما أن أحكام كثيرة وردت في التعديلات قصد بها التيسير والمعالجة على نحو أفضل من زاوية مختلفة عن الزاوية التي وردت في قانون الشركات.

• قانون التسوية الوقائية وإعادة الهيكلة والإفلاس:

شاركت الجمعية برؤاها في قانون الإفلاس وقدمت 13 مقترحاً على القانون من بينها:

معالجة الإشكالية القانونية في تداخل المراكز القانونية القائمة (تعدد التفليسات) بين تفليسات قائمة على مدينين نافذة تحت الإفلاس، معالجة الإشكالية القانونية في تداخل دور المراقب المعين من أكبر الدائنين ودور المفتش المستحدث ومن الأفضل تحديد الصلاحيات القانونية فيها، معالجة الإشكالية القانونية والواقعية باقتراح استحداث أمانة الخبير، بهدف خلق حماية قانونية بإجراءات التنفيذ. كما عالجت تعديلات الجمعية المقترحة على القانون نفي الجهالة من حيث معالجة الإشكالية القانونية في تحديد أموال المدين. كذلك عالجت الجمعية في مقترحاتها الشفافية والمهنية، عبر اقتراح تعيين عضو ممثل لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بصفتهم كعضو في لجنة الإفلاس للتأكد من تطبيق قواعد السلوك الأخلاقي المهني لمدير التفليسة (الأمين) واستشارته

في الأمور المحاسبية والمالية والميزانيات مما يحقق أفضل رقابة موضوعية من ضمن لجنة الإفلاس.

• القانون رقم 103 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات:

انعكس القانون إيجاباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث عالج القانون ولائحته التنفيذية الكثير من الصعوبات والتحديات الموجودة في القانون القديم، فقد كفل القانون الجديد إحاطة مهنة مراقبي الحسابات بمزيد من الضمانات التي تتلاءم مع التطور الاقتصادي على صعيد شروط مزاولة المهنة وتنظيم حقوقهم وواجباتهم وحالات مساءلتهم تأديبياً وجنائياً لمواجهة أي تقصير أو إهمال، إذ ومن بين أهم حقوق مراقب الحسابات التي نص عليها القانون حقه في التظلم من القرارات العقابية أمام لجنة استئنافية برئاسة قاض من محكمة الاستئناف إلى جانب إعادة قيد مراقب الحسابات الذي شطب قيده وذلك بعد 5 سنوات.

وكانت بصمة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في القانون الجديد واضحة جلية منذ البدايات وحتى إقراره، فقد تم تشكيل العديد من اللجان التي تابعت كافة التفاصيل مع وزارة التجارة والصناعة، حيث تم تقديم العديد من التعديلات على القانون وكيفية التغلب عليها، الأمر الذي كان له بالغ الأثر في استفادة كافة الكيانات الاقتصادية من القانون.

• مشروع تأسيس وترخيص الشركات المهنية للخدمات المحاسبية ومراقبة الحسابات:

بعد التعديلات التي تمت على قانون الشركات ولائحته التنفيذية، صدرت اللائحة التنفيذية المنظمة لتأسيس وترخيص الشركات المهنية، تم تدشين المشروع بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة، حيث يهدف المشروع إلى تعزيز دور المهنة ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية إضافة إلى مساعدة مزاوليها في ممارسة أعمالهم من خلال كيانات قانونية جديدة بكل سهولة ويسر. وقد ساهم المشروع في تأسيس الشركات

المهنية المتخصصة عبر إجراءات رقمية محددة تبدأ بتقديم الطلب عبر البوابة الرقمية لجمعية المحاسبين والمراجعين لتستكمل بعدها الإجراءات في مركز الكويت للأعمال عبر ربط إلكتروني متكامل ما بين أنظمة الجمعية ووزارة التجارة والصناعة.

يعتبر المشروع ما هو إلا نتاج جهود حثيثة وثمرة عمل مشترك استمر لحوالي 10 سنوات كاملةً، بدأت في عام 2013، وتكللت بالنجاح في عام 2023، كما أن المشروع يمثل تطوراً كبيراً في عمل مهنة المحاسبة ومراقبة الحسابات ونقلة نوعية في أدائها، كما أنه لاقى ترحيباً كبيراً لدى جميع مزاولي مهنتي المحاسبة ومراقبة الحسابات في دولة الكويت، على المدى البعيد.

• مركز الاعتماد المهني لغير الكويتيين:

من بين المبادرات الهامة التي سعت الجمعية نحو تأسيسها من أجل الإسهام في وضع ضوابط محددة لمزاولي المهنة من خلال فحص الشهادات المهنية التي حصلوا عليها والتأكد من مطابقة تلك الشهادات للمعايير المهنية الموضوعة من قبل الجهات الحكومية ذات الصلة وتتمثل في وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للقوى العاملة وهو الأمر الذي يساعد الدولة في ضبط إيقاع سوق العمل والمساهمة مع جمعيات النفع العام الأخرى في هذا الإطار.

ختاماً، قدمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية منذ تأسيسها وحتى اليوم آلاف البرامج وورش العمل والدورات التدريبية المهنية المتخصصة التي استفاد منها الكثير من القطاعات الاقتصادية، خاصة المالية منها، وساهمت في صقل موظفي تلك الجهات العاملين في مجالات المحاسبة والمراجعة وهو الأمر الذي ساهم في تطوير قدرات العاملين في تلك الجهات لتحقيق وتنفيذ استراتيجيتها وأهدافها التنموية. إضافة إلى ذلك، ناقشت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية الكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تهم المواطنين وكذلك القطاع

المصرفي والمالي في الكويت، وحرصت الجمعية على رفع التوصيات الخاصة بتلك الندوات لمتخذي القرار، كما قام خبراء الجمعية بدراسة وتحليل واف للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تطوير القدرات الخاصة بها. ومنها على سبيل المثال:

• التقاعد المبكر.

• عجز الميزانية العامة للدولة.

• غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وهي قضايا كان لها نصيب وافر في النقاشات التي تمت داخل الجمعية وانعكست بشكل كبير على الرأي العام، حيث قدمت الجمعية رؤيتها لمتخذي القرار والحلول المقترحة لكل قضية على حدة.

برعاية معالي محافظ بنك الكويت المركزي

نظم اتحاد مصارف الكويت حفل استقبال على هامش مشاركته في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

نظم اتحاد مصارف الكويت حفل استقبال في العاصمة الأمريكية واشنطن يوم الجمعة الموافق 25 أكتوبر 2024، وذلك على هامش مشاركته في اجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي التي أقيمت هذا العام خلال الفترة 21-26 أكتوبر 2024. وقد أقيم حفل الاستقبال برعاية معالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون، وحضور وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة سليمان سالم الفصام، وسفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية الشيخة الزين الصباح، وبحضور محافظي البنوك المركزية في الدول العربية، ورئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح، ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية ونخبة من قيادات القطاع المصرفي المحلي، وعدد من الشخصيات الاقتصادية والمالية والمصرفية حول العالم.

وبهذه المناسبة صرح رئيس مجلس إدارة الاتحاد رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح أن اتحاد مصارف الكويت قد حرص على مواصلة مشاركته في مثل هذه المحافل الهامة حيث تشكل دوماً فرصاً ثمينة لإبراز قوة ومتانة القطاع المصرفي الكويتي على المستويين المحلي والعربي وكذلك على الصعيد العالمي، خاصة في ظل ما يشهده القطاع المصرفي من تطور هائل في مجال التكنولوجيا المالية والتمويل المستدام. كما أشار الصباح إلى التصنيفات المرموقة وسلامة المؤشرات المالية التي يتمتع بها القطاع

المصرفي في ضوء الرقابة الحصيفة لبنك الكويت المركزي واعتماد القطاع المصرفي لأفضل المعايير التنظيمية والرقابية. وأوضح الصباح أن الحفل كان فرصة لتسليط الضوء على التقدم الذي أحرزته دولة الكويت على أكثر من صعيد لاسيما فيما يتعلق بإجراءات الإصلاح المالي والاقتصادي وتحديث التشريعات نحو اقتصاد أكثر تنافسية ومناخ أعمال أفضل، كما تم تبادل الخبرات والنقاشات بين المصرفيين الكويتيين مع نظرائهم من دول العالم لمناقشة المستجدات المالية والمصرفية ومناقشة سبل التعاون في مجالات الأعمال المصرفية المختلفة، ولفت إلى أنه جرى التركيز في هذه الفعالية على مناخ الاقتصاد العالمي وآفاق نموه، ومناقشة قضايا التنمية والتمويل والسياسات النقدية والمصرفية. كما أشار الصباح أن الاتحاد شارك في تنظيم ندوة بالتعاون مع غرفة التجارة الأمريكية ومجلس الأعمال الأمريكي الكويتي تناولت العديد من الموضوعات، ومنها المجالات الرئيسية ذات الاهتمام لدولة الكويت، فرص الابتكار، والبيئة التنظيمية.

وخلال كلمته بهذه المناسبة أكد الصباح على أهمية العلاقات التي تتمتع بها الكويت والولايات المتحدة والتي تعود إلى عقود طويلة من الصداقة والتعاون، والشراكات الاقتصادية المتميزة والعلاقات المؤسسية القوية، حيث حافظت الشركات الأمريكية على وجود كبير في الكويت لعقود، بينما نمت الاستثمارات الكويتية في الولايات المتحدة بشكل مطرد. وأشار الصباح إلى الاتفاقية الإطارية للتجارة والاستثمار التي وقعتها الدولتان في عام 2004، تلتها اتفاقية مماثلة مع مجلس التعاون الخليجي في عام 2012. حيث وفرت هذه الاتفاقيات منصة لمعالجة المخاوف التجارية المتبادلة وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية. وفي عام 2016، تم إطلاق الحوار الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والكويت، إيذاناً بعصر جديد من العلاقات الدبلوماسية والسياسية والأمنية والتعليمية والتجارية المعززة بين البلدين.

وأكد الصباح أن الولايات المتحدة تظل شريكاً تجارياً رائداً للكويت. حيث أشارت أحدث الإحصاءات المنشورة، إلى أن الصادرات الأمريكية إلى الكويت بلغت 3.40 مليار دولار أمريكي، بينما بلغت الواردات من الكويت 1.40 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بشكل رئيسي بالمنتجات البترولية. كما يواصل أكثر من 6000 طالب كويتي تعليمهم في الكليات والجامعات الأمريكية، بالإضافة إلى وجود العديد من الجامعات والمدارس الأمريكية في الكويت، مما عزز العلاقات الأكاديمية والثقافية بين البلدين. وشدد الصباح على حرص الكويت ضمن خطتها الوطنية للتنمية «رؤية كويت جديدة 2035»، على توسيع الاستثمارات الأمريكية التي تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة. ومع تخصيص مئات المليارات من الدولارات لمشاريع في البنية التحتية والتكنولوجيا وغيرها من المجالات الرئيسية، فإن هناك فرصًا استثمارية مجزية وجذابة للمستثمرين الأمريكيين، وفرص واعدة للشركات

الأمريكية في الكويت، تشمل مجالات البناء وتوليد الكهرباء وتنظيف البيئة وتوسيع نظام الرعاية الصحية والتعليم ومشاريع الطاقة الجديدة والمتجددة وهذا كله ضمن رؤية الكويت 2035.وبالنسبة للقطاع المصرفي، أكد الصباح أن التكنولوجيا والابتكار هما قاطرة التقدم لتحقيق الأمن والكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العملاء، حيث إن الاتجاهات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والخدمات المصرفية المفتوحة والخدمات المصرفية الخاصة والبلوك تشين «Blockchain» والأمن السيبراني وأتمتة العمليات المصرفية والتقنيات المتكاملة والنظم المصرفية الجديدة والحوسبة الكمية تمثل آفاقاً واسعة ومجالات متميزة للابتكار. كما أكد الصباح على حرص البنوك الكويتية على الاستثمار في أسواق المال الأمريكية، حيث تهتم بشكل أساسي بسندات الخزانة الأمريكية والأسهم وقطاع العقارات. واختتم الصباح مؤكداً على ثقته بأن فرص الابتكار في القطاع المصرفي ستعزز التعاون بين الكويت والولايات المتحدة، مما يسمح بتبادل الخبرات وتعزيز الاستثمار الثنائي والتعاون المالي الذي يخدم المصالح المشتركة لكلا البلدين.

من جهته نوّه نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد، رئيس مجلس إدارة بيت التّمويل الكويتي «بيتك» حمد عبدالمحسن المرزوق، إلى أهميّة المشاركة في اجتماعات صندوق النّقد والبنك الدوليين لكونها من أبرز الملتقيات الاقتصاديّة والماليّة على مستوى العالم.وأشار المرزوق إلى أن هذه المناسبة كانت فرصة للقاء أبرز وزراء الماليّة والتنمية والمسؤولين الحكوميّين العالميّين، بالإضافة إلى نخبة من قادة العمل المصرفي، ومحافظي البنوك المركزيّة، وأكاديميين وخبراء على مستوى العالم، بهدف تعزيز العلاقات واستكشاف آفاق جديدة لمد جسور تعاون مع كبرى المؤسّسات الماليّة. وأكّد المرزوق على أن «بيتك» الرّائد في صناعة التّمويل الإسلامي عالميا، كان له حضور فاعل في الاجتماعات والمؤتمرات والملتقيات المصاحبة لاجتماعات صندوق النّقد، حيث استعراض دوره الرّائد في صناعة الصّيرفة الإسلاميّة ومستقبلها على الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى طرح ومناقشة مشاريع مشتركة ومجالات مختلفة مع عدّة جهات لا سيما بعد نجاح عملية الاستحواذ على البنك الأهلي المتحد- البحرين الذي منح مجموعة «بيتك» بعداً جديداً في الانتشار الجغرافي وبات يقدّم خدماته في 12 دولة حول العالم ابرزها الكويت والبحرين وتركيا ومصر وبريطانيا وألمانيا.

وبهذه المناسبة أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر، أن حفل استقبال البنوك الكويتية الذي ينظمه اتحاد مصارف الكويت كل عام على هامش اجتماعات صندوق النقد ومجلس محافظي البنك الدولي يعد من المناسبات الهامة التي يحرص عليها البنك والتي تجمع كوكبة من المسؤولين الحكوميين الكويتيين وكبار المصرفيين والمستثمرين وصانعي السياسات المالية حول العالم

وذلك من أجل مناقشة آخر المستجدات المالية والمصرفية، وكذلك بحث فرص تبادل الخبرات وسبل التعاون في مجالي التمويل والاستثمار بالإضافة إلى مناقشة أبرز التحديات التي تشهدها الصناعة المصرفية والمالية حول العالم.

من جانبه صرح رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، بدر ناصر الخرافي، بأن بنك الخليج يحرص على المشاركة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، باعتبارها أكبر تجمع اقتصادي ومالي عالمي. فهي تضم وزراء المالية والتنمية، محافظي البنوك المركزية، كبار المسؤولين في القطاعين المصرفي والخاص، إلى جانب ممثلي منظمات المجتمع المدني، البرلمانيين، والأكاديميين. وأضاف بأن أهمية هذه الاجتماعات تنبع من حجم المشاركة الكبير عال المستوى لمناقشة التطورات الاقتصادية العالمية واستشراف التوجهات المستقبلية في ظل الظروف والأزمات الدولية الراهنة، مع التركيز على مكافحة الفقر، التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون النقدي والتجارة الدولية. وأكد على أهمية المشاركة الكويتية الفاعلة في مناقشة العديد من القضايا الملحة ومنها ديناميكيات الاقتصاد الغذائي وتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين وآليات تحقيق التنمية المستدامة والتعقيدات التي تواجه الأسواق المالية العالمية، مع وضع الحلول اللازمة لزيادة التمويل والمعرفة وتشجيع استثمارات القطاع الخاص والاستعداد والتأهب لمواجهة الأزمات في المستقبل. وأشاد الخرافي بالحضور الكويتي البارز على مختلف المستويات في هذه الاجتماعات وفي مقدمتهم وزيرة المالية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار وزيرة النفط بالوكالة م. نورة الفصام ومعالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار السيد غانم الغنيمان. وتوجه بالشكر إلى سفيرة دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية الشيخة الزين الصباح وجميع أعضاء السفارة على حسن استقبالهم ودورهم المميز في توفير كافة التسهيلات لجميع الوفود المشاركة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. كما أعرب الخرافي عن شكره لرئيس ومسؤولي اتحاد مصارف الكويت على حفل الاستقبال المميز الذي تم تنظيمه على هامش الاجتماعات.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد أن اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين تكتسب أهمية خاصة كونها تناقش أبرز وأهم سياسات واتجاهات دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتأثير تحدياته على السياسات النقدية في ظل التحديات المالية والاقتصادية التي تشهدها الصناعة المصرفية العالمية. وعلى مدار عقود عدة أضافت المشاركة المميزة لبنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية واتحاد مصارف الكويت أهمية خاصة لهذه الاجتماعات بسبب ما يشهده القطاع المصرفي الكويتي من قوة ومتانة تماثل كبرى الأنظمة المالية العالمية. ويكتسب

حفل الاستقبال الذي ينظمه اتحاد المصارف أهميته كونه فرصة للتواصل المباشر مع مؤسسات النقد والبنوك المركزية والبنوك العالمية من أجل توحيد المزيد من آفاق التعاون المستقبلية.

من جهته أعرب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي (KIB) رائد جواد بوخمسين عن سعادته بالمشاركة في حفل الاستقبال الذي نظّمه اتحاد مصارف الكويت على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في العاصمة الأمريكية، وقال إن مشاركة KIB في هذه المحافل الدولية التي تجمع نخبة من صناع القرار والخبراء الاقتصاديين من مختلف أنحاء العالم، تأتي انطلاقاً من إيمانه الراسخ بأهمية تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في المجال المالي والمصرفي.

وأوضح أن حفل الاستقبال فرصة لاستعراض النموذج المصرفي المتميز لـ KIB والتأكيد على دوره في تمويل المشاريع الاستثمارية والمساهمة في تحقيق رؤية الكويت 2035.

وأضاف أن البنوك الكويتية تشكل ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني حيث تلعب دوراً حيوياً في توفير التمويل اللازم لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، مؤكداً على التزام KIB بدعم رؤية القيادة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم مجموعة واسعة من الحلول المصرفية المبتكرة التي تلبي الاحتياجات المتنوعة للعملاء.

وعن مشاركته في هذا المؤتمر، علّق نائب رئيس مجلس الإدارة لبنك وربة بدر خالد الشلفان قائلاً بأن بنك وربة شهد في الفترة الأخيرة تطوراً لا سيما فيما يتعلق بتطوير محفظته الاستثمارية والتمويلية، وفي ظل التوجه العالمي نحو قطاع الصيرفة الإسلامية التي استطاعت أن تثبت نجاحها الملحوظ. ويرى الشلفان أن المشاركة في هذا المؤتمر الدولي المهم يعد فرصة لاكتساب المزيد من الخبرات والتعرف على شركاء إستراتيجيين دوليين محتملين من شأنهم أن يساهموا في تثبيت المكانة المميزة التي يطمح بنك وربة لتبوؤها في قطاع الصيرفة الإسلامية.

ومن جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة عبدالله السميط عن سعادته بالمشاركة في حفل الاستقبال الذي نظمه اتحاد مصارف الكويت على هامش الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل التعريف بالبنوك الكويتية واستعراض دورها ومساهماتها الكبيرة في تمويل ودعم الأنشطة الاقتصادية داخل الكويت وخارجها.

ولفت السميط إلى أن الحفل شهد لقاء رؤساء مجالس إدارات والرؤساء التنفيذيين ومسؤولي البنوك المحلية مع نخبة من صنّاع السياسات المالية والمصرفية حول

العالم، والتعرف على وجهة نظرهم حول التحديات الاقتصادية والمالية وطرق مواجهة التضخم.

وأوضح أن البنك الأهلي الكويتي حريص على دعم مساعي اتحاد مصارف الكويت بشكل دائم، مثنياً على دوره الكبير ومساهمته في الارتقاء بمكانة القطاع المصرفي وتعزيز صورته على مختلف المستويات. وذكر السميط أن البنك الأهلي الكويتي حرص خلال الحفل على التعريف بمكانته وأنشطته في دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، وأهم مؤشراته المالية، كما تم استعراض العمليات التشغيلية للبنك والصفقات التمويلية الكبرى، مع إبراز المنتجات التي يتم تقديمها للعملاء من الأفراد والشركات لتلبية جميع احتياجاتهم.

وتعليقاً على مشاركة بنك برقان في الاجتماعات السنوية، أعرب مدير عام الخزينة والمؤسسات المالية لدى بنك برقان عبدالله معرفي عن سعادته بالتواجد مرة أخرى في هذه الاجتماعات التي تضمّ كوكبة من أبرز المؤسسات المالية العالمية المؤثرة في استراتيجياتها ومبادراتها على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

وأوضح معرفي أن الساحة الاقتصادية العالمية تشهد تطوراً مستمراً، لذا، فإن إثراء دور البنك من خلال المشاركة الفعّالة في النقاشات التي تحتضنها مثل هذه المناسبات أمرٌ لابدّ منه لتحقيق النجاح على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وأضاف معرفي أنه على مدى عقود، ساهم بنك برقان بشكل كبير في تطوّر الخدمات المصرفية في الكويت والمنطقة من خلال تبنّي معايير الاستدامة والابتكار والتحول الرقمي وتنمية رأس المال البشري كركائز أساسية لعمل المجموعة.

وتعتبر مشاركة بنك برقان في الاجتماعات السنوية لهذا العام امتداداً لجهود البنك الحثيثة للبقاء في طليعة التقدّم الذي تشهده الصناعة المصرفية العالمية.

واختتم رئيس مجلس إدارة الاتحاد الشيخ أحمد دعيج الصباح متوجهاً بالشكر لمحافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون على رعايته الكريمة لحفل الاستقبال، كما توجه بالشكر لوزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار نورة سليمان سالم الفصام، وكافة السادة الحضور على تشريفهم حفل استقبال البنوك الكويتية الأمر الذي كان له بالغ الأثر في إنجاح حفل الاستقبال، كما توجه الصباح بالشكر لسفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية الشيخة الزين الصباح على حضور حفل الاستقبال وحسن استضافة الوفد الكويتي المشارك في اجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في سفارة دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية ودعوتها الكريمة على مأدبة العشاء التي أقامتها السفارة بهذه المناسبة.

اتحاد مصارف الكويت شريك استراتيجي في سلسلة فعاليات «Thought Leadership Circle»

صرح اتحاد مصارف الكويت أنه في إطار التعاون بين الاتحاد ومؤسسة The Business Year، يدعم الاتحاد سلسلة فعاليات «دائرة الفكر القيادي» «Thought Leadership Circle»، التي تنظمها مؤسسة The Business Year بالتعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر. وقد أقيمت أولى تلك الفعاليات بتاريخ 9 ديسمبر 2024 ندوة بعنوان «Accelerating Technology and AI Implementation»، بحضور معالي وزير الدولة لشؤون الاتصالات السيد/ عمر العمر، ورئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح، ونخبة من أهم قيادات القطاع المصرفي الكويتي، وقيادات مؤسسات القطاعين العام والخاص، الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، وشركة الخدمات المصرفية المشتركة (KNET)، شركة الاتصالات زين، وعدد من الشركات العالمية منها شركة SAP وشركة Google Cloud.

ناقشت الندوة عدداً من الموضوعات الرئيسية مثل الذكاء الاصطناعي، البنية التحتية الرقمية، الأمن السيبراني، وتعزيز الابتكار التكنولوجي في الخدمات المالية، تحدث خلالها السيد رئيس مجلس إدارة الاتحاد رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي الشيخ أحمد دعيج الصباح، والسيد محمد يوسف الخرافي رئيس العمليات وتقنية المعلومات لدى مجموعة بنك الكويت الوطني.

وقد أكد رئيس مجلس إدارة الاتحاد ورئيس مجلس إدارة البنك التجاري الشيخ أحمد دعيج الصباح خلال مشاركته في جلسات المؤتمر على الدور الحاسم الذي تلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في دفع الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي عن طريق الاستفادة من نقاط القوة في كلا القطاعين.

من جانب آخر، أشار الصباح إلى أن شركات التكنولوجيا المالية تعد شريكاً أساسياً للبنوك خاصة في ظل التطور السريع للاقتصاد الرقمي. وأفاد أن البنوك يمكنها الاستفادة من الخبرة والحلول التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مرنة مدفوعة بالذكاء الاصطناعي لتحسين تجارب العملاء الشخصية، وتعزيز تحليل البيانات لتحسين إدارة المخاطر واتخاذ القرارات، واعتماد معاملات مالية أكثر أماناً وشفافية.

وتابع الصباح مبيناً أن الكويت اتخذت خطوات ملحوظة في تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، حيث قامت العديد من القطاعات المختلفة، بما فيها الرعاية الصحية والنقل والتمويل بدمج الذكاء الاصطناعي في عملياتها، والاستفادة من تحليلات البيانات لتحسين عملية اتخاذ القرار.

وأضاف الصباح أن الذكاء الاصطناعي سيلعب دوراً رئيسياً في مساعدة القوة العاملة لتصبح أكثر كفاءة من خلال تطوير مهارات جديدة، واتخاذ قرارات أكثر دقة، وهذا بدوره سيحسن من كفاءة القوة العاملة ويخلق قيمة

مضافة، منوهاً في هذا الصدد، إلى عددٍ من التحديات الرئيسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي والتي تستوجب الانتباه والمعالجة ومنها على سبيل المثال، المخاوف التنظيمية المتعلقة بالامتثال والمتطلبات القانونية، وخصوصية البيانات والتحكم فيها.

وفي ضوء استحواذ بنك الكويت الوطني مؤخراً على حصة بلغت 51% في شركة UPayments لحلول الدفع الإلكترونية، أكد رئيس العمليات وتقنية المعلومات لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد محمد يوسف الخرافي أن الابتكار يعد جزءاً من هوية بنك الكويت الوطني، حيث يقوم البنك بتسهيل وتمكين المبادرات متعددة التخصصات التي تقودها شركات التكنولوجيا المالية لمواكبة عصر جديد من الخدمات المصرفية.

ويأتي ذلك وسط تطور كبير تشهده التكنولوجيا المالية التي أحدثت تغييراً جذرياً في هذا المجال، حيث نمت المدفوعات الرقمية بشكل كبير في السنوات العشر الماضية، حيث يبحث بنك الكويت الوطني باستمرار عن اقتناص الفرص لأي تكنولوجيا مالية مبتكرة أو تكميلية، فتلك الشراكات تمنح البنك وعملائه قيمة مضافة طويلة الأجل وتعزز أيضاً قدرات البنك في مجال المدفوعات.

وأشار الخرافي إلى أن تعزيز ثقافة التعلم المستمر والتطوير الذاتي تأتي في جوهر قيم بنك الكويت الوطني، حيث يتعاون البنك مع الخبراء وأهم القادة في المجالات المالية والتكنولوجيا والتعليم لتقديم جلسات توعوية وتدريب متخصصة. وأشار أن بنك الكويت الوطني لديه أكاديمية للأعمال وأخرى لتكنولوجيا المعلومات، حيث يتم تدريب الخريجين على أحدث الممارسات والتقنيات الناشئة، كما يتعاون البنك مع أرقى الجامعات العالمية لتزويد القيادات بأحدث الممارسات الرائدة في مجالي الأعمال والتكنولوجيا.

وأكد الخرافي أن بيانات العملاء لدى بنك الكويت الوطني محمية ومؤمنة بأحدث تقنيات الأمن السيبراني والتكنولوجيا المتقدمة، مع الامتثال الكامل لإطار الأمن السيبراني الصادر عن بنك الكويت المركزي، حيث يستخدم البنك منتجات متخصصة للحماية من الهجمات السيبرانية تعتمد على خوارزميات الذكاء الاصطناعي لحماية البيانات. ويقوم البنك بالاستفادة من البيانات لإجراء تحليلات متقدمة، في الوقت الفعلي لتقديم تجربة غنية للعملاء من الأفراد والشركات. كما أشار الخرافي أن البنك يراقب عن كثب الاتجاهات الحديثة في الابتكار والتحول الرقمي، ويمكنه التغلب بفعالية وكفاءة على أية تحديات تتعلق بتبنيها.

وفي الختام، توجه اتحاد مصارف الكويت بالشكر من جميع المشاركين في هذه الفعالية ومشاركتهم التي ساهمت بدون شك في إثراء النقاش حول أهمية الذكاء الاصطناعي في بيئة الأعمال الحالية.

اتحاد مصارف الكويت يحتفل باليوم العالمي للمصارف

بمناسبة اليوم العالمي للمصارف، أشاد أ.د يعقوب السيد يوسف الرفاعي أمين عام اتحاد مصارف الكويت بالدور المحوري الذي يلعبه القطاع المصرفي الكويتي في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار المالي. وبهذه المناسبة قال الرفاعي أن القطاع المصرفي شريك استراتيجي في دعم النمو الاقتصادي بدولة الكويت ويلعب دوراً محورياً في قاطرة التنمية من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية من كهرباء ومياه وطرق ومنشآت نفطية، إلى جانب المشاريع السكنية والتعليمية والصحية، والمشاريع المستدامة.

أ.د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي
أمين عام اتحاد مصارف الكويت

كما أكد الرفاعي على تميز القطاع المصرفي بقوته واستقراره، وذلك بفضل السياسات الحصيفة لبنك الكويت المركزي ورقابته الاستباقية للمخاطر المالية، ما جعل القطاع ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وبيئة خصبة للابتكار المالي.

وأشار الرفاعي خلال تصريحه أن القطاع المصرفي يتمتع بمؤشرات سلامة مالية تؤكد متانته وملاءة عالية وجودة أصول ومعدلات سيولة مرتفعة.

وأشار الرفاعي أنه بنهاية النصف الأول من عام 2024 بلغ معدل كفاية رأس المال 18.1%، كما بلغت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض 1.7%، وبلغت نسبة تغطية القروض غير المنتظمة 245.7% وذلك وفقاً للإحصائية الفصلية الصادرة عن بنك الكويت المركزي بنهاية يونيو 2024.

وأضاف قائلاً إن البنوك الكويتية واصلت الالتزام بالمسؤولية المجتمعية وجهود الاستدامة ليكون القطاع المصرفي في طليعة القطاعات في الإنفاق الاجتماعي ليبلغ إجمالي إسهامات البنوك الكويتية

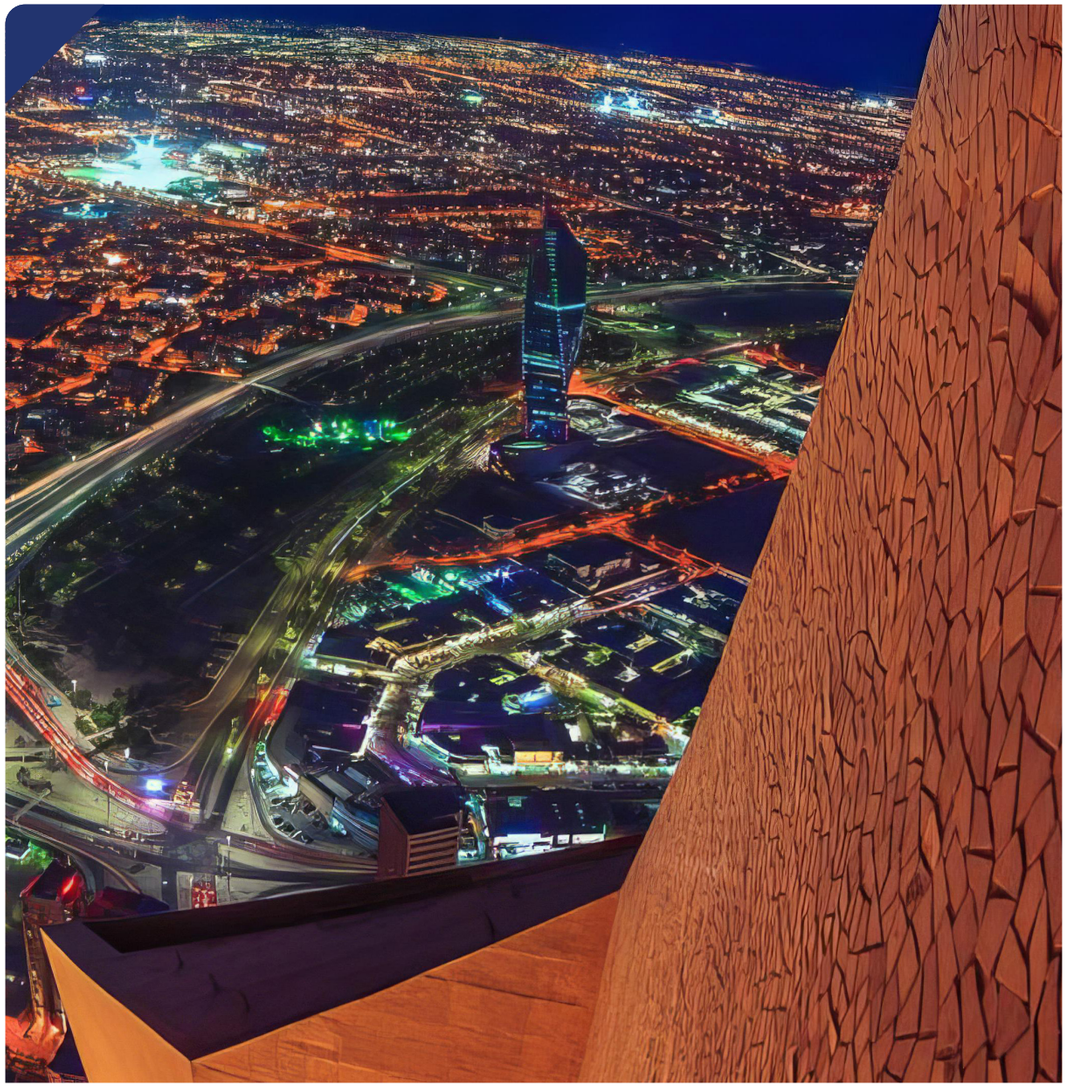

في هذا المجال خلال الفترة (1992 - 2023) 890 مليون دينار كويتي.

كما يواصل القطاع المصرفي في الكويت التزامه بتلبية احتياجات العملاء وتعزيز الشمول المالي، والإسهام في بناء مستقبل مزدهر ومتوازن، مما يعزز مكانته كأحد أعمدة التقدم الاقتصادي في البلاد.

واختتم الرفاعي مؤكداً أن القطاع المصرفي الكويتي سوف يستمر في قيادة مسيرة التقدم الاقتصادي والمالي لدولة الكويت في ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وسمو ولي عهده الأمين سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح.

اتحاد مصارف الكويت يدعم الأسبوع العالمي للتوعية ضد الاحتيال المالي

كشفت نائب الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت شيخة العيسى أن الاتحاد يشارك كداعم رسمي للأسبوع العالمي للتوعية بالاحتيال الذي تنظمه جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (acfe) سنوياً منذ عام 2000 والذي يعقد هذا عام خلال الفترة 17– 23 نوفمبر 2024. ويهدف الأسبوع العالمي للتوعية بالاحتيال إلى تسليط الضوء على أهمية التصدي الاستباقي للاحتيال، وحماية الأفراد والشركات من تداعيات هذه الظاهرة المتنامية. وتؤكد مشاركة اتحاد مصارف الكويت، كداعم رسمي للأسبوع العالمي للتوعية بالاحتيال، التزامه الراسخ بتعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر الاحتيال، وتوجيه جهود متكاملة للتثقيف في مجال مكافحته، بما يساهم في حماية مصالح عملاء البنوك والمجتمع بشكل عام بما ينسجم مع توجيهات بنك الكويت المركزي.

شيخة العيسى
نائب الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت

وينضم اتحاد مصارف الكويت إلى مئات المنظمات العالمية الداعمة للأسبوع العالمي للتوعية بالاحتيال بالشراكة مع جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين. وتعد جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين أكبر منظمة عالمية متخصصة في مكافحة الاحتيال، والمزود الرائد للتدريب والتعليم في هذا المجال.

ومن الجدير بالذكر أنه وفقاً لما أعلنته جمعية مدققي الاحتيال المعتمدين (acfe) مؤخراً، بلغ حجم الخسارات العالمية الناجمة عن عمليات الاحتيال 3.1 مليار دولار أميركي.

ومن هنا كان دعم الاتحاد للأسبوع العالمي للتوعية بالاحتيال تأكيداً على حرصه على مكافحة الاحتيال المالي، وانطلاقًا من الدور المحوري الذي تلعبه البنوك في حماية مصالح العملاء وتعزيز ثقتهم،

وتوفير بيئة مصرفية آمنة، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية السريعة التي نتج عنها عن أشكالٍ أكثر تطوراً وتعقيداً من عمليات الاحتيال المالي والمصرفي.

وفي هذا الصدد، أكدت العيسى على أن البنوك المحلية - من خلال التعاون والتنسيق فيما بينها وبين الاتحاد - تواصل جهودها للتصدي لمخاطر الاحتيال المالي عبر استراتيجية متكاملة تعتمد على تعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية، بما في ذلك العملاء والأطراف المتداخلة الأخرى، واستكشاف حلول مبتكرة وخطط عمل مدروسة للتصدي للتحديات المتزايدة، وترسيخ ثقافة الوعي والتصدي الاستباقي لهذه الظاهرة.

كما أكدت العيسى على جهود الاتحاد في تعزيز الثقافة المالية والمصرفية بين أفراد المجتمع، معتبرة ذلك أحد الركائز الأساسية في مكافحة الاحتيال، حيث أوضحت أن الاتحاد يعمل جنباً إلى جنب مع بنك الكويت المركزي وكافة البنوك عبر حملة «لنكن على دراية»، التي تهدف إلى توعية المجتمع بعمليات الاحتيال المالي والمصرفي وطرق مكافحتها من خلال رسائل توعوية متنوعة تُنشر عبر الوسائل الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي، لضمان الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع وترسيخ ثقافة مكافحة الاحتيال والتعامل الآمن مع الخدمات المصرفية.

من جانبها أكدت رئيس لجنة مكافحة الاحتيال لدى اتحاد مصارف الكويت شيخة الصفي، على أهمية مشاركة الاتحاد في الأسبوع العالمي للتوعية بالاحتيال كجزء من جهود البنوك المستمرة للحد من الاحتيال المالي بجميع أشكاله.

واعتبرت أن هذه المشاركة تعكس التزام البنوك والاتحاد بتعزيز حماية العملاء وبناء الثقة بينهم وبين القطاع المصرفي.

وأوضحت الصفي أن الاتحاد يولي أهمية كبيرة للتعاون فيما بين البنوك والجهات المختصة وعملاء القطاع المصرفي لمواجهة التحديات المتزايدة المرتبطة بالاحتيال.

وذكرت أن هذه الجهود تشمل تطوير استراتيجيات مبتكرة وتنفيذ خطط محكمة تهدف إلى تقليل المخاطر، وتوفير بيئة مصرفية آمنة ومستدامة.

واختتمت الصفي داعية عملاء البنوك إلى الإبلاغ الفوري للبنك في حال التعرض لأية عمليات احتيالية، واتخاذ إجراءات سريعة نحو إيقاف البطاقات عبر تطبيق البنك أو الخدمة الهاتفية، أو زيارة أقرب فرع للبنك، إلى حين التحقق من العملية.

وشددت الصفي على أن هذه الخطوة تُعدّ أساسية لإحباط محاولات الاحتيال وحفظ حقوق العملاء، حيث يقوم البنك بالتعامل السريع مع كل حالة حسب نوع الاحتيال وإبلاغ العميل بالإجراء المناسب لضمان الحماية الكاملة.

اتحاد مصارف الكويت يشارك في معرض NEXUS 2024

شارك اتحاد مصارف الكويت في فعاليات المعرض التكنولوجي الأكبر NEXUS 2024 والذي أقيم تحت رعاية معالي وزير الدولة لشؤون الاتصالات عمر العمر، في الفترة من 5 إلى 7 ديسمبر في «الأرينا». وقد هدف المعرض التكنولوجي Nexus 2024 إلى تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في دولة الكويت، وشارك فيه نخبة من الخبراء العالميين والشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي، التحول الرقمي، الأمن السيبراني، وتكنولوجيا الاتصالات، لتبادل الأفكار واستكشاف أحدث التطورات في المجال التكنولوجي. تضمنت فعاليات المعرض التكنولوجي NEXUS 2024 سلسلة من الجلسات النقاشية وورش العمل المتخصصة على مدار ثلاثة أيام، تناولت موضوعات محورية مثل مستقبل تكنولوجيا الاتصالات، التحول الرقمي في القطاع المصرفي، تأثير الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني على كفاءة الأعمال. كما استعرض المعرض أحدث الابتكارات والحلول التكنولوجية التي تعزز من جاهزية المؤسسات في مواجهة التحديات المستقبلية.

وشارك في المعرض من القطاع المصرفي الكويتي كل من بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان، بنك الكويت الدولي، بنك برقان، وبنك وربة. وتأتي مشاركة الاتحاد والبنوك الكويتية تأكيدًا على التزام القطاع المصرفي بدعم التحول الرقمي، بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035 والتي تهدف إلى تحويل دولة الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي جاذب للاستثمار.

وبهذه المناسبة قال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة والشخصية والرقمية في بنك بوبيان عبدالله التويجري تعليقاً على المشاركة في المعرض «جاءت مشاركة بوبيان ورعايته لمعرض NEXUS 2024 – الحدث التكنولوجي الأكبر في الكويت – كونه حدث مميز وفريد تتماشى أهدافه مع توجهات البنك، والمتمثلة في ريادة الأعمال والابتكار والتكنولوجيا وضرورة توظيفهم بشكل فعال لتمكين البيئة الرقمية والاستمرار قدماً نحو مسيرة الرقمنة والابتكار، من خلال تقديم حلول تقنية مبتكرة تدعم متطلبات المرحلة المستقبلية وتعزز من مكانة الكويت الريادية بين مصاف الدول الرائدة في مجالي التكنولوجيا والابتكار».

وأضاف أن بوبيان استطاع استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في عالم الصناعة المصرفية، بل وتوجيهها نحو مواجهة التحديات لإعادة تشكيل القدرات الرقمية في العديد من التخصصات مثل معالجة البيانات الضخمة والأمن السيبراني وأمن المعلومات والحوسبة السحابية وغيرها، وهو ما يُسهم بصورة واضحة في مستقبل صناعة الخدمات المالية، بجانب دوره المميز في دعم رواد الأعمال الكويتيين وأصحاب الشركات التكنولوجية الناشئة وتزويدهم بحلول تعزز تنمية مهاراتهم الرقمية وقاعدة أعمالهم وتوسيع نطاق خدماتها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل في الكويت والمنطقة.

ومن جانبه قال نائب المدير العام للعلاقات العامة والإعلام في بيت التمويل الكويتي «بيتك» يوسف عبدالله الرويح، أن مشاركة «بيتك» في المعرض

جناح «بيتك» في معرض NEXUS 2014

التكنولوجي NEXUS الكويت 2024، والذي يعد أحد أبرز المنصات التي تدعم الابتكار وريادة الأعمال في الكويت، تؤكد اهتمام «بيتك» وتقديره للمبادرات والفعاليات الراعية والداعمة للتطور التكنولوجي والابتكارات في هذا المجال، مشيرا إلى ان «بيتك» يولى أهمية كبيرة بالتطور التكنولوجي والرقمنة والأمن السيبراني، بعد أن أصبحت التكنولوجيا وصناعة المحتوى الرقمي مكونا مهما وأساسيا في الحياة اليومية للمجتمع في مختلف المجالات العلمية والعملية.

وأكد الرويح أن «بيتك» أستعرض من خلال مشاركته في مؤتمر NEXUS الكويت دوره الرائد في التحول الرقمي، وتفوقه في تقديم مبادرات وخدمات رقمية آمنة وتنافسية ومستدامة، استجابة لتطلعات العملاء والمجتمع ومواكبة للاتجاه المتنامي عالميا باستخدام التقنية الحديثة في الأعمال المصرفية.

ونوّه الرويح أن المشاركة في المؤتمر تندرج ضمن إطار تأكيد «بيتك» على أهمية دعم مبادرات التحول الرقمي والابتكار والتكنولوجيا. وقال الرويح أن المشاركة في مثل هذا النوع من المبادرات يساهم في تعزيز نشر ثقافة الابتكار والتطور الرقمي، حيث يجمع مؤتمر NEXUS الكويت نخبة من المسؤولين وخبراء التكنولوجيا من القطاعين الحكومي والخاص، لتبادل الخبرات واستعراض أفضل الممارسات التقنية.

كما أشار بنك الكويت الدولي (KIB) عن رعايته البلاتينية للمعرض والمؤتمر التكنولوجي Nexus 2024 انسجاماً مع استراتيجيته الرامية إلى المشاركة في أهم

جناح «بوبيان» في معرض NEXUS 2014

جناح «برقان» في معرض NEXUS 2014

الفعاليات التي تدعم الابتكار وأحدث التطوّرات في مجال التكنولوجيا.

وبهذه المناسبة، أعرب مدير عام إدارة الابتكار الرقمي وذكاء المعلومات في KIB، محمد الشريف عن فخره برعاية KIB لمعرض ومؤتمر NEXUS 2024، مشيراً إلى أن هذا الحدث الناجح يعكس التزام البنك بدعم الابتكار والتحول الرقمي في الكويت. وأضاف الشريف أن رعاية مثل هذه الفعاليات تساهم بشكل فعال في تطور البيئة التكنولوجية والرقمية في الاقتصاد المحلي وتعزّز مفهوم الابتكار لدى المؤسسات والشركات الناشئة، وتلهم جيلاً جديداً من المبتكرين ورواد الأعمال.

وأكد على أهمية دور الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في نجاح معرض ومؤتمر Nexus 2024، مشيراً إلى أن هذا الحدث يوفر منصة مثالية لعرض أفكارهم وابتكاراتهم. وأشاد بدور KIB في دعم هذه الشركات وتوفير فرص التعاون والتواصل مع كبرى الشركات والمؤسسات.

وقال الشريف: «نجح معرض ومؤتمر (Nexus 2024) في استقطاب أكثر من 20 ألفاً من المتحمسين للابتكار والتكنولوجيا من جميع الصناعات بما في ذلك جميع القطاعات الحكومية والقطاع المالي، وقطاع النفط، وتجارة التجزئة، والتصنيع. والأهم من ذلك الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يؤكد مكانة الكويت كمركز رائد للابتكار والتكنولوجيا في المنطقة».

تجدر الإشارة إلى أن مشاركة KIB في NEXUS 2024 تؤكد التزامه بدفع عجلة الابتكار في القطاع المالي، وتعزيز مكانته كإحدى المؤسسات المصرفية الرائدة في تقديم حلول مالية مبتكرة تلبّي احتياجات العملاء المتطورة. ويسعى KIB باستمرار إلى بناء شراكات استراتيجية مع رواد التكنولوجيا المالية لضمان تقديم أفضل الخدمات المصرفية.

وبهذه المناسبة قالت مدير الابتكار في بنك برقان السيدة مي يوسف القبندي: «نعيش اليوم مرحلة تحوّل تكنولوجي ورقمي كبير في العديد من القطاعات الرئيسية والصناعات المحلية، ويُسعدنا أن نكون في طليعة المساهمين في تعزيز التحول الرقمي وتشجيع الابتكار في الكويت. حيث يُعدّ الابتكار والتحول الرقمي من العوامل الأساسية التي تقود عملية تطوير بنك برقان في مختلف المجالات، بدءاً من تحسين العمليات وصولاً إلى تعزيز بيئة العمل، مروراً بالمنتجات والخدمات المصرفية التي نقدّمها لعملائنا. وبفضل خبرتنا الواسعة، نحن واثقون من تعزيز رحلة التحول الرقمي من خلال مشاركة معرفتنا ورؤيتنا مع المؤسسات الأخرى التي تتبنّى نفس التوجهات في هذا المجال».

كما صرح بنك وربة عن رعايته البلاتينية للمؤتمر كجزء من استراتيجيته لدعم رواد الأعمال وتحقيق التحوّل الرقمي في القطاع المصرفي. وأشار بنك وربة إلى أن معرض NEXUS يعد منصة رائدة يشارك فيها شركات من مختلف القطاعات بهدف استعراض أحدث

جناح «KIB» في معرض NEXUS 2014

جناح «وربة» في معرض NEXUS 2014

التقنيات التكنولوجية والحلول الرقمية المبتكرة. ويتيح المعرض مساحة واسعة للتفاعل بين الشركات الناشئة والرائدة في المجال الصناعي، مما يجعله وجهة للتبادل الفكري والابتكار، هذا علاوة عن إقامته دوري الكويت للأمن السيبراني.

ومتحدثاً عن هذه المشاركة، قال مدير إدارة الخدمات المصرفية للأعمال في بنك وربة، حمد تيسير المطوع: «سعيدون برعاية فعاليات NEXUS التي تتيح لنا الفرصة للتفاعل مع المشاركين من رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والتعرّف أكثر عن الاحتياجات المصرفية التي يبحثون عنها لدعم توسّع أعمالهم والنمو بها ومشاركتنا في لجنة التحكيم في تحدي رواد الأعمال».

وأضاف المطوع: «نؤمن في وربة بأن الابتكار وريادة الأعمال يشكلان أساساً للنمو الاقتصادي المستدام، ومن خلال هذه الشراكة نؤكد على التزامنا بدعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة عبر تقديم خدمات مصرفية متطورة تمكّنهم من تحقيق طموحاتهم والمساهمة في تعزيز دورهم الفعّال في تطوير الاقتصاد الكويتي».

ويوفر بنك وربة مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والمالية التي تلبي احتياجات الشركات بمختلف أحجامها. ويحرص البنك على تمكين رواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من تحقيق أهدافهم من خلال حلول مبتكرة تشمل خدمات إدارة النقد، وتوفير منتجات مصرفية رقمية متطورة تواكب أحدث التقنيات. كما يسعى البنك لتعزيز شراكته مع قطاع الأعمال عبر تقديم حلول مالية متخصصة ودعم استراتيجيات النمو والتوسع بما يعزز دور القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الكويت.

ومن أبرز الفعاليات التي صاحبت المعرض التكنولوجي NEXUS 2024، تحدي الشركات الناشئة (Startup Chal-lenge) والذي هدف إلى دعم وتوجيه رواد الأعمال الكويتيين من خلال برامج تدريبية وإرشادية يقدمها نخبة من الخبراء المحليين والعالميين، حيث تنافست 30 شركة ناشئة واعدة على الفوز بـ 6 جوائز قيمة، بلغت قيمتها الإجمالية 30 ألف دينار كويتي. كما أقيم هاكاثون عالمي للأمن السيبراني، هدف إلى تعزيز الوعي بأهمية الأمن السيبراني وتشجيع الشباب الكويتي على التخصص في هذا المجال الحيوي الذي يحظى بأهمية متزايدة عالمياً.

البنوك الكويتية تحقق إنجازات استثنائية تعزز ريادتها الاقتصادية خلال عام 2024

يشكل القطاع المصرفي الكويتي ركيزة أساسية في تعزيز الاستقرار المالي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تواصل البنوك الكويتية ترسيخ مكانتها كأحد أبرز أعمدة الاقتصاد الوطني بفضل أدائها القوي وإنجازاتها المتميزة والتي تأتي ضمن رؤية وسياسات وتوجيهات بنك الكويت المركزي. ومن خلال اعتمادها على استراتيجيات مبتكرة ورؤى طموحة، ساهمت البنوك الكويتية في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، نستعرض أبرز الإنجازات التي حققتها البنوك الكويتية، والتي تعكس قدرتها على تحقيق التوازن بين التطور الرقمي، التوسع الإقليمي، وتلبية متطلبات العملاء، وتحقيق الاستدامة مما يعزز ريادتها محلياً ودورها المؤثر على الصعيد الإقليمي والدولي:

بنك الكويت الوطني

واصل بنك الكويت الوطني تحقيق الإنجازات في العام 2024 على أكثر من صعيد. واستمراراً لريادته في مجال المسؤولية الاجتماعية، قام بإطلاق ودعم مبادرات مجتمعية متنوعة تضمنت أنشطة تعليمية وصحية ورياضية وثقافية وفنية وبيئية. ويعد الدعم الذي قدّمه «الوطني» لمشروع تطوير وتجميل شاطئ الشويخ، إضافة إلى مساهمته بـ 8 ملايين دينار لتطوير منطقة شرق، تأكيداً على ترسيخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق رفاهية المجتمع. واحتفى البنك بمرور 30 سنة على تنظيمه لسباق الوطني للجري، الحدث الرياضي الأكبر من نوعه في الكويت، كما استمر برنامج «Bankee»، وهو برنامج توعوي متكامل أطلقه «الوطني» لتعزيز الثقافة المالية لدى طلاب المرحلة الابتدائية. وواصل البنك تنظيم برنامج «تمكّن» لتدريب حملة الشهادات الجامعية من الكويتيين حديثي التخرج وتأهيلهم لدخول سوق العمل، كما تم تدريب

أكثر من 120 طالباً وطالبة خلال فترة الصيف ضمن برنامج «أسباير الوطني». وفي ملف الاستدامة، أصدر البنك أول سندات خضراء بقيمة 500 مليون دولار أمريكي تعد الأولى من نوعها لمؤسسة كويتية وأول الإصدارات الخضراء في منطقة الشرق الأوسط خلال 2024.

وحصد «الوطني» العديد من الجوائز المرموقة خلال العام، منها 9 جوائز من مجلة «جلوبال فاينانس» العالمية تقديراً لريادته وتفوقه في مجالات الابتكار والتحول الرقمي.

البنك التجاري الكويتي

دأب البنك التجاري على تعزيز معايير البيئة والمجتمع والحوكمة ESG كجزء من استراتيجيته الشاملة خلال عام 2024. فبالإضافة إلى جهوده في مجال إعادة التدوير وتقليل الانبعاثات الكربونية، كانت مساهمة البنك في تطوير نفق دروازة العبدالرزاق بالتعاون مع بلدية الكويت ووزارة الأشغال وتكفله بإجراء عملية تجديد شاملة للحديقة الواقعة مقابل المركز الرئيسي للبنك بشارع علي السالم من أبرز إنجازاته في مجال المحافظة على البيئة والمساهمة في نشر اللون الأخضر مما أضاف لمسة جمالية على هذا الموقع بقلب العاصمة.

هذا، وقد تبنى البنك مبادرات أخرى ضمن استراتيجيته للاستدامة البيئية والمجتمعية، مثل حملة «التجاري آرت» التي حققت نجاحاً كبيراً بتقديمها رسالة هامة ترتكز على دمج مبادئ الاستدامة البيئية والمجتمعية في الإبداع. واستمر البنك في توظيف الكوادر الوطنية،

لتصل نسبة العمالة الوطنية لدى البنك 87%، وحرص البنك على دعم الأنشطة المجتمعية في إطار برنامجه الطموح مع محافظات الكويت، حيث واصل البنك رعايته ودعمه للفعاليات التي تنظمها المحافظات لرعاية جميع فئات المجتمع مع التركيز على ذوي الهمم ونزلاء دور الرعاية والمستشفيات. ويستمر البنك في تحقيق معدلات أداء مالي متميزة خلال عام 2024 مع المحافظة على القروض غير المنتظمة NPL عند نسبة صفر.

بنك الخليج

كان عام 2024 عاماً مميزاً في مسيرة بنك الخليج، حيث شهد الإعلان عن توجه البنك لوضع خطة استراتيجية جديدة، ونيته للتحول إلى بنك إسلامي، وكذلك دراسة الاندماج مع بنك بوبيان.

وصنفت مجلة «فوربس» بنك الخليج ضمن أكبر 100 شركة مدرجة في المنطقة، كما اختارته «ذي بانكر» ضمن أفضل 100 بنك عربي لعام 2024، كما حصد على 13 جائزة عالمية وإقليمية مرموقة، مما يعكس الأداء المالي القوي للبنك وإدارته الحصيفة.

وارتفعت نسبة ملكيات الأجانب في البنك إلى 16% وحظي بتصنيفات مرموقة عند مستوى A من وكالات التصنيف الثلاث الكبرى، حيث بلغ إجمالي الموجودات 7.5 مليار دينار، كما في سبتمبر 2024.

ونجح البنك في إنجاز المرحلة الثانية من نظام الخدمات المصرفية الأساسية الجديد، وأطلق النسخة المحدثة

من تطبيق الهاتف النقال، وأطلق استراتيجية 2030 المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وقطع شوطاً طويلاً في خطة تحويل فروعه إلى صديقة للبيئة، كما كان البنك الأقرب إلى المجتمع والأكثر تنوعاً في تنظيم البرامج والفعاليات، التي تلبي طموحات الجمهور والعملاء، وجعل بيئة العمل في البنك أكثر تميزاً، ورفع قيمة الجائزة الكبرى لحساب مليونير الدانة إلى مليوني دينار.

البنك الأهلي الكويتي

شهد البنك الأهلي الكويتي العديد من التطورات خلال العام 2024، وواصل تطوير خدماته وأستمر بتجديد فروعه للارتقاء بمكانته التنافسية في القطاع المصرفي. وأطلق البنك موقعه الإلكتروني بحلة جديدة بعد تطويره وفق أعلى المعايير، مع تقديم العديد من الخدمات والحلول الرقمية.

وأصدر البنك التقرير السنوي الرابع للاستدامة الذي يظهر سعيه المستمر لتحقيق الاستدامة في نمو الأرباح وتطوير الأداء، مع إلقاء الضوء على أبرز تطورات خطة التحول الرقمي والأثر البيئي لعملياته.

ونال 6 جوائز من Global Finance وهي أفضل بنك في خطة التحول وأفضل بنك رقمي لخدمة الأفراد وأفضل بنك في مواءمة التطورات عبر الأجهزة الذكية، وأفضل تصميم لتجربة المستخدم في الكويت الشرق الأوسط.

وحصد البنك جائزة أفضل بنك بحماية العملاء ومكافحة الاحتيال بالكويت، ولقب أفضل بنك للتجزئة بمصر خلال حفل

MEED، وجائزة أفضل مركز اتصال في القطاع المصرفي داخل الكويت من Global Brands، وأفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد والبنك الأسرع نمواً عن فئة الخدمات المصرفية للأفراد من International Business وغيرها.

وقدّم البنك أيضاً العديد من التمويلات للشركات المحلية والعالمية، واستمر برعاية العديد من الفعاليات بما فيها حملات التبرع بالدم، وتقديم المساعدات الغذائية للمحتاجين في شهر رمضان، وتقديم الحقيبة المدرسية لأبناء الأسر المتعففة، وغيرها.

بنك الكويت الدولي (KIB)

حقّق بنك الكويت الدولي العديد من الإنجازات البارزة خلال ما مضى من عام 2024، حيث نجح في تسجيل قفزة كبيرة في أرباحه خلال الأشهر التسعة الأولى بنسبة 138% لتبلغ 16 مليون دينار كويتي، ليواصل تسجيل نموه المستدام.

كما قام البنك في شهر مايو 2024 بإصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1) من قاعدة رأس المال بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، وبمعدل ربح سنوي 6.625%. لاقى هذا الإصدار إقبالاً من المستثمرين حيث تم الاكتتاب بأكثر من ضعف حجم الصكوك المُصدرة. ويمثل التسعير النهائي أقل فرق سعر على الإطلاق لصكوك الشريحة الأولى الإضافية (Additional Tier 1) عالمياً بفارق 195 نقطة أساس فوق عائد سندات الخزانة الأمريكية في تاريخ الاصدار.

وفي إطار توسّعه جغرافياً، افتتح KIB فرعين جديدين في منطقتي صباح السالم، ومبارك الكبير. كما واصل تعزيز

موقعه الريادي في القطاع المصرفي بحصوله على جوائز مرموقة من مجلة كابيتال فاينانس إنترناشيونال، ومجلة «وورلد فاينانس». كما نفّذ مبادرات عدة ترسّخ موقعه كأحد رواد التنمية المجتمعية في مختلف المجالات، وذلك في إطار برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى دعمه للعام الرابع على التوالي، لحملة التوعية المصرفية لنكن على دراية لتعزيز الثقافة المصرفية والمالية في المجتمع.

بنك الكويت الصناعي

يؤدي بنك الكويت الصناعي دوراً حيوياً في ترسيخ نهج الاستدامة للمنظومة الصناعية في الدولة، وانعكس ذلك على إنجازاته خلال السنة المالية 2024، حيث تم تمويل قروض صناعية بقيمة (63,559,000 دينار)، بالإضافة إلى توفير التمويل التجاري لتلبية احتياجات العملاء الصناعيين وتمويل رأس مال العامل وذلك لمختلف القطاعات الصناعية التي تدعم جهود تنويع الهيكل الإنتاجي، كما ساهم البنك بفاعلية في أنشطة الاستدامة البيئة والاجتماعية من خلال المحافظ المتخصصة التي يديرها، وذلك من خلال تمويل مشاريع زراعية تساهم في نمو الغطاء النباتي وتعزيز الأمن الغذائي في الدولة، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ساهمت في خلق فرص عمل للشباب الكويتي.

وسعيا لتأصيل دور البنك بما يتوافق مع التطورات الإقليمية والعالمية، فقد أعد البنك خطة استراتيجية

خمسية (2022-2026) لتحقيق رؤيته المستقبلية، حيث يسعى البنك لتحقيق تقدم في مجال التحول النوعي في بيئة العمل الرقمي بما يمكنه من تقديم خدمات متميزة لعملائه، ومن منظور استراتيجي فقد قام البنك بفتح آفاق للتعاون مع العديد من مؤسسات الدولة وطرح عدد من المبادرات التي تهدف لتفعيل دور البنك ضمن المشروع الاقتصادي الوطني، بعضها في طور التنفيذ، وذلك لتعزيز دور البنك في مجال التنمية الصناعية.

بنك برقان

شهد بنك برقان في عام 2024 مجموعة من الإنجازات الاستثنائية التي تعكس التزامه بالنمو المستدام والابتكار في القطاع المصرفي. فعلى صعيد الأداء المالي، حقق نمواً قوياً في صافي أرباحه خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بنحو 10% حيث وصلت إلى 33 مليون دينار. كما أنهى بنجاح إصدار أول سندات دائمة مقوّمة بالدينار ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بقيمة 150 مليون دينار، وحصل بنك برقان على الموافقة النهائية من بنك الكويت المركزي للاستحواذ على بنك الخليج المتحد- البحرين، وخلال العام، ثبّتت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P)، تصنيفها الائتماني للبنك عند «BBB+/stable/A-2»، مع نظرة مستقبلية مستقرّة.

وفاز بنك برقان بجوائز مرموقة من مؤسسات عالمية عدة، إذ تم تصنيفه في المرتبة 35 ضمن قائمة مجلة

«ذي بانكر» لأفضل 100 بنك عربي لعام 2024، كما حصل على لقب أفضل بنك محلي في الكويت في فئة «أفضل خدمة مالية» في استبيان مجلة يوروموني تريد فاينانس للعام 2024.

وحصل مقرّه الرئيسي على شهادة «LEED v4.1 O+M: EB» الذهبية لعمليات الصيانة وتشغيل المباني القائمة. كما فاز بجائزة براندون هول 2024 الذهبية لتميّزه في إدارة رأس المال البشري.

بيت التمويل الكويتي

شهد العام 2024 فصلا جديدا بسجل نجاحات بيت التمويل الكويتي «بيتك»، والتي توجت بتحقيق أعلى أرباح فصلية في تاريخه وعلى مستوى القطاع المصرفي الكويتي، حيث حقق صافي أرباح حتى نهاية الربع الثالث من 2024، قدرها 482.9 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 4.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وقد تزامن تحقيق هذه النتائج المالية القياسية مع استكمال كافة خطوات الاندماج مع البنك الأهلي المتحد- الكويت سابقاً، ضمن صفقة الاستحواذ على مجموعة البنك الأهلي المتحد- البحرين العابرة للحدود، والتي أثمرت عن بناء كيان مالي عملاق.

ويتصدر «بيتك» كافة البنوك والشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية والتي تتجاوز 12 مليار دينار، ويتواجد في 12 دولة.

وقد أظهرت مجموعة «بيتك» قدرتها على تعزيز مستقبل التمويل الإسلامي في العالم، حيث نجحت

بإتمام عملية تحويل نشاط البنك الأهلي المتحد- البحرين والمملكة المتحدة، ومصر إلى الخدمات المصرفية الإسلامية. ونجح «بيتك» في تحقيق انجازات متنوعة في الحلول المالية والتحول الرقمي، والمسؤولية المجتمعية والاستدامة. وتم إدراج «بيتك» على مؤشّر الاستدامة العالمي «فوتسي 4 جود»، كما حصل على تقييم «A» على مؤشر (MSCI ESG Index).

وحصد «بيتك» جوائز أبرزها «أفضل مؤسسة مالية اسلامية في العالم» من مجلة «غلوبل فايننس».

بنك بوبيان

يمثل عام 2024 علامة فارقة بالنسبة لبنك بوبيان كونه يتزامن مع الاحتفال بمرور 20 عاماً على التأسيس وتوالي النجاحات واستمرارها، ليشهد معه بوبيان تحولات رئيسية رسخت ريادته بين البنوك الثلاثة الأكبر على مستوى الكويت، وذلك تحت قيادة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بوبيان عادل الماجد وفريقه التنفيذي ليقودوا المرحلة من التغيير إلى النجاح المحقق ويصبح الآن مجموعة مصرفية ومالية إسلامية ذات ملاءة عالية ومصداقية وموثوقية. وخلال العام 2024 واصل بوبيان الاحتفاظ بلقب «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية الرقمية على مستوى العالم» من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية مستكملا عقدا كاملا من ترسيخ اسمه بين أهم وأبرز المؤسسات المصرفية الإسلامية الإقليمية والعالمية، وهو نتاج سنوات طويلة من العمل واستراتيجيات ناجحة ورؤية مستقبلية لمتغيرات قطاع

الصيرفة الإسلامية الرقمية، والتي ساهمت وبشكل كبير نحو الاستثمار الناجح ورسم خارطة التطوير الرقمي. وإلى جانب هذه الجائزة تمكن البنك من الحصول على العديد من الجوائز المميزة في مختلف المجالات من المؤسسات العالمية تقديرا منها على ما حققه من انجازات على مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية التى تحقق أهداف شعار بوبيان الابرز وهو «نعمل بإتقان» وليكون فعلا بوبيان «أسلوب حياة» للمجتمع وعملاءه.

بنك وربة

حقق بنك وربة خلال عام 2024 سلسلة من الإنجازات التي تعكس نهجه الاستراتيجي في التوسع التشغيلي وتعزيز القيمة المضافة للعملاء، إلى جانب التزامه بالمشاركة المجتمعية وتطوير الكوادر الوطنية. على الصعيد التشغيلي، نجح البنك في إدراج أول صكوك مستدامة بقيمة 500 مليون دولار في ناسداك دبي وبورصة لندن، ضمن إطار برنامجه لإصدار صكوك بقيمة ملياري دولار.

كما أطلق بنك وربة أول مستشار مصرفي شخصي مدعوم بالذكاء الاصطناعي في الكويت، ما يمثل نقلة نوعية في استراتيجية التحول الرقمي، إلى جانب تطوير تطبيقه بخدمات مبتكرة تسهّل على العملاء إدارة معاملاتهم بكفاءة.

وافتتح البنك أول فرع رقمي، يستطيع العميل من خلال شاشات العرض المتوفرة استعراض كافة أنواع السيارات من جميع وكالات السيارات ليختار بعد ذلك السيارة

التي يرغب في شرائها، وبعد اختياره يتم على الفور استلامها بعد إنهاء معاملته الخاصة بتمويل السيارة التي يرغب في شرائها.

مجتمعياً، شارك البنك في معرض «وظيفتي» للعام الثالث لدعم الكوادر الوطنية، كما نظم مسابقة «قراء وربة»، الأولى من نوعها، بهدف تعزيز التعليم الإلكتروني. تُبرز هذه الإنجازات قدرة بنك وربة على الجمع بين الابتكار والمساهمة المجتمعية، مما يعزز موقعه كشريك مصرفي مستدام.

بناءً على سيناريوهات الضغوط على البنوك الخليجية

الربحية وجودة الأصول تعززان الأداء القوي للقطاع المصرفي الخليجي في عام 2025

أصدرت مؤسسة «ستاندرد آند بورز» العالمية الكبرى للتصنيف الائتماني تقريراً مفصلاً حول القطاع المصرفي الخليجي، وتوقعات أدائه في عام 2025. الخلاصة الأولية لتقرير المؤسسة تتمثل في أن البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي تميزت بأداء جيد، ويتوقع أن يستمر ذلك العام المقبل، وأرجع التقرير الأسباب إلى استمرار تحسن الربحية مستفيدة من جودة الأصول لدى القطاع المصرفي وقوة رأسمالها وتوافر السيولة في كشوف حساباتها. وما لم تحدث أخطار مفاجئة يتوقع أن يستمر هذا الأداء الجيد في عام 2025 مما يعني استمرار التصنيف الائتماني العالي للمصارف الخليجية. أما العوامل السلبية التي يمكن أن تؤثر في أداء القطاع المصرفي بما يغير هذه النظرة المستقبلية فتتركز في زيادة الأخطار الجيوسياسية في المنطقة أو الانخفاض الكبير في أسعار النفط. ومع المرونة الجيدة للبنوك يمكن أن تتحمل أي تغييرات غير كبيرة من دون تغيير واضح في تصنيفها الائتماني أو النظرة المستقبلية لوضعها وأدائها. ويضاف إلى الأخطار أيضاً استمرار انخفاض أسعار الفائدة حول العالم وفي المنطقة، مما يعني تراجع ربحية المصارف التي تعتمد إلى حد كبير في عائداتها على كلفة الإقراض.

التحول الاقتصادي

يستفيد القطاع المالي، والمصارف خصوصاً، من عملية التحول في اقتصادات المنطقة بتنويع النشاط بعيداً من قطاع الطاقة، إذ تحتاج مشروعات تطوير القطاعات الأخرى إلى عمليات تمويل تعود بالفائدة على القطاع المصرفي مما يجعل أداءه في تحسن مستمر.

وتتوقع مؤسسة التصنيف الائتماني متوسطاً لأسعار النفط في نطاق 75 دولاراً للبرميل في الربع الرابع والأخير من عام 2024، وأن تستمر الأسعار في هذا النطاق للفترة من 2025 إلى 2027 في الأقل، ويعني ذلك أن الوضع المالي والاقتصادي عموماً في دول مجلس التعاون الخليجي يظل جيداً، وهو ما ينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي. ويقدر التقرير أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي عموماً ستواصل الاستفادة من عمليات التحول الاقتصادي وتنويع القطاعات عبر مشروعات كبرى كما في السعودية، ومن التوسع في مشروعات إنتاج الغاز كما في قطر، ومن عمليات الإصلاح الهيكلي للاقتصاد كما في سلطنة عمان، ومن الأداء الجيد للقطاعات غير النفطية في الإمارات والبحرين.

وعلى أثر أسعار النفط المعقولة واستمرار التوسع الاقتصادي نتيجة الإصلاحات وعملية التنويع في القطاعات، يتوقع أن يستفيد القطاع المصرفي ويستمر النمو في الإقراض من قبل بنوك المنطقة من دون أي اختلالات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وفق تقدير واضعي التقرير، وسيكون نمو الإقراض أعلى في السعودية والإمارات بنسبة ما بين 8% و9%، ومتوسطاً في بقية دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ما بين 3% و6%.

الفائدة وضبط الدفاتر

من المؤشرات المهمة التي يقدر تقرير «ستاندرد آند بورز» أن تستمر التصنيف الائتماني الجيد للقطاع المصرفي

الخليجي، خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة أو المشكوك في تحصيلها، وهذا ما يمكن أن يعادل أي تأثير سلبي في العائدات والأرباح على كشوف حسابات المصارف نتيجة استمرار انخفاض أسعار الفائدة.

على رغم الصدمة المالية في العالم نتيجة أزمة وباء كورونا، فقد ظلت نسبة الديون الرديئة في القطاع المصرفي الخليجي عند نطاق 3% و4% فحسب، إذ استفادت البنوك الخليجية من تعديلات القواعد ولوائح العمل في دول المجلس، إلى جانب التحسن المطرد في المناخ الاقتصادي بصورة عامة. واستغلت المصارف الخليجية زيادة الربحية ما بعد أزمة وباء كورونا في تجنيب مخصصات أكبر من رأس المال للطوارئ بما يجنبها التأثر بأي صدمات مستقبلية.

رأس المال والسيولة

ويتوقع التقرير أن تستمر البنوك الخليجية في الاستفادة من زيادة رأس المال بما يدعم استمرار تصنيفها الائتماني الجيد، وهو ما أسهم في استمرار قوة رأس المال الدعم من المساهمين، إذ تظل نسبة توزيعات الأرباح على المساهمين أقل من 50%، إضافة إلى زيادة الربحية التي تسهم في استقرار رأس المال.

وتعد جودة رأس المال عالية نتيجة عدم استخدام أدوات تمويل «هجينة» بنسب كبيرة، بمعنى أن المديونية المتذبذبة (نتيجة إصدار السندات وغيرها من الأوراق المالية) تظل عند نسب معقولة، وإن كان التقرير يتوقع أن تزيد بعض البنوك من إصداراتها في الفترة المقبلة ما بين عامي 2025 و2026 للاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة في التمويل بكلفة أقل.

ويشير التقرير إلى أن من عوامل قوة وجودة رأس المال وتوافر السيولة في القطاع المصرفي الخليجي أن غالب تمويله هو من الإيداعات المحلية، وساعد ذلك بالفعل على تفادي البنوك الخليجية تأثير صدمات سابقة كما حدث في أزمة وباء كورونا وفي الأخطار الجيوسياسية في المنطقة. وتشكل إيداعات القطاع العام نسبة ما بين 20% و30% من قاعدة الإيداعات لدى البنوك الخليجية

باستثناء البحرين التي تقل فيها تلك النسبة عن ذلك بصورة واضحة.

أربعة سيناريوهات للضغوط على البنوك

حددت المؤسسة أربعة سيناريوهات محتملة يمكن من خلالها للصراع بين إسرائيل وحماس/حزب الله أن يؤدي إلى إحداث تأثير ائتماني أكبر على الحكومات والبنوك في بقية المنطقة. كما اختبرنا قدرة البنوك على الصمود في مواجهة هذه السيناريوهات.

وبناءً على هذه الاختبارات فإن البنوك الخليجية تبدو قادرة على الصمود. ومؤشرات جودة الأصول ستظل مستقرة لدى البنوك الخليجية على مدى الـ 12 إلى 24 شهراً القادمة، لكن مع استمرار الضغوط على تلك الأصول في أسواق مثل قطر حيث يظل القطاع العقاري يعاني من فائض المعروض بعد بطولة كأس العالم التي استضافتها البلاد في 2022. وتتوقع «إس آند بي» أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بمقدار 225 نقطة أساس بحلول نهاية 2025، بما يشمل الخفض البالغ 75 نقطة الذي نفذه البنك بالفعل، ومن المرجح أن تعكس البنوك المركزية في الخليج هذه التخفيضات بدرجات متفاوتة.

من شأن خفض أسعار الفائدة أن يضغط بشكل متواضع على ربحية البنوك الخليجية، بحسب وكالة التصنيف. مع افتراض خفض الفائدة من طرف الفيدرالي بمقدار 225 نقطة أساس سيؤثر ذلك على هامش ربحية البنوك الخليجية في المتوسط بما يتراوح بين 25 و50 نقطة أساس.

على أساس سنوي في نهاية أكتوبر 2024

3.2% ارتفاع رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين بقيمة 1.51 مليار دينار

أصدر بنك الكويت المركزي نشرة موجزة لأبرز المؤشرات النقدية والمصرفية المحلية تستعرض هذا الموجز أبرز التطورات النقدية والمصرفية بدولة الكويت كما في نهاية شهر أكتوبر لعام 2024 مقارنة مع مؤشرات الشهر المقابل من العام السابق (على أساس سنوي) بصفة رئيسية. وفيما يلي هذه التطورات:

أولاً التطورات النقدية (عرض النقد)

1. عرض النقد (M1):

تراجع رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق «الكتلة النقدية» (M1) بنحو 0.65 مليار دينار وبنسبة 5.9% لتبلغ قيمته نحو 10.34 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 10.99 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي ذلك في سياق التراجع المستمر لرصيد عرض النقد (M1) على أساس سنوي منذ أغسطس 2022.

ويعزي التراجع في رصيد عرض النقد (M1) بصفة رئيسية كنتيجة **لانخفاض كل من رصيد الودائع تحت الطلب بالدينار** بنحو 0.59 مليار دينار وبنسبة 6.3% لتصل قيمته نحو 8.78 مليار دينار، **ورصيد النقد المتداول خارج خزائن البنوك المحلية** بقيمة 0.05 مليار دينار وبنسبة 3.1% لتصل قيمته نحو 1.56 مليار دينار.

2. تطور عرض النقد (M2) ومكوناته:

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) ارتفاعاً بقيمة 1.27 مليار دينار وبنسبة 3.2% لتبلغ قيمته نحو 40.57 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل نحو 39.31 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد شبه النقد (ودائع الادخار بالدينار، والودائع لأجل بالدينار، والودائع بالعملات الأجنبية) بقيمة بلغت نحو 1.91 مليار دينار وبنسبة 6.7% من جهة، وتراجع رصيد الكتلة النقدية أو عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) بنحو 0.65 مليار دينار وبنسبة 5.9% من جهة أخرى.

شكل (1): تطورات عرض النقد (M2)

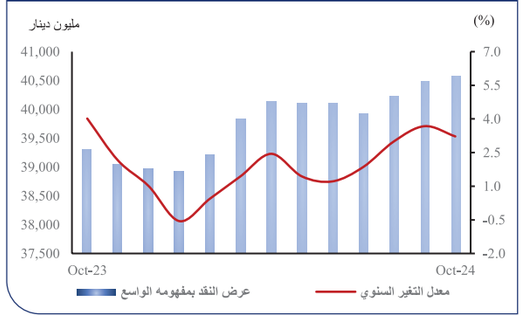

وضمن المسح النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية، يمكن احتساب عرض النقد (M2) بحسب العوامل المؤثرة فيه، وتتكون هذه العوامل من:

أ. صافي الموجودات المحلية (وتشمل صافي مستحقات البنك المركزي والبنوك المحلية على كل من الحكومة والمؤسسات العامة والقطاع الخاص مطروحاً منها ودائع وحسابات الحكومة وأخرى «صافي»).

ب. صافي الموجودات الأجنبية في كل من البنك المركزي والبنوك المحلية.

وتشير البيانات ضمن المسح النقدي المجمع إلى أن ارتفاع عرض النقد (M2) في نهاية أكتوبر 2024 جاء كمحصلة **للارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية** بنحو 2.54 مليار دينار وبنسبة 10.6% من جهة (حيث ارتفع كل من صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بنحو 2.33 مليار دينار وبنسبة 20.1%، وصافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بنحو 0.22 مليار دينار وبنسبة 1.8%)، **وتراجع صافي الموجودات المحلية** بنحو 1.27 مليار دينار وبنسبة 8.3% من جهة أخرى.

ثانياً: التطورات المصرفية (على مستوى نشاط البنوك المحلية وفروعها داخل دولة الكويت)

1. موجودات البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 3.60 مليارات دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمته نحو 90.01 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل رصيد بلغت قيمته نحو 86.41 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزي ذلك **لارتفاع أرصدة كل من الموجودات الأجنبية** بما يعادل نحو 2.01 مليار دينار وبنسبة 8.3% لتبلغ قيمتها ما يعادل نحو 26.26 مليار دينار، وموجودات أخرى بقيمة 0.46 مليار دينار وبنسبة 16.5% لتصل إلى نحو 3.23 مليارات دينار، والمطالب على القطاع الخاص بقيمة 1.71 مليار دينار وبنسبة 3.8% لتصل إلى نحو 46.94 مليار دينار، والمطالب على البنك المركزي بقيمة 0.07 مليار دينار وبنسبة 0.9% لتصل إلى نحو 7.33 مليار دينار. وفي المقابل، **تراجعت أرصدة**

كل من مطالب على الحكومة، وقروض للبنوك، والودائع المتبادلة في السوق ما بين البنوك المحلية، ومطالب على المؤسسات العامة، ونقداً (النقد بخزائن البنوك المحلية) بنسبة بلغت نحو 31.2%، و18.2%، و10.2%، و4.0%، و9.0%، لكل منهم على الترتيب.

شكل (2): تطورات إجمالي موجودات البنوك المحلية

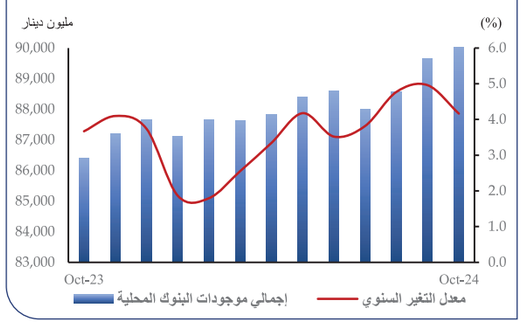

هذا، وتمثل **المطالب على القطاع الخاص** المكون الرئيسي لموجودات البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها نحو 52.1% من إجمالي هذه الموجودات في نهاية أكتوبر 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 52.3% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وتأتي **الموجودات الأجنبية** في المرتبة التالية بنسبة بلغت نحو 29.2% من إجمالي موجودات البنوك المحلية في نهاية أكتوبر 2024 مقابل نسبة بلغت نحو 28.1% في نهاية الشهر المقابل من العام السابق.

ومن الجدير ذكره، أن الارتفاع في رصيد الموجودات الأجنبية جاء كمحصلة لارتفاع أرصدة كل من التسهيلات الائتمانية لغير المقيمين، والاستثمارات الأجنبية، والموجودات الأخرى، وقروض للبنوك الأجنبية بنحو 47.4%، و23.2%، و12.2%، و1.9% لكل منهم على الترتيب من جهة، وتراجع أرصدة الودائع لدى بنوك أجنبية بنحو 33.3% من جهة أخرى.

ومن جانب آخر، تشير البيانات إلى **ارتفاع رصيد صافي الموجودات الأجنبية** لدى البنوك المحلية بما يعادل 2.33 مليار دينار وبنسبة 20.1% لتبلغ قيمته ما يعادل نحو 13.91 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل ما يعادل نحو 11.58 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويعزي ذلك الارتفاع كمحصلة لارتفاع رصيد الموجودات الأجنبية بنحو 2.01 مليار دينار وبنسبة 8.3% من جهة، وتراجع رصيد المطلوبات الأجنبية بنحو 0.32 مليار دينار وبنسبة 2.5% من جهة أخرى.

2. أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين:

سجلت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1.51 مليار دينار وبنسبة 3.2% لتصل قيمة إجمالي الرصيد نحو 49.06 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.55 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. ويشار إلى أن الجزء النقدي من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال، والتسهيلات الائتمانية الشخصية ساهما بنسبة 71.3%، و28.7% من الارتفاع في قيمة أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية للمقيمين على الترتيب.

وعلى نحو أكثر تفصيلاً، سجل الجزء النقدي من **التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال**، الذي بلغت نسبته نحو 60.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين، ارتفاعاً قيمته نحو 1.08 مليار دينار وبنسبة 3.7%، لتبلغ قيمته نحو 29.84 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل نحو 28.77 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بصفة أساسية **بزيادة أرصدة الجزء النقدي الموجه** لأنشطة كل من العقار والإنشاء (0.64 مليار دينار، وبنسبة 5.3%)، وشراء أوراق مالية «أفراد وشركات ومؤسسات» (0.34 مليار دينار، وبنسبة 10.6%)، والتجارة (0.27 مليار دينار، وبنسبة 8.0%)، ومؤسسات مالية غير البنوك (0.26 مليار دينار، وبنسبة 21.8%)، والخدمات الأخرى (0.15 مليار دينار، وبنسبة 4.5%).

ومن جانب آخر، **تراجعت أرصدة الجزء النقدي** الموجه لأنشطة النفط الخام والغاز (0.29 مليار دينار، وبنسبة 15.0%)، وقروض للبنوك (0.19 مليار دينار، وبنسبة 19.6%)، الصناعة (0.10 مليار دينار، وبنسبة 4.4%)،

شكل (3): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية

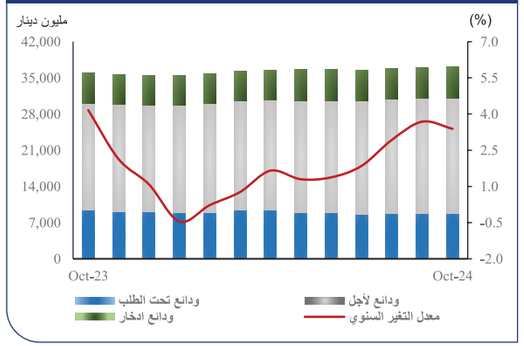

شكل (4): تطور أرصدة ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية

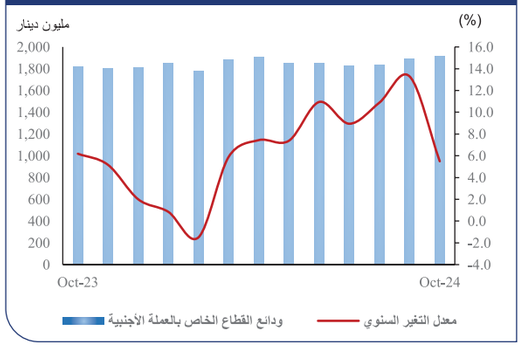

بالإضافة إلى التراجع المحدود في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك، والخدمات العامة بنسبة 6.1% و2.2% لكل منهما على الترتيب في نهاية أكتوبر 2024 مقارنة بالشهر المقابل من العام السابق.

3. أرصدة ودائع المقيمين في البنوك المحلية:

ارتفع رصيد إجمالي ودائع المقيمين بنحو 2.02 مليار دينار وبنسبة 4.2% لتبلغ قيمته نحو 49.92 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل قيمة بلغت نحو 47.90 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، وجاء ذلك الارتفاع نتيجة للارتفاع **في رصيد كل من ودائع القطاع الخاص «المقيم»** بحو 1.32 مليار دينار وبنسبة 3.5% حيث بلغت قيمته 39.01 مليار دينار في نهاية أكتوبر مقابل نحو 37.70 مليار دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، **ورصيد ودائع الحكومة** بنحو 1.04 مليار دينار وبنسبة 25.5% لتبلغ قيمته 5.10 مليارات دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل 4.06 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق، من جهة والانخفاض في رصيد **ودائع المؤسسات العامة** بنحو 0.33 مليار دينار وبنسبة 5.4% لتبلغ قيمته نحو 5.81 مليارات دينار في نهاية أكتوبر 2024 مقابل نحو 6.14 مليارات دينار في نهاية الشهر المقابل من العام السابق. هذا، وتعد ودائع القطاع الخاص المصدر الأساسي للتمويل في البنوك المحلية، حيث بلغت نسبتها 43.3% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أكتوبر 2024. كما بلغت نسبة كل من ودائع المؤسسات العامة وودائع الحكومة نحو 6.5% و5.7% لكل منهما على الترتيب من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية في نهاية أكتوبر 2024.

أبرز النتائج يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ارتفاع عرض النقد بمفهومه الواسع (M2) بنسبة 3.2% لتبلغ قيمته نحو 40.57 مليار دينار.
- ارتفاع رصيد إجمالي موجودات البنوك المحلية بنحو 3.60 مليار دينار وبنسبة 4.2%.
- ارتفع رصيد صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية بقيمة 2.33 مليار دينار وبنسبة 20.1%.
- ارتفاع رصيد إجمالي ودائع المقيمين في البنوك المحلية بنحو 2.02 مليار دينار وبنسبة 4.2%، وارتفاع ودائع القطاع الخاص «المقيم» بنحو 1.32 مليار دينار وبنسبة 3.5%.

دراسة لمعهد الدراسات المصرفية بالكويت عن عمليات سوق النقد في البنوك الكويتية:

توصي بالتوسع في استخدام أدوات سوق النقد الكويتي بإمكانات لتحقيق التنمية المرجوة من الاقتصاد الكويتي

أصدر معهد الدراسات المصرفية بالكويت دراسة عن عمليات سوق النقد في البنوك الكويتية (البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية). وقد أشارت الدراسة أن النظام المالي يعتبر لأي دولة بمثابة العمود الفقري لاقتصادها نظراً للعديد من الوظائف التي يؤديها والقنوات التي يوفرها للحكومات والبنك المركزي، والمؤسسات المالية والشركات والأفراد. وأوضحت أن سوق النقد يعد أحد المكونات الحيوية للنظام المالي، حيث يُنظر إليه باعتباره طريقاً آمناً لتلبية الاحتياجات التمويلية (الاقتراض) أو استثمار الفائض (الإقراض). لذلك تسعى الدول إلى تطوير دائم للبنية التحتية التي تشمل الأطر التنظيمية والتشريعية، وتنويع الأدوات المالية، وغيرها من أجل تنظيم أسواق نقدية فاعلة تلبي احتياجات المشاركين فيها.

وأوضحت الدراسة أنه في ضوء انتشار المصرفية والمالية الإسلامية في النظام المالي بدولة الكويت، تقوم الجهات المعنية من خلال البنك المركزي الكويتي على توفير بيئة تشريعية ونظم حوكمة تساهم بدورها في التطوير المستمر لعمليات سوق النقد الإسلامي، حيث تستحوذ المصارف الإسلامية على حصة كبيرة من القطاع المصرفي الكويتي، مما يفسر تأسيس هيئة شرعية مركزية تعمل على التأكد من توافق جميع أنشطة ومنتجات المصارف الإسلامية مع المبادئ الشرعية بما في ذلك عمليات سوق النقد الإسلامي.
وأشارت الدراسة إلى أن طبيعة عمل سوق النقد تشكل درجة السيولة والكفاءة فيه عاملاً حاسماً في تحديد سهولة وسلاسة العمليات في السوق، وبالتالي تمثل أسواق النقد الفعالة أهمية بالغة لاستقرار النظام المالي في أي دولة، لذلك يركز هذا البحث على معرفة طبيعة سوق النقد في دولة الكويت، والوضع الراهن، والأدوات المتاحة في السوق، واللوائح، وتطوير بعض أدوات أسواق النقد الإسلامية بين المصارف على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، من أجل المساهمة في تطوير سوق النقد لمواكبة المعايير والممارسات الدولية الحالية بما يخدم ليس فقط سوق النقد الخاص بالكويت فحسب بل نظامها المالي ككل.
بالإضافة إلى ذلك، سعت الدراسة لتقديم تصور متكامل عن التطورات الحالية في المعروض النقدي والعوامل المؤثرة عليه، وصناديق سوق النقد والمخاطر المرتبطة بها، فضلاً عن إدارة المخاطر والتعرض للمخاطر في صناديق سوق النقد، والترابط بين نظام سعر الصرف، وسعر الفائدة وسوق النقد، والتعرف على طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، وكيف يساهم ذلك في تطوير عمليات سوق النقد بدولة الكويت.
ومن الجدير بالذكر أن أسواق النقد في دولة الكويت تقدم بعض الأدوات المالية، وتسعى إلى تقديم المزيد منها خاصة الأدوات التي تتوافق مع الشريعة

الإسلامية، وذلك نظراً لتوسع منتجات التمويل الإسلامي بالقطاع المصرفي. وقد ركزت الدراسة على اقتراح بعض أدوات سوق النقد الإسلامية بين المصارف، وهذا يشمل أدوات الإيداع الإسلامية القابلة للتداول (Islamic Negotiable Instruments of Deposit)، واتفاقية البيع وإعادة الشراء (sale and buy back agreement)، والكمبيالات الإسلامية المقبولة (Islamic Accepted Bills)، والصكوك القائمة على الإجارة (Ijarah-based Sukuk)، واتفاقية الرهن (Rahnu Agreement).
كما ناقشت الدراسة إمكانية تقليل المخاطر في سوق النقد، من خلال تطوير صناديق سوق النقد بشكل أكثر تحوطاً من خلال إدخال ودمج المزيد من الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الصناديق الاستثمارية، وذلك من شأنه يجعل نشاط الصناديق أكثر تنوعاً وامتصاصاً للمخاطر. كما أن ربط سعر الصرف والتتبع الوثيق لسعر الفائدة العالمية يستلزم التخلي عن الاستقلال النقدي للحفاظ على سعر صرف ثابت وحساب رأس مال مفتوح؛ ومع ذلك، فإن ربط بنك الكويت المركزي بسلة من العملات يوفر مرونة عند التعامل مع الدول التي تم إدراج عملاتها في سلة العملات.
وأوضحت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وأسعار النفط مترابطان إلى حد كبير ويؤثران على سوق النقد؛ وذلك لأن الإنفاق الحكومي في أوقات ارتفاع أسعار النفط يحدث بشكل متزايد، وبالتالي يعزز ذلك من نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، كما تحصل المصارف على المزيد من الودائع وتميل إلى الإقراض للبنوك الأخرى التي تعاني من عجز بمعدلات فائدة أقل، وبالتالي يتم تحفيز الطلب المحلي الخاص، حيث أنه في المقابل، يمكن أن يؤدي إنخفاض أسعار النفط والسيولة إلى حدوث تضخم، وزيادة في أسعار الفائدة بأكثر من المعدل الطبيعي، مما يتسبب في حدوث انكماش للإقراض، وبالتالي تقليص الطلب المحلي الخاص. وقد وثق تقرير صندوق النقد الدولي عن الكويت لعام 2023 أن أسعار الإقراض والودائع لا تتبع أسعار الفائدة الأميركية بالكامل في الأمد القريب، بل تتبعها تقريباً في الأمد البعيد.

أهم توصيات الدراسة لأجل سوق نقدية أكثر فعالية وسيولة في دولة الكويت:

- **التوسع في استخدام أدوات سوق النقد الكويتي على نطاق أكبر كونها تتمتع بإمكانات عدة للانتشار، وبالتالي يبرز دورها في تحقيق التنمية المرجوة من الاقتصاد الكويتي.**
- **زيادة الاهتمام بإدخال المزيد من أدوات سوق النقد القائمة على مبادئ الشريعة الإسلامية التي لم يتم تطبيقها بعد، وخاصة في سوق النقد بين المصارف أو صناديق سوق النقد.**
- **يواجه سوق النقد الإسلامي بعض المخاطر المختلفة كما في سوق النقد التقليدي، والتي بدورها تحتاج إلى استراتيجيات للتعامل معها، وخاصة فيمايتعلق بالإشكاليات الشرعية. وبالتالي توجد ضرورة لوضع إطار عمل لإدارة المخاطر مصمم خصيصاً لسوق النقد الإسلامي.**
- **زيادة الاهتمام بصناديق أسواق النقد باعتبارها واحدة من أكثر الأدوات فعالية لإدارة المخاطر والتحوط منها.**
- **نظام ربط سعر الصرف له آثار طويلة الأجل تتطلب العناية الواجبة أو الفحص النافي للجهالة، وخاصة فيما يتعلق بتشديد السياسة النقدية، وأسعار النفط، للحفاظ على ستقرار النظام المالي.**
- **العمل على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال السياسة النقدية وتشجيع الاستثمار، مما يتطلب وضع سياسة نقدية تتماشى مع طبيعة الاستثمارات التي تتلاءم مع النشاط الاقتصادي الكويتي.**

1245.4 مليون دينار
صافي أرباح البنوك الكويتية
في الشهور التسعة الأولى من عام 2024

سجل إجمالي ما حققته البنوك الكويتية التسعة من صافي الأرباح ارتفاعا خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2024 بلغت نسبته 4.6% وقيمته 54.8 مليون دينار لترتفع من نحو 1190.6 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي إلى نحو 1245.4 مليون دينار. ويأتي هذا النمو محصلة لما سجلته كافة البنوك من زيادة في أرباحها باستثناء كل من بنك الخليج والبنك التجاري.

1.7% زيادة في أرباح البنوك التقليدية

شهد الشهور التسعة الأولى من عام 2024 أداء أفضل لمجموعة البنوك التقليدية مقارنة بالفترة المناظرة من العام الماضي، فقد سجلت الأرباح الصافية الإجمالية لهذه المجموعة زيادة قيمتها 11.0 مليون دينار ونسبتها 1.7% لتصل إلى 657.9 مليوناً في الشهور التسعة الأولى من عام 2024 مقابل 646.8 مليونا خلال الفترة المناظرة من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بنك الكويت الوطني، والذي شكلت أرباحه 69.0% من إجمالي أرباح البنوك التقليدية. وسجلت مساهمة البنوك التقليدية في الأرباح تراجعا في إجمالي أرباح البنوك الكويتية من 54.3% خلال الفترة المناظرة من العام الماضي إلى 52.8% في الشهور التسعة الأولى من عام 2024،

صافي أرباح البنوك الكويتية - مليون دينار

	الشهور التسعة الأولى		التغير	
	2023	2024	قيمة	%
الإجمالي	1190.6	1245.4	54.8	4.6
البنوك التقليدية	646.8	657.9	11.0	1.7
الوطني	431.1	457.0	25.9	6.0
التجاري	99.1	88.5	-10.6	-10.7
الخليج	53.8	40.2	-13.6	-25.3
برقان	30.1	33.3	3.2	10.5
الأهلي	32.6	38.8	6.2	19.0
البنوك الإسلامية	543.8	587.6	43.8	8.1
بيتك	461.5	482.9	21.4	4.6
بوبيان	61.1	73.5	12.4	20.3
الدولي	6.8	16.2	9.4	138.2
وربة	14.3	14.9	0.6	4.0

المصدر: نتائج أعمال البنوك في الربع الأول 2024 - مجلة المصارف

8.1% زيادة في أرباح البنوك الإسلامية

سجلت مجموعة البنوك الإسلامية (أربعة بنوك) زيادة في مساهمتها في أرباح البنوك الكويتية من 45.7% خلال الفترة المناظرة من العام الماضي إلى

47.2% في الشهور التسعة الأولى من عام 2024، حيث ارتفعت الأرباح الصافية لهذه المجموعة بنحو 43.8 مليون دينار وبنسبة 8.1% لتصل إلى 587.6 مليوناً في الشهور التسعة الأولى من عام 2024 مقابل 543.8 مليونا خلال الفترة المناظرة من العام الماضي، ويعزى ذلك بشكل أساسي للزيادة الملحوظة التي حققها بيت التمويل الكويتي والتي بلغت نسبتها 48.9% من إجمالي الزيادة التي حققتها مجموعة البنوك الإسلامية، وشكلت أرباح بيت التمويل 82.0% من إجمالي أرباح البنوك الإسلامية.

صافي أرباح البنوك الكويتية في الشهور التسعة الأولى من عام 2024 وعام 2023

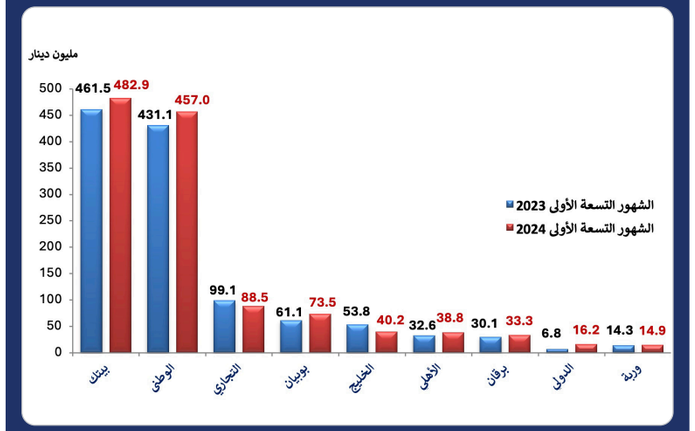

المصدر: نتائج أعمال البنوك عن الشهور التسعة الأولى من عام 2024_- مجلة المصارف

مساهمة البنوك في إجمال صافي الأرباح في الشهور التسعة الأولى من عام 2024

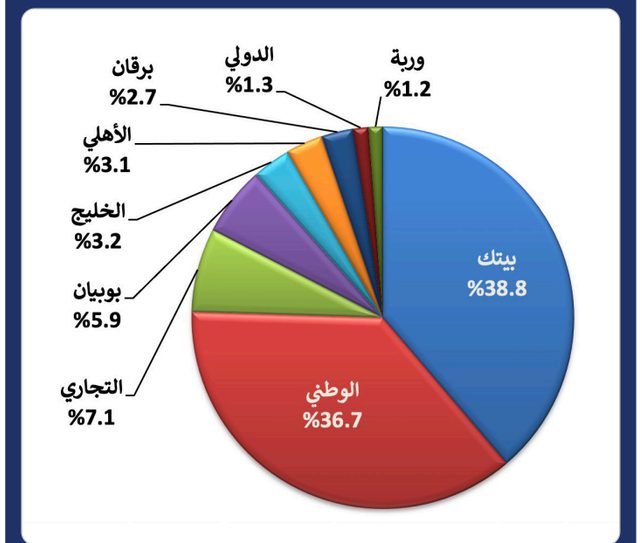

المصدر: نتائج أعمال البنوك عن الشهور التسعة الأولى من عام 2024_- مجلة المصارف

بيتك والوطني يستحوذان على 75.5% من إجمالي صافي أرباح القطاع

تشكل أرباح بيت التمويل الكويتي 38.8% من إجمالي أرباح كافة البنوك في الشهور التسعة الأولى من عام 2024 وهي ذات النسبة خلال الفترة المناظرة من العام الماضي.

فيما تشكل أرباح بنك الكويت الوطني 36.7% من إجمالي أرباح كافة البنوك في الشهور التسعة الأولى من عام 2024 مقابل 36.2% خلال الفترة المناظرة من العام الماضي.

وجاء في المرتبة الثالثة البنك التجاري الكويتي مستحوذا على نسبة 7.1% ثم بنك بوبيان بنسبة 5.9%، وبنك الخليج 3.2% والبنك الأهلي بنسبة 3.1% وبنك برقان 2.7% والكويت الدولي 1.3% وبنك وربة 1.2%.

«بيتك» يسجل أعلى أرباح بين البنوك الكويتية

سجل **بيت التمويل الكويتي** أعلى صافي أرباح بين البنوك التسعة مسجلاً نحو 482.9 مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2024 مقارنة بنحو 461.5 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي بنمو بلغت قيمته 21.4 مليونا ونسبته 4.6%.

وجاء ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 76.8 مليون دينار أو بنحو 6.9%، وصولاً إلى نحو 1.193 مليار دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 121.2 مليون دينار أو بنسبة 17.0%، ليصل إلى 835.1 مليون دينار. بينما انخفض بند إيرادات استثمار بنحو 62.8 مليون دينار أو بنسبة -40.5%، وصولاً إلى نحو 92.2 مليون دينار. من جهة أخرى، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 62.6 مليون دينار أو بنسبة 16.6%، وصولاً إلى نحو 438.5 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية.

وانخفضت جملة المخصصات بنحو 17.3 مليون دينار أو ما نسبته -73.5%، وصولاً إلى نحو 6.2 مليون دينار.

تلاه في المرتبة الثانية **بنك الكويت الوطني** ليصل إلى 457.0 مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2024 (ليتصدر بذلك قائمة البنوك التقليدية) مقارنة بنحو 431.1 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي بنمو بلغت قيمته 25.9 مليونا ونسبته 6.0%. وجاء ذلك محصلة لارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية بنحو 67.2 مليون دينار أو بنحو 7.8%. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد (في شقيه التقليدي والإسلامي) إلى نحو 733.7 مليون دينار، أي بارتفاع بلغ نحو 67.9 مليون دينار أو بنسبة 10.2%. وارتفعت إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) بنحو 168.9 مليون دينار وارتفعت معها مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 121.4 مليون دينار، وعليه ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنحو 47.5 مليون دينار. من جهة أخرى، ارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 32.3 مليون دينار أو ما نسبته 10.4%، وصولاً إلى نحو 342.5 مليون دينار. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 56.3 مليون دينار، منخفضاً بنحو 9.5 مليون دينار أي بنسبة -14.5%، مقارنة مع نحو 65.8 مليون دينار.

وفي المرتبة الثالثة **البنك التجاري** الكويتي مسجلاً نحو 88.5 مليون دينار بتراجع بلغت قيمته 10.6 مليوناً ونسبته -10.7% مقارنة بنحو 99.1 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 6.8 مليون دينار أو ما نسبته 5.4%، لتبلغ نحو 133.2 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 4 مليون دينار أو بنسبة 4.8%، وصولاً إلى نحو 88.6 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند أتعاب وعمولات بنحو 2.7 مليون دينار وبنسبة 8.3%، ليبلغ نحو 35.1 مليون دينار. ومن جهة أخرى، وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 4.1 مليون دينار أي بنسبة 10.4%، وصولاً إلى نحو 44.1 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت قيمة الاستردادات مقابل المخصصات نحو 3.6 مليون دينار مقارنة بنحو 17.4 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2023، أي بفارق بحدود 13.8 مليون دينار أو بنسبة -79.0%.

وجاء في المرتبة الرابعة **بنك بوبيان** مسجلاً نحو 73.5 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 12.4 مليونا ونسبته 20.3% مقارنة بنحو 61.1 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 19.8 مليون دينار أي نحو 12.1%، حين بلغ نحو 183 مليون دينار.

وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 20.1 مليون دينار أو بنحو 15.8% وصولاً إلى نحو 147.4 مليون دينار. بينما انخفض بند صافي إيرادات الاستثمار بقيمة 1.3 مليون دينار وبنسبة -11.4%،

وصولاً إلى نحو 10.3 مليون دينار. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بالمطلق بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبحدود 11.4 مليون دينار أي ما يعادل 14.1%، وصولاً إلى نحو 91.9 مليون دينار، وشمل الارتفاع جميع بنود المصاريف التشغيلية. وانخفض مخصص انخفاض القيمة بنحو 10.9 مليون دينار أي بنسبة -42.8%، وصولاً إلى نحو 14.6 مليون دينار مقارنة بنحو 25.5 مليون دينار.

وجاء في المرتبة الخامسة **بنك الخليج** بقيمة 40.2 مليون دينار وتراجعا بلغت قيمته 13.6 مليونا ونسبته -25.3% مقارنة بنحو 53.8 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 5.9 مليون دينار أو بنحو 4.2% لتصل إلى نحو 146 مليون دينار، مرتفعة. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 6.9 مليون دينار وبنسبة 6.3%، وصولاً إلى نحو 117.3 مليون دينار. بينما انخفض بند صافي الأتعاب والعمولات بقيمة 648 ألف دينار أو بنحو -3.3%، وكذلك انخفض بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بقيمة 321 ألف دينار وبنسبة -4.0%. من جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 2.5 مليون دينار أو بنحو 3.9%، لتصل إلى نحو 67.4 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند مصروفات أخرى وبند الاستهلاك بما مجمله 3.3 مليون دينار، مقابل انخفاض بند مصروفات موظفين وبند تكاليف إشغال بقيمة 749 ألف دينار. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 17.6 مليون دينار أي بنسبة 93.9%، لتصل إلى نحو 36.4 مليون دينار.

وفي المرتبة السادسة **البنك الأهلي الكويتي** بأرباح بلغت قيمتها 38.8 مليون دينار ونمو بلغت قيمته 6.2 ملايين ونسبته 19% مقارنة بنحو 32.6 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية. فقد حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعاً بنحو 15 مليون دينار أو بنحو 11.1%، وصولاً إلى نحو 150.8 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود الإيرادات التشغيلية، أهمها ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 6.7 مليون دينار أو بنحو 6.6%، وصولاً إلى نحو 108 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بقيمة 3.7 مليون دينار وبنسبة 14.7%، وصولاً إلى نحو 29.1 مليون دينار. ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 5.6 مليون دينار أو ما نسبته 8.7%، عندما بلغت نحو 70.2 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 1.4 مليون دينار أو ما نسبته 4.6%، لتصل إلى نحو 32.9 مليون دينار مقارنة بنحو 31.5 مليون دينار.

وجاء في المرتبة السابعة **بنك برقان** بقيمة أرباح بلغت نحو 33.3 مليون دينار وارتفاعا بلغت قيمته 3.2 ملايين ونسبته 10.5% مقارنة بنحو 30.1 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وجاء ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 8.4 مليون دينار أي بنسبة 5.3%، حين بلغ نحو 165.3 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 20.9 مليون دينار أو بنسبة 23.1%، ليصل إلى نحو 111.8 مليون دينار. بينما انخفض بند صافي الأرباح من العملات الأجنبية بنحو 11.2 مليون دينار أو بنسبة -72.5%، ليبلغ نحو 4.3 مليون دينار.

ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 10.9 مليون دينار أو بنسبة 12.8%، وصولاً إلى نحو 96.1 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وانخفضت جملة المخصصات بقيمة 16.9 مليون دينار وبنسبة -46.5%، لتبلغ نحو 19.4 مليون دينار مقابل نحو 36.2 مليون دينار. 2023.

وفي المرتبة الثامنة **بنك الكويت الدولي** بقيمة أرباح بلغت 16.2 مليون دينار ونمو قيمته 9.4 ملايين دينار ونسبته 138.2% مقارنة بنحو 6.8 ملايين دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وتحقق ذلك محصلة لارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 12.4 مليون دينار أو بنسبة 23.7%، وصولاً إلى نحو 64.9 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 10.6 مليون دينار وبنسبة 28.5%، وصولاً إلى نحو 47.8 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 3.8 مليون دينار وبنسبة 42.8%، بينما انخفض بند إيرادات استثمار بقيمة 2.5 مليون دينار وبنسبة -51.4% مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي. ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 3.2 مليون دينار أو بنسبة 9.6%، وصولاً إلى نحو 37.3 مليون دينار، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية.

وانخفضت جملة المخصصات بنحو 747 ألف دينار أو ما نسبته -6.7%، وصولاً إلى نحو 10.4 مليون دينار مقارنة بنحو 11.1 مليون دينار.

وفي المرتبة التاسعة **بنك وربة** بأرباح بلغت قيمتها 14.9 مليون دينار بزيادة قيمتها 0.6 مليونا ونسبتها 4.0% مقارنة بنحو 14.3 مليون دينار خلال الفترة المناظرة من العام الماضي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.6 مليون دينار أو بنسبة 7.2%، وصولاً إلى نحو 53.2 مليون دينار. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 9 مليون دينار وبنسبة 28.8%، ليصل إلى نحو 40.2 مليون دينار. وارتفع أيضاً، بند صافي ربح تحويل عملات أجنبية بنحو 2.6 مليون دينار أو بنحو 802.5%، ليبلغ نحو 2.9 مليون دينار. بينما انخفض بند صافي إيرادات استثمار بقيمة 7.3 مليون دينار وبنسبة -63.2%، ليصل إلى 4.2 مليون دينار.

ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 2.6 مليون دينار أو نحو 9.1%، وصولاً إلى نحو 31.1 مليون دينار، وذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 401 ألف دينار وبنسبة 6.6%، لتبلغ نحو 6.5 مليون دينار مقارنة بنحو 6.1 مليون دينار في نهاية سبتمبر 2023.

سجل نمواً في الربحية بلغت نسبته 6.0% على أساس سنوي

بنك الكويت الوطني يحقق أرباحاً صافية بقيمة 457.0 مليون دينار كويتي في التسعة أشهر الأولى من العام 2024

أعلن بنك الكويت الوطني نتائجه المالية عن التسعة أشهر الأولى من العام الحالي والمنتهية في 30 سبتمبر 2024، حيث سجل البنك أرباحاً صافية بقيمة 457.0 مليون دينار كويتي (1.5 مليار دولار أمريكي) خلال تلك الفترة، بنمو بلغت نسبته 6.0% بالمقارنة مع أرباحه خلال الفترة ذاتها من العام 2023 والتي بلغت 431.1 مليون دينار كويتي (1.4 مليار دولار أمريكي). كما سجل البنك صافي ربح عن فترة الثلاثة أشهر من العام والمنتهية في 30 سبتمبر 2024 بواقع 164.6 مليون دينار كويتي (540.1 مليون دولار أمريكي) بنمو نسبته 5.7% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الموجودات كما في نهاية سبتمبر من العام 2024 بنسبة 6.3% على أساس سنوي، لتبلغ 39.2 مليار دينار كويتي (128.5 مليار دولار أمريكي)، فيما زادت القروض والتسليفات الإجمالية بنحو 6.2% مقارنة بما كانت عليه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي لتبلغ 23.2 مليار دينار كويتي (76.0 مليار دولار أمريكي). وبلغت ودائع العملاء 22.4 مليار دينار كويتي (73.5 مليار دولار أمريكي) كما في نهاية سبتمبر من العام 2024، مرتفعة بما نسبته 7.1% عن قيمتها لذات الفترة من العام 2023، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بما نسبته 6.2% على أساس سنوي لتبلغ نحو 4.0 مليارات دينار كويتي (13.1 مليار دولار أمريكي) في نهاية سبتمبر من العام 2024. وشهدت معايير جودة الأصول تحسناً ملحوظاً، حيث انخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية لدى بنك الكويت الوطني إلى 1.39% كما في نهاية سبتمبر 2024، في حين ارتفعت نسبة تغطيتها إلى 263%.

البحر: نواصل جني ثمار نهج التنويع الإستراتيجي رغم اشتداد وتيرة التوترات الجيوسياسية إقليمياً وعالمياً

تنويع إستراتيجي

وفي سياق تعليقه على نتائج البنك المالية خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني السيد/ حمد البحر: «استمر بنك الكويت الوطني خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بجني ثمار نهج التنويع الإستراتيجي في منتجاته وخدماته عبر مناطق جغرافية مختلفة، وهو ما مكّننا من تحسين أدائنا التشغيلي وتحقيق النمو في صافي الأرباح رغم اشتداد وتيرة التوترات الجيوسياسية إقليمياً وعالمياً وانعكاسات ذلك على الأوضاع الاقتصادية في العالم».

وأوضح البحر أن البنك استطاع تسجيل معدلات نمو جيدة، مدعوماً بمزيج أعمال متنوع ومرن، قادر على التكيف مع ظروف البيئة التشغيلية المتغيرة، وحصافته في إدارة المخاطر، ومستفيداً من قاعدة رأسماله المتينة وجودة أصوله العالية وسيولته المريحة.

تنمية مستدامة

وبين أن بنك الكويت الوطني واصل خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024 ريادته في مجال الاستدامة، كما نجح في تعزيز تقدمه الملحوظ في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، مؤكداً أن البنك سيواصل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات التي يعمل بها وتقديم الدعم لمبادرات التمويل المستدام لعملائه، أينما كانوا.

ونوه إلى قوة المركز المالي للبنك وتمتعه بمستويات عالية من الجودة الائتمانية، واستفادته من ميزة فريدة بين البنوك الكويتية تتمثل في الانتشار الجغرافي الواسع لعملياته وقدرته على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، والإسلامية عبر بنك بوبيان، في آن واحد، لافتاً في الوقت نفسه إلى التزام الوطني الراسخ بتعزيز التنمية المستدامة في الاقتصاد الكويتي، وتأكيد مكانته كمؤسسة رائدة في ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

حمد البحر / رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني

استطعنا تحقيق معدلات نمو جيدة مدعومة بمزيج أعمال مرن وحصافة في إدارة المخاطر

مرونة وحصافة

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، السيد/ عصام جاسم الصقر: «تعكس النتائج المالية للبنك خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024 قدرة بنك الكويت الوطني على الاستمرار في تسجيل نمو في

الصقر: نتائجنا المالية تعكس قدرتنا على الاستمرار في تسجيل نمو بالأرباح في مختلف الدورات الاقتصادية

الأرباح في مختلف الدورات الاقتصادية، بفضل نموذج أعماله المرن وحصافته في إدارة المخاطر».

وأفاد الصقر بأن مجموعة بنك الكويت الوطني واصلت تنمية علامتها المصرفية الرائدة، مع استمرار قطاعات أعمالها الرئيسية بتحقيق معدلات نمو جيدة، مشيراً إلى أن صافي الإيرادات التشغيلية للمجموعة سجل ارتفاعاً بنسبة 7.8% خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، ليبلغ 931.0 مليون دينار كويتي (3.1 مليار دولار أمريكي).

منتجات مبتكرة

وذكر الصقر أن الوطني يواصل التركيز على تعزيز مكانته في القطاعات الرئيسية في السوق، وتوسيع قاعدة عملائه من خلال طرح منتجات وخدمات رقمية مبتكرة، وتقديم خدمة عملاء متميزة، مشيراً إلى أن البنك يسعى عبر استثماراته المتواصلة في مجال التكنولوجيا والابتكار، لتأكيد تفوقه في تقديم خدمات مصرفية رقمية تعزز نموه المستقبلي المستدام، وتسهم في تعظيم القيمة المضافة ليس لعملائه ومساهميه فقط، وإنما للمجتمعات التي يعمل فيها ولأصحاب المصالح كافة.

وأشار إلى أن مجموعة بنك الكويت الوطني استطاعت زيادة مساهمة كل من ذراعها الإسلامي - بنك بوبيان - وعملياتها الدولية في الإيرادات التشغيلية وصافي ربح المجموعة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024، ما يعكس صحة رؤية الوطني ونجاح إستراتيجية التنويع التي يتبعها، فيما أكد مجدداً مواصلة المجموعة تعزيز عملياتها الدولية، مع التركيز على أسواق النمو الرئيسية.

عصام الصقر / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني

جهود حثيثة

وأكد الصقر أن الوطني يبذل جهوداً حثيثة للمضي قدماً نحو مستقبل مستدام، مع تركيزه على اتباع أفضل الممارسات الرائدة في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وتعزيز دمج مبادرات الاستدامة في الأعمال والعمليات كونها جزء أساسي من ثقافة البنك، بما يدعم الانتقال إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون، وتحقيق أهداف البنك في الوصول إلى الحياد الكربوني في عام 2060.

وفيما يتعلق بإدارة الثروات، نوه الصقر إلى أن مجموعة بنك الكويت الوطني تشهد توسعاً كبيراً أيضاً في هذا القطاع، لا سيما بعد تدشين العلامة التجارية «الوطني للثروات» مؤخراً، لتشكل أكبر كيان لإدارة الثروات محلياً وواحداً من أكبر الكيانات إقليمياً.

الائتمان وترسية المشاريع

وحول أداء الائتمان محلياً، أشار الصقر إلى الارتفاع الملحوظ في وتيرة ترسية المشاريع في الكويت خلال الفترة الأخيرة، آملاً أن ينعكس هذا التحسن في

ترسية المشاريع إيجاباً على الائتمان المقدم لقطاع الأعمال.

وبين الصقر أن عوامل أخرى منها دخول أعداد كبيرة من المواطنين إلى سوق العمل من شأنها أن تؤدي إلى تحسن أداء الإنفاق الاستهلاكي والطلب على الائتمان، سواءً الممنوح لقطاع الأعمال أو الائتمان الشخصي، مؤكداً حرص بنك الكويت الوطني على مواءمة أهدافه الإستراتيجية مع خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت، وأن يكون له دوراً رئيسياً في تمويل المشاريع الضخمة المرتقبة، بما يرسخ موقعه كشريك أول للحكومة في تمويل المشروعات الإستراتيجية الكبرى.

جوائز مرموقة

وخلال الربع الثالث من العام الحالي، أكد بنك الكويت الوطني مجدداً قوة علامته المصرفية ومتانة مركزه المالي، بتصدره قائمة تصنيف مجلة «ذي بانكر» العالمية لأفضل 100 بنك عربي لعام 2024، وذلك على مستوى الكويت، إضافة إلى محافظته على المرتبة التاسعة على مستوى بنوك المنطقة، حيث استندت «ذي بانكر» في تصنيفها إلى العديد من المعايير من أهمها: إجمالي رأس المال الأساسي والأصول والربحية وجودة الأصول، والعائد على رأس المال، والعائد على الأصول.

وفي إنجاز آخر، حصد بنك الكويت الوطني 9 جوائز مرموقة من مجلة «غلوبال فاينانس» العالمية العريقة المتخصصة في عالم المال والأعمال، تكريماً لإنجازاته المشهودة في مجالات الابتكار والتحول الرقمي، وتقديم أفضل الحلول المصرفية المتميزة التي تلبي احتياجات عملائه وتواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة في عالم الصناعة المصرفية.

وتوجت «غلوبال فاينانس» إنجازات الوطني بجائزة البنك الأكثر ابتكاراً في العالم للعام 2024، على مستوى البنوك التقليدية والإسلامية، للعام الثاني على التوالي، إضافة إلى جائزتين على مستوى منطقة الشرق الأوسط هما البنك الأكثر ابتكاراً وأفضل بنك في تقديم العروض والمنتجات عبر الإنترنت، كما اكتسح الوطني الجوائز التي خصصتها المجلة على مستوى البنوك المحلية، إذ فاز بـ 6 جوائز من أصل 10 منحتها المجلة للبنوك في الكويت.

أبرز النتائج والمؤشرات خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2024:

7.8% نمو صافي الإيرادات التشغيلية على أساس سنوي لتبلغ 931.0 مليون دينار كويتي
6.3% زيادة بإجمالي الموجودات على أساس سنوي لتبلغ 39.2 مليار دينار كويتي
6.2% ارتفاع على أساس سنوي بإجمالي القروض والتسليفات لتبلغ 23.2 مليار دينار كويتي
7.1% نمو ودائع العملاء على أساس سنوي لتبلغ 22.4 مليار دينار كويتي
4.0 مليار دينار كويتي حقوق المساهمين بارتفاع بلغت نسبته 6.2% على أساس سنوي
1.39% نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية وبلغت نسبة تغطيتها 263%
16.5% معدل كفاية رأس المال متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات الرقابية المطلوبة

البنك التجاري الكويتي يعلن عن تحقيق أرباح صافية بمبلغ 88.5 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2024

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تسجيل أرباح صافية مقدارها 88.5 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024. وبلغت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات 89.1 مليون دينار كويتي مقابل 86.4 مليون دينار كويتي عن نفس الفترة من العام الماضي بارتفاع بنسبة 3%. وقد بلغت ربحية السهم للفترة الحالية 49.4 فلس مقارنة بمبلغ 53.1 فلس لنفس الفترة من العام الماضي.

الشيخ أحمد الدعيج: النسب الرقابية قوية ولا تزال أعلى من المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي

النسب الرقابية:

جاءت النسب الرقابية قوية ولا تزال أعلى من المتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، إذ بلغ معدل كفاية رأس المال 17.6%، ونسبة تغطية السيولة 310.3%، ونسبة صافي التمويل المستقر 112.9% ونسبة الرفع المالي 10.1%.

الأداء التشغيلي للبنك:

وتعقيباً على النتائج المالية للبنك، قال رئيس مجلس الإدارة الشيخ/ أحمد دعيج الصباح تعكس النتائج المالية للبنك لفترة التسعة أشهر الأولى من عام 2024 نمواً جيداً في الأرباح التشغيلية قبل المخصصات مقداره 2.6 مليون دينار كويتي أو نسبة مقدارها (3.0%) على أساس سنوي

الشيخ أحمد دعيج الصباح / رئيس مجلس إدارة البنك التجاري

النتائج تعكس نمواً جيداً في الأرباح التشغيلية قبل المخصصات قدره 2.6 مليون

مقارن، وجاء هذا النمو مدفوعاً بزيادة مقدارها 361 مليون دينار كويتي في محفظة القروض وارتفاع في الإيرادات من الرسوم والعمولات بنسبة 8.3%، في حين بلغت الأرباح الصافية 88.5 مليون دينار كويتي منخفضة بمبلغ 10.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة مقدارها (10.7%) حيث تضمنت نتائج نفس الفترة من العام الماضي استردادات من حدث غير متكرر.

نسب ومعدلات الأداء:

أكد الشيخ/ أحمد الصباح أن التجاري يواصل

التجاري يواصل تحقيق نِسب ومعدلات أداء جيدة تناسب أداءه السابق

تحقيق نسب ومعدلات أداء جيدة تتناسب مع أدائه السابق وتأتي نتيجة للمبادرات الاستراتيجية التي اتخذها في السنوات الماضية، إذ بلغ صافي هامش الفائدة نسبة 2.78% للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 (الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2023: 2.80%)، بينما بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 17.7% (الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2023: 20.0%) ونسبة العائد على الأصول 2.7% (الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2023: 3.2%) وتعتبر نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى البنك البالغة 33.1% ضمن أقل النسب السائدة بين البنوك الكويتية.

التطورات على صعيد الأعمال:

أكد الشيخ/ أحمد الصباح أن البنك مجهز بأحدث التقنيات ويقدم أفضل الخدمات المصرفية الرقمية، بما يمكّنه من مواصلة رحلته الناجحة في التحول الرقمي من خلال تحسين منصاته الرقمية وتقديم خدمات جديدة ومميزة للعملاء.

وأردف قائلاً إنه وتأكيداً على متانة وقوة الميزانية العمومية للتجاري، قامت وكالة موديز خلال الفترة الفصلية المنتهية في 30 سبتمبر 2024 برفع التصنيف الائتماني لمصرفنا للودائع طويلة وقصيرة الأجل من A3/P-2 إلى A2/P-1 وغيرت النظرة المستقبلية لتصنيف الودائع طويلة الأجل للبنك من إيجابي إلى مستقر.

كما قامت الوكالة برفع تصنيف البنك لتقييم المخاطر طويلة الأجل المرتبطة بالأطراف المقابلة إلى A1 (cr) من A2(cr)، وتصنيف المخاطر طويلة الأجل المرتبطة بالأطراف المقابلة إلى A1 من A2.

وقدى استندت تحديثات التصنيف على قرار الوكالة برفع التقييم الائتماني الأساسي والتقييم الائتماني الأساسي المعدل من ba1 إلى baa3.

ومن المعروف أن رفع التصنيف الائتماني يعكس نجاح البنك في تطبيق الاستراتيجية والتحسن الملحوظ في جودة الأصول والربحية على خلفية ارتفاع هوامش الفائدة والدخل من الرسوم والعمولات، إلى جانب الرسملة القوية والاحتياطات والمخصصات المرتفعة التي تمنح البنك قدرات كبيرة على استيعاب أي خسائر ائتمانية، ويشير رفع التصنيف أيضاً إلى المصدات القوية التي يتمتع بها البنك لجهة السيولة.

على صعيد أخر، نجح البنك خلال الفترة الفصلية المنتهية في 30 سبتمبر 2024 في استكمال برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة لا تزيد عن 100 مليون دينار كويتي، وذلك بعد إصدار الشريحة الثانية بقيمة إجمالية بلغت 50 مليون دينار كويتي علماً أن فترة استحقاق هذه السندات هي عشر سنوات قابلة للاستدعاء بعد 5 سنوات. وقد تم تسعير هذه السندات المقومة بالدينار الكويتي بمعدل فائدة متغير يبلغ 3% فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي.

إن المتحصلات من إصدار السندات تساهم في رفع نسبة الشريحة الثانية من رأس المال المساند وهذا من شأنه تعزيز معدلات كفاية رأس المال

لدى البنك وتحسين قدرته على تمويل المشاريع الكبرى.

شكر وتقدير

واختتم الشيخ/ أحمد الصباح حديثه بتوجيه الشكر إلى بنك الكويت المركزي والجهات الرقابية الأخرى بدولة الكويت على دعم وتوجيه ومساندة

رفع التصنيف الائتماني للبنك يعكس نجاح تطبيق الإستراتيجية

القطاع المصرفي، ومن مساهمي البنك على وكذلك الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على تفانيهم في العمل ليظل التجاري دوماً الاختيار المفضل للعملاء.

أهم المؤشرات المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 على النحو التالي:

- ارتفعت الأرباح التشغيلية قبل المخصصات بنسبة 3.0% لتصل إلى 89.1 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مقارنة بمبلغ 86.4 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة 4.8% ليصل إلى 88.6 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مقارنة بمبلغ 84.6 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 8.3% لتصل إلى 35.1 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مقارنة بمبلغ 32.4 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 12.7% ليصل إلى 4,617.2 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مقارنة بمبلغ 4,097.2 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع إجمالي القروض والسلفيات بنسبة 15.1% ليصل إلى 2,747.2 مليون دينار كويتي للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مقارنة بمبلغ 2,386.5 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.
- بلغت القروض غير المنتظمة نسبة 0% للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2024.
- انخفضت الأرباح الصافية بنسبة 10.7% لتصل إلى 88.5 مليون دينار كويتي لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مقارنة بأرباح صافية بمبلغ 99.1 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023.

بنك الخليج يسجل 40.2 مليون دينار أرباحاً صافية للأشهر التسعة الأولى من عام 2024 بنمو 4.5% في الربح التشغيلي

أعلن بنك الخليج عن نتائجه المالية للأشهر التسعة الأولى المنتهية في 30 سبتمبر 2024. وسجل البنك أرباحاً صافية بلغت 40.2 مليون دينار كويتي، ويمثل انخفاضاً بمقدار 14 مليون دينار كويتي أو 25.3% مقارنة بصافي ربح قدره 53.8 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، سجل بنك الخليج إيرادات تشغيلية بلغت 146 مليون دينار كويتي للأشهر التسعة الأولى من عام 2024، بزيادة قدرها 4.2% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. علاوة على ذلك، ارتفعت الأرباح التشغيلية إلى 78.6 مليون دينار كويتي، مما يشير إلى نمو بنسبة 4.5% مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2023.

بالنسبة للربع الثالث من عام 2024، أعلن البنك عن صافي ربح قدره 12.0 مليون دينار كويتي، بانخفاض قدره 33.2% عن الربع الثالث من عام 2023. كما بلغت الإيرادات التشغيلية للربع الثالث من عام 2024 مبلغ 49.2 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 2.7% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وبلغت الأرباح التشغيلية 26.1 مليون دينار كويتي، بزيادة قدرها 0.5% عن نفس الفترة من العام الماضي.

ويعزى الانخفاض في صافي الأرباح للأشهر التسعة الأولى من عام 2024 بشكل رئيسي إلى الزيادة في إجمالي المخصصات، والتي زادت بمقدار 17.6 مليون دينار كويتي خلال الأشهر التسعة الأولى مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. ومع ذلك، لا يزال البنك ملتزماً بممارسات إدارة المخاطر الحكيمة، مدعوماً بمتانة مركزه المالي للمشاركة في فرص النمو المستقبلية.

وفيما يتعلق بجودة الأصول، بلغت نسبة القروض غير المنتظمة 1.3% كما في 30 سبتمبر 2024، مقارنة بمستوى العام السابق البالغ 1.2%. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال البنك يتمتع بنسبة تغطية وافرة للقروض غير المنتظمة بنسبة 334% بما في ذلك إجمالي المخصصات والضمانات.

وبلغ إجمالي مخصصات الائتمان 275 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2024، في حين بلغت متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (أي الخسائر الائتمانية المتوقعة) 175 مليون دينار كويتي. ونتيجة لذلك، فإن البنك لديه فائض في المخصصات يبلغ 99 مليون دينار كويتي، مما يفوق بشكل كبير المتطلبات المحاسبية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

وبالمقارنة مع 31 ديسمبر 2023، ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 4.2% ليصل إلى 7.5 مليار دينار كويتي، مع ارتفاع صافي القروض والسلف بنسبة 6.9% ليصل إلى 5.6 مليار دينار كويتي. كما نما إجمالي الودائع بنسبة 6.9% لتصل إلى 5.7 مليار دينار كويتي، في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 814 مليون دينار كويتي.

بدر ناصر الخرافي: متفائلون بأداء ونتائج البنك ونتوقع أن تؤدي التخفيضات الأخيرة في أسعار الفائدة إلى تخفيف الأعباء المالية وتشجيع نشاط الإقراض

بدر ناصر الخرافي / رئيس مجلس إدارة بنك الخليج

وبلغت نسب الشريحة الأولى من رأس المال الرقابية للبنك 14.2% أي أعلى بمقدار 2.2% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 12%، كما بلغ معدل كفاية رأس المال 16.3% أي أعلى بنسبة 2.3% من الحد الأدنى الرقابي المطلوب البالغ 14%. وتعزز هذه القوة الرأسمالية المتينة قدرة البنك على دعم التنمية طويلة الأجل مع الالتزام بالمعايير التنظيمية.

الأداء والنمو

وتعليقاً على النتائج المالية لبنك الخليج للأشهر التسعة الأولى 2024، قال رئيس مجلس إدارة بنك الخليج بدر ناصر الخرافي: «في حين يعكس أداء البنك خلال هذه الفترة تأثير زيادة تكاليف الائتمان، إلا أن أرباحنا التشغيلية واصلت الحفاظ على زخم نموها، حيث بلغت 78.6 مليون دينار كويتي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، مما يمثل زيادة بنسبة 4.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي». وأضاف: «يمثل خفض سعر الفائدة الأخير بمقدار 50 نقطة أساس من قبل الاحتياطي الفيدرالي، والذي تلاه تخفيض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس من قبل بنك الكويت المركزي، خطوة إيجابية نحو تحفيز النمو الاقتصادي».

وأضاف: «نتوقع أن تساعد هذه التخفيضات في تخفيف الأعباء المالية وتشجيع نشاط الإقراض، مما يوفر لنا فرصاً لدعم عملائنا والمساهمة في الانتعاش الاقتصادي». متابعاً: «على الرغم من استمرار التحديات، إلا أننا واثقون من أن هذا التطور سيخلق بيئة مواتية لتحسين الأداء في الفترة المقبلة».

نحن على ثقة بقدرتنا على تحقيق نمو مستدام، مستندين إلى التوجه الاستراتيجي، وقوتنا المالية، وتركيزنا على العملاء

واختتم الخرافي بالقول: «نحن على ثقة بقدرتنا على تحقيق نمو مستدام، مستندين إلى التوجه الاستراتيجي، وقوتنا المالية، وتركيزنا على العملاء».

ومن جانبه، علق الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج وليد خالد مندني على تكاليف الائتمان والمخصصات الحالية في بنك الخليج، قائلاً: «لقد أظهر ملفنا الائتماني مرونة ملحوظة في هذا الربع، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى التخلص من بعض الحسابات المؤسسية غير المنتظمة وقد مكّننا هذا النهج الاستباقي من الحفاظ على أحد أقل معدلات القروض من المرحلة الثانية في القطاع المصرفي المحلي، مما يعكس التزامنا باتباع إطار قوي لإدارة المخاطر وجودة أصول متينة».

وليد خالد مندني: لقد أظهر ملفنا الائتماني مرونة ملحوظة هذا الربع، حيث ما زلنا نحافظ على أحد أدنى معدلات القروض من المرحلة الثانية في القطاع المصرفي المحلي

فرص التمويل

كما أشار مندني إلى التطورات الكبيرة التي شهدها قطاع تطوير المشاريع في الكويت وأثرها الإيجابي على القطاع المصرفي، لا سيما في قطاع الشركات.

وقال: «أدت التطورات الأخيرة في مشهد المشاريع التنموية في الكويت إلى نمو قوي في الإنفاق الرأسمالي المحلي في قطاعي البنية التحتية والطاقة، مما يوفر فرصاً كبيرة للقطاع المصرفي، منوهاً إلى أن الدولة رصدت في ميزانيتها المالية 2024-2025 لإنفاق عام بقيمة 24.6 مليار دينار كويتي، تم تخصيص 9.3% منه للنفقات الرأسمالية. ومنذ مطلع العام 2024، تم الإعلان بالفعل عن مشاريع كبرى في قطاعي النقل والإنشاءات، إلى جانب عقود تقدر قيمتها بملايين الدنانير تم إسنادها بالفعل خلال هذا العام، لا سيما في قطاعات الطاقة والبنية التحتية وتطوير المساكن».

وأضاف مندني: «ستدفع هذه الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية الطلب على الإقراض المؤسسي وحلول التمويل، مما يتيح للبنوك فرصاً للمشاركة في توفير الحلول التمويلية وتقديم الخدمات الاستشارية.

وتابع: «نحن في بنك الخليج في موقع متميز لدعم هذه المبادرات، مستفيدين من قدراتنا المالية القوية وخبراتنا المؤسسية العريقة للمشاركة في هذه الاستثمارات. كما أننا ملتزمون بلعب دور أساسي في تمويل طموحات النمو المستقبلية للكويت، وتقديم خدمات مصرفية واستشارية مرنة تلبي احتياجات عملائنا المتنوعة».

وليد خالد مندني / الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج

تطورات الاندماج مع بنك بوبيان

يسعى بنك الخليج بشكل مستمر إلى تنفيذ مبادرات استراتيجية لتعزيز نموه وتعظيم المنفعة للمساهمين. في 11 يونيو 2024، وافق مجلس إدارة البنك على التعاقد مع مستشار دولي لإجراء دراسة جدوى حول تحويل بنك الخليج إلى مؤسسة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويعكس هذا القرار، الذي تم اتخاذه تماشياً مع توجيهات بنك الكويت المركزي، إلى التزام البنك باستكشاف سبل جديدة للتنمية بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية.

وفي 30 يوليو 2024، وافق مجلس إدارة بنك الخليج على مقترح اندماج محتمل مع بنك بوبيان. ويهدف الاندماج المقترح إلى إنشاء كيان موحد متوافق مع الشريعة الإسلامية، بهدف توسيع نطاق انتشار البنك وامكاناته. وبادر بنك الخليج على الفور بدراسة الجدوى اللازمة والفحص النافي للجهالة، وفقاً لإطار التنظيمي لبنك الكويت المركزي. ومنذ ذلك الحين، توالت اتصالات بين بنك الخليج مع بنك بوبيان وتوجت بتوقيع مذكرة تفاهم بين المؤسستين تم الافصاح عنها في 17 سبتمبر 2024. تمهد مذكرة التفاهم هذه الطريق لإجراء تقييمات مستقلة للاندماج، وضمان أن أي إجراءات يتم اتخاذها تصب في مصلحة مساهمي ومستثمري كلا البنكين، مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية.

وفي أحدث إفصاح بشأن عملية الاندماج، أعلن بنك الخليج عن الشركات الاستشارية المعتمدة من بنك الكويت المركزي والتي ستقوم بدراسة الجدوى والفحص النافي للجهالة للاندماج بما في ذلك: جولدمان ساكس كمستشار استثمار، وبرايس ووترهاوس كوبرز كمستشار مالي وضريبي، ومكتب المستشار الدولي كمستشار قانوني محلي، وفريشفيلد بروكهاوس ديرينجر كمستشار قانوني دولي.

الجدارة الائتمانية

ولا يزال بنك الخليج يحظى بتقدير دولي من حيث جدارته الائتمانية وقوته المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني الدولية لرسملته السليمة وتحسين ربحيته وجودة أصوله القوية. وكما في 30 سبتمبر 2024، حصل بنك الخليج على تصنيف الودائع طويلة الأجل «A3» ونظرة مستقبلية «إيجابية» من وكالة موديز لخدمات المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، قام البنك بتثبيت تصنيف التخلف عن السداد طويل الأجل للمصدر عند «A» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» وتصنيف الجدوى عند «bbb-» من قبل وكالة فيتش للتصنيف الائتماني. وعلاوة على ذلك، قام بنك الخليج بتثبيت تصنيف العملة الأجنبية طويل الأجل عند «A+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» من وكالة كابيتال إنتليجنس.

شكر وتقدير

قال بدر ناصر الخرافي: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أشكر مساهمينا على ثقتهم المستمرة، وموظفينا على التزامهم وتفانيهم. كما أود أن أشكر الجهات التنظيمية على دعمها المستمر. وأخيرا، أود أن أشكر عملائنا على ولائهم، وأكرر التزامنا بتقديم أفضل تجربة مصرفية لهم».

ملتزمون بلعب دور أساسي في تمويل طموحات النمو المستقبلية للكويت وتقديم خدمات مصرفية واستشارية مرنة تلبي احتياجات عملائنا المتنوعة

المؤشرات المالية الرئيسية للأشهر التسعة الأولى من 2024:
40.2 مليون دينار صافي أرباح للأشهر التسعة الاولى من عام 2024
4.2% زيادة في الإيرادات التشغيلية إلى 146 مليون دينار
4.5% زيادة في الأرباح التشغيلية إلى 78.6 مليون دينار
6.9% نمواً في صافي القروض والسلفيات إلى 5.6 مليار دينار منذ بداية العام
1.3% نسبة القروض غير المنتظمة مع نسبة تغطية قوية بواقع 334%
16.3% نسبة كفاية رأس المال و14.2% نسبة الشريحة الأولى لرأس المال كما في 30 سبتمبر 2024

حققت نمواً بنسبة 19% على أساس سنوي

38.83 مليون دينار كويتي صافي أرباح مجموعة البنك الأهلي الكويتي في الأشهر التسعة الأولى من 2024

أعلنت مجموعة البنك الأهلي الكويتي عن نتائجها المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2024، التي تعكس استمرار أدائها القوي، ونجاحها بترسيخ مكانتها الرائدة في القطاع المصرفي، حيث حققت صافي أرباح بقيمة 38.83 مليون دينار كويتي بنمو 19% عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2023. وبلغت ربحية السهم 16 فلساً بنمو 23% عن الفترة نفسها من عام 2023. وارتفعت الإيرادات التشغيلية بنسبة 11% إلى 150.81 مليون دينار كويتي، ونمت الأرباح التشغيلية بنسبة 13% لتصل إلى 80.58 مليون دينار كويتي، ووصل إجمالي الأصول إلى 7.08 مليار دينار كويتي، في حين سجلت المجموعة إجمالي القروض والتسليفات بـ 4.56 مليار دينار كويتي، بينما بلغت ودائع العملاء 4.33 مليار دينار كويتي. في الوقت نفسه، بلغت نسبة القروض المتعثرة 1.30%، مع نسبة تغطية بلغت 467%، كما وصل معدل كفاية رأس المال إلى 17.01%، في حين وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى 611.26 مليون دينار كويتي.

طلال بهبهاني: نتائجنا تعكس نجاح خططنا الإستراتيجية لمواجهة التحديات محلياً وإقليمياً وعالمياً

نجاح مستمر

وبهذه المناسبة، صرح السيد طلال محمد رضا بهبهاني رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي «نتائجنا المالية عن الأشهر التسعة الاولى من عام 2024، تعكس نجاح خططنا الإستراتيجية التي يحرص مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على تنفيذها وفق جدول زمني محدد، وتؤكد في الوقت نفسه قدرتنا على مواجهة التحديات الاقتصادية محلياً وإقليمياً وعالمياً، والتزامنا بتوفير قيمة مضافة لجميع المتعاملين معنا من مساهمين وعملاء وشركاء».

وأفاد أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تواصل تسجيل النمو في غالبية مؤشراتها المالية منذ بداية عام 2024، مع التزامها بتطبيق المتطلبات الرقابية الصادرة عن بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى ولجنة بازل 3، لافتاً إلى الالتزام بجميع المؤشرات المالية لتعزيز السيولة لدى المجموعة وزيادة القدرة على توفيرها لجميع القطاعات.

وأوضح بهبهاني أن الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي شهدت العديد من الصفقات المهمة لمجموعة البنك الأهلي الكويتي، وأبرزها النجاح في إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الأولى لكفاية رأس المال بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، حيث شهدت إقبالاً كبيراً بأكثر من 4.5 مرة المبلغ المعروض من مستثمرين محليين وإقليميين وعالميين، بشكل يعكس الثقة الكبيرة التي باتت تتمتع بها المجموعة في الأوساط المالية، مشدداً على حرص المجموعة على اقتناص أفضل الفرص من أجل تعزيز سيولتها وتحقيق تطلعاتها.

ولفت إلى أن المجموعة قامت أيضاً خلال العام الحالي بتوقيع اتفاقية تجديد تسهيلات ائتمانية لشركة دايو

طلال بهبهاني / رئيس مجلس إدارة مجموعة البنك الأهلي الكويتي

المجموعة تواصل تسجيل النمو في غالبية مؤشراتها المالية مع التزامها بتطبيق المتطلبات الرقابية

للهندسة والإنشاءات بقيمة 250 مليون دولار أمريكي مما يؤكد التزامها بدعم وتمويل عملائها، وحرصها على تلبية احتياجات الشركات الأجنبية في السوق الكويتي من خلال الحلول التمويلية وتسهيل عملياتها اللوجستية التي تنفذها.

تصنيفات وجوائز

وذكر بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي حافظت على تصنيفاتها المرتفعة مع نظرة مستقبلية مستقرة من قبل وكالات التصنيف الائتمانية العالمية، بدرجة A من فيتش و A2 من موديز. واعتبر أن هذه التصنيفات تؤكد الاستقرار المالي الذي تتمتع به المجموعة، وقدرتها على نيل الثقة بأدائها كشريك

عبد الله السميط: نحرص دوماً على تحقيق النمو المستدام في الأرباح وقدرتنا على نيل ثقة العملاء

مصرفي ومالي موثوق في السوق الكويتي وفي الأسواق الإقليمية التي تعمل بها في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، كما تعكس في الوقت نفسه الثقة الكبيرة من المؤسسات العالمية المتخصصة بتقييم مستويات الأداء.

وذكر أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي نجحت أيضاً في نيل العديد من الجوائز العالمية من مؤسسات متخصصة مثل غلوبال فاينانس وميد وإنترناشيونال فاينانس وغيرها بعد نجاحها في اجتياز المعايير المطلوبة لتقييم الأداء في قطاعات الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات والموارد البشرية والخدمات الرقمية وعلاقات المستثمرين وغيرها، مبيناً أن هذه الإنجازات تعكس التميز في أداء موظفي البنك وحرصهم على التفوق والارتقاء الدائم بقدراتهم وإنتاجيتهم.

إستراتيجية جديدة

وأفاد بهبهاني أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تهدف إلى أن تسهم إستراتيجيتها للسنوات الخمس المقبلة في تطوير عملياتها التشغيلية، لافتاً إلى أنها تركز على التحول الرقمي وهو ما يظهر من خلال إطلاق الموقع الإلكتروني بحلة جديدة لتقديم تجربة مصرفية متكاملة للعملاء، فضلاً عن العمل على تطوير تطبيقها على الأجهزة الذكية من أجل منح المستخدمين قيمة مضافة وخدمتهم على مدار الساعة وفق أعلى مستويات الأمان.

وتقدم بهبهاني بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي على الدور الذي يلعبه في دعم الثقة

عبدالله السميط / الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة

بمكانة وقوة القطاع المصرفي وتأكيد مساهمته في النشاط الاقتصادي في دولة الكويت، مشيداً في الوقت نفسه بجهود الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين ومساهمتهم في تحقيق الأهداف المالية للمجموعة، ولافتاً إلى مواصلة العمل على تطوير آليات العمل وفق أفضل المستويات العالمية.

رؤية ثاقبة

من جهته، صرح السيد عبدالله السميط الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي بالوكالة «نحرص دوماً على تحقيق النمو المستدام في أرباح البنك وتأكيد إستراتيجية العمل المحددة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وقدرتنا على نيل ثقة العملاء في القطاع المصرفي في دولة الكويت، بالإضافة إلى نمو أعمالنا في جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم أفضل الحلول والمنتجات والخدمات المصرفية والمالية لتلبية احتياجاتهم».

وقال السميط إن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تحرص على تطوير أنظمتها بشكل دائم لنيل رضا العملاء

وتعزيز ثقتهم عبر تقديم أعلى المستويات من الأمان في جميع الخدمات التي يتم توفيرها لهم، مبيناً أنها تركز على اعتماد أفضل التقنيات الرقمية بالتعاون مع الشركات الرائدة والمتخصصة في هذا المجال.

وأفاد أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تواصل إطلاق العروض والحملات الترويجية الجديدة والحصرية لجذب العملاء إلى عائلتها المتنامية باستمرار، مبيناً أن الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 شهدت إطلاق العديد من الحسابات والحملات الترويجية الجديدة التي تناسب جميع شرائح العملاء في السوق المحلي، وكاشفاً عن إجراء دراسات مستمرة من أجل التعرف على احتياجات العملاء والسعي إلى تحقيقها بأفضل طريقة ممكنة عن طريق ابتكار حلول جديدة ترتقي بالمكانة التنافسية للمجموعة في جميع القطاعات. وكشف أن البنك الأهلي الكويتي يواصل خطة تطوير الفروع في مختلف أنحاء دولة الكويت، وتعزيزها بأفضل التصاميم العصرية والتقنيات الرقمية، ضمن هدفه المتمثل في تعزيز راحة العملاء وخدمتهم بسلاسة، كاشفاً أن الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 شهدت تطوير فرع الجابرية، والانتقال إلى فرع جديد في منطقة السالمية، فضلاً عن زيادة عدد أجهزة السحب الآلي في المرافق الحيوية لخدمة العملاء على مدار الساعة داخل السوق المحلي.

وأكد سعي البنك الدائم من أجل استقطاب أفضل الكفاءات والمهارات للعمل في مختلف الإدارات والأقسام، لافتاً إلى تنظيم العديد من البرامج التدريبية من أجل تطوير قدرات ومهارات الموظفين، والعمل على تلبية احتياجاتهم وتعزيز المزايا التي يحصلون عليها، مما يساعد على زيادة إنتاجيتهم وابتكار المزيد من الخدمات والحلول المصرفية، وهو ما يأتي ضمن الالتزام بتوفير بيئة عمل إيجابية في البنك.

مصر والإمارات

وشدد السميط على أن عمليات مجموعة البنك الأهلي الكويتي في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية تساهم بشكل كبير في نتائجها المالية،

نحرص على تطوير أنظمتنا بشكل دائم لنيل رضا العملاء وتعزيز ثقتهم بتقديم أعلى مستويات الأمان

منوهاً إلى التركيز على تعزيز حضورها في هذين السوقين، وهو ما يتبين من خلال نوعية الخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة المقدّمة للعملاء من الأفراد والشركات، في حين يركز البنك الأهلي الكويتي - مصر على التميز في خدمة عملائه من الأفراد والشركات والتوسع بشكل مدروس، بالإضافة إلى افتتاح فروع جديدة وإعادة تجديد الفروع في جميع المحافظات المصرية، مع توفير أفضل التقنيات الرقمية والعروض للوصول إلى مختلف شرائح العملاء وخدمتهم بأفضل طريقة ممكنة.

المسؤولية الاجتماعية

وبين أن مجموعة البنك الأهلي الكويتي تواصل العمل في الوقت نفسه على تطوير برامجها للمسؤولية الاجتماعية بشكل دائم عبر المشاركة ورعاية ودعم العديد من المبادرات الصحية والرياضية والتعليمية على مدار العام بالتعاون مع العديد من المؤسسات والجهات في القطاعين الحكومي والخاص، والتي تسهم بتعزيز حضورها في أوساط المجتمع الكويتي ضمن دورها كمؤسسة مسؤولة في السوق.

ولفت السميط في نهاية تصريحه إلى استمرار دعم حملة لنكن على دراية التوعوية المصرفية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت من أجل توعية العملاء بدور القطاع المصرفي في حماية حقوقهم، وذلك من خلال نشر المحتوى التوعوي الهادف على صفحات البنك عبر وسائل التواصل الاجتماعي وداخل فروعه وعبر موقعه الإلكتروني، وتنظيم العديد من الفعاليات والمسابقات لجميع شرائح العملاء في السوق.

تحقيق نمواً في صافي أرباحه بنسبة 138 في المئة

مجموعة KIB تحقّق 16 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية خلال التسعة أشهر من عام 2024

أعلن الشيخ محمد جراح الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB) عن النتائج المالية للتسعة أشهر من عام 2024، حيث حقّق البنك صافي أرباح عائدة على المساهمين بمبلغ 16 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 138%، مقارنة بنحو 6.8 مليون دينار كويتي للتسعة أشهر من العام 2023، وربحية سهم بلغت 8.62 فلساً وبنسبة نمو بلغت 172% خلال التسعة أشهر من العام 2024. بينما بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 65 مليون دينار كويتي تقريباً بنسبة نمو بلغت 24% مقارنة بالتسعة أشهر من العام 2023. وبهذه المناسبة، قال الجراح: «إن نتائج التسعة أشهر من العام 2024 تعتبر انعكاساً واضحاً لكافة الجهود الحثيثة والهادفة إلى الارتقاء بمستوى الأداء وكفاءة العمليات من أجل الحفاظ على استقرار الوضع المالي للبنك. كما إنها تؤكّد التزامنا بالنهج المستدام الذي نتبنّاه في صميم استراتيجيتنا الشاملة وصولاً إلى آفاق جديدة أكثر ابتكاراً وتطوراً في خدمة العملاء والمنتجات والخدمات التي يقدّمها البنك لهم».

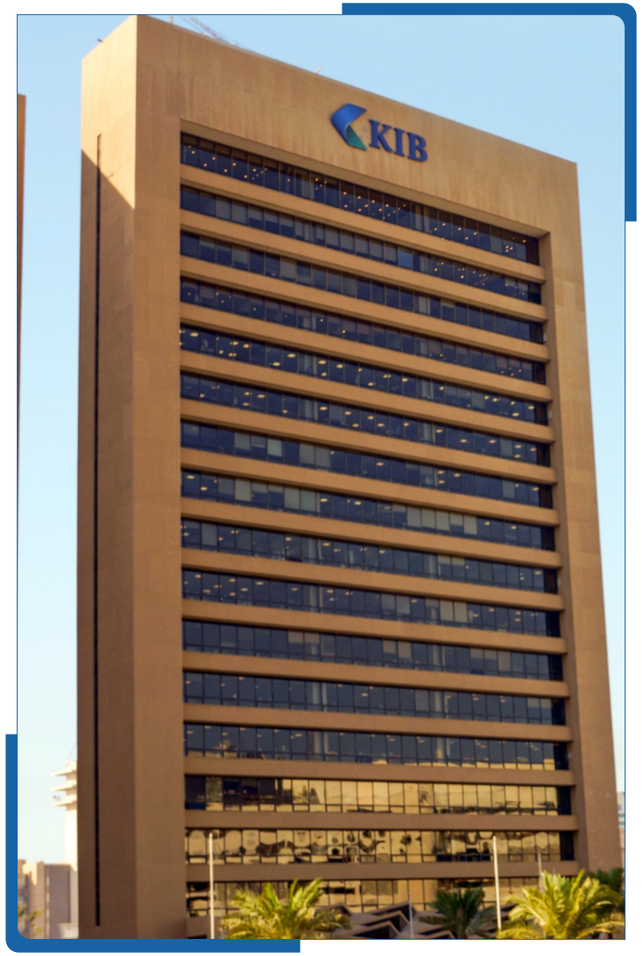

محمد الجراح: النتائج انعكاس لجهود الارتقاء بمستوى الأداء وكفاءة العمليات للحفاظ على استقرار الوضع المالي

وأضاف: «هذا أيضاً يجسّد تمسّكنا بجودة الخدمة وضرورة الحفاظ على المرونة عند تنفيذ أساسيات نموذج الأعمال، إلى جانب تحقيقنا تقدّماً كبيراً في تمكين كافة قطاعات البنك وإداراته من التكيّف مع مختلف الظروف، وذلك بفضل ما تتميّز به الإدارة التنفيذية والموظفون، على حد السواء، من خبرات واسعة وقدرة على إنجاز المزيد من النجاحات عبر خطط النمو التي تهدف إلى التطوير المستمرّ ومواصلة ابتكار منتجات وخدمات وحلول رقمية جديدة تلبّي احتياجات العملاء وتفوق توقّعاتهم».

وفيما يتعلّق بالبيانات المالية كما في 30 سبتمبر 2024، أشار الجراح إلى نمو إجمالي الأصول بنسبة 6% لتصل 3.60 مليار دينار كويتي تقريبا مقارنة بمبلغ 3.40 مليار دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2023، حيث جاء هذا النمو نتيجة للزيادة في حجم المحفظة التمويلية بنسبة 8% حيث بلغت 2.67 مليار دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2024، مقارنة بمبلغ 2.48 مليار دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي. كما سجّلت محفظة الاستثمارات والصكوك عالية الجودة، ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة نمو 49% وبمبلغ 151 مليون دينار كويتي، لتصل إلى 460 مليون دينار كويتي تقريباً كما في 30 سبتمبر 2024، مقارنة بنحو 308 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي.

واختتم الجراح تصريحه بالتأكيد على أن KIB يتطلع دائما وبشكل مستمرّ عن أي فرص استثمار استراتيجية تصبّ في مصلحة مساهميه وعملائه وموظفيه، سواء كانت في مجال الابتكار والاستثمار بالبنية الأساسية الرقمية أو الاستثمار في تطوير كفاءة كوادره البشرية أو غيرها من الفرص المهمة.

الشيخ محمد جرّاح الصباح / رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الدولي (KIB)

تحقيقنا تقدّماً كبيراً في تمكين كافة قطاعات البنك وإداراته من التكيّف مع مختلف الظروف

ومن جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، رائد جواد بوخمسين: «يسرنا الإعلان عن هذه النتائج المالية الإيجابية التي تؤكّد نجاح KIB في تحقيق المزيد من التقدّم خلال التسعة أشهر من العام 2024، إذ يرتبط ذلك بشكل وثيق بقدرتنا على تبنّي ثقافة شاملة جوهرها الإنجاز وانتهاج مسار تحدّده مجموعة من أفضل الممارسات والمعايير المصرفية، وإدارة مسؤولة للمخاطر، وكذلك تحقيق الرضا للعملاء عبر تطوير وابتكار وتوفير أجود الخدمات المالية التي تتناسب مع تطلعاتهم وتلبّي متطلّباتهم الحيوية».

واستعرض بوخمسين بشكل تفصيلي أبرز النتائج المالية للتسعة أشهر من العام 2024 مقارنة بنفس الفترة

رائد بوخمسين: النتائج الإيجابية تؤكد نجاح «KIB» بتحقيق المزيد من التقدم خلال 2024

من العام الماضي، حيث ارتفعت الإيرادات التمويلية لتصل إلى مبلغ 135 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 125 مليون دينار كويتي وبنسبة نمو 8%، فيما ارتفعت صافي الإيرادات التمويلية لتصل إلى 47.8 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 37 مليون دينار كويتي تقريباً وبنسبة نمو 28%، كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات لتصل إلى مبلغ 12.8 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 9 مليون دينار كويتي تقريباً وبنسبة نمو 43%، حيث ساهم ذلك في ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وصولاً إلى 65 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 52 مليون دينار كويتي تقريباً وبنسبة نمو 24%.

ومن ناحية المركز المالي كما في 30 سبتمبر 2024، قال بوخمسين إلى أن حسابات المودعين في KIB قد نمت بنسبة 13% حيث بلغت 2.24 مليار دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2024، مقارنة بمبلغ 1.99 مليار دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي. كما سجل إجمالي حقوق المساهمين نموا بنسبة 12% ليصل إلى مبلغ 351 مليون دينار كويتي كما في 30 سبتمبر 2024، مقارنة بمبلغ 314 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي، منوّهاً إلى حفاظ KIB المستمر على مستويات عالية من إجمالي نسبة كفاية رأس المال، وفقاً لتعليمات بازل 3، والتي بلغت 19.25% في نهاية الربع الثالث من عام 2024.

وأشاد بوخمسين بمواصلة KIB دعمه لحملة التوعية المصرفية لنكن على دراية، والتي تستمرّ تحت إشراف بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع البنوك المحلية، حيث تتواصل جهود البنك في توعية عملائه وأفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم

رائد جواد بوخمسين / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ملتزمون بنهج مستدام نتبناه بصميم إستراتيجيتنا.. وصولاً إلى آفاق جديدة أكثر ابتكاراً وتطوراً

المالية، ونشر المواد المتخصّصة التي تهدف إلى الحفاظ على أمن بياناتهم المصرفية والشخصية في كافة الأوقات، ليكون شريكاً حقيقاً للمجتمع ولبنة أساسية في نهوضه وتطوّره المستدام.

واختتم بوخمسين بالإشارة إلى أن KIB يواصل حصد جوائز التميّز التي تؤكّد مكانته المتقدّمة في القطاع المصرفي الكويتي، حيث حصل مؤخراً على جائزة «أفضل مزوّد للحلول العقارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2024»، من مجلة كابيتال فاينانس إنترناشيونال، وذلك اعترافاً بخبراته العريقة في المجال العقاري على مدى 50 عاماً، وتقديراً لالتزامه باستراتيجيته الشاملة والهادفة إلى التميّز والابتكار، منذ انطلاقته الأولى، من جهة التخصّص بتقديم أفضل

أهم النتائج المالية للتسعة أشهر من العام 2024

	التسعة أشهر 2024	التسعة أشهر 2023	
صافي ايرادات التمويل "مليون د.ك"	48	37	28% ↑
الإيرادات التشغيلية "مليون د.ك"	65	52	24% ↑
الأرباح العائدة على مساهمي البنك "مليون د.ك"	16.2	6.8	138% ↑
ربحية السهم "فلس"	8.62	3.17	172% ↑
مدينو التمويل "مليار د.ك"	2.67	2.48	8% ↑
إجمالي الأصول "مليار د.ك"	3.60	3.41	6% ↑
حسابات المودعين "مليار د.ك"	2.24	1.99	13% ↑
حقوق الملكية العائدة على المساهمين "مليون د.ك"	351	314	12% ↑

مستوى من الحلول العقارية والخدمات الرقمية لكافة شرائح العملاء. ومن جانب آخر حصد البنك جائزة «أفضل المنتجات المصرفية للأفراد للعام 2024» من قبل مجلة «وورلد فاينانس»، وذلك عن إنجازه لعملية تجديد تطبيق KIB موبايل المصمّم لتوفير مستوى متقدّم من الخدمات المصرفية الرقمية للعملاء الأفراد.

وفي ختام تصريحهما، أشاد كل من الجراح وبوخمسين بالجهود الحثيثة التي تبذلها كافة فرق العمل في KIB، وتقدّما بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي لدوره الرقابي والإشرافي المتميّز ومساندته الدائمة، وكذلك إلى هيئة أسواق المال لما تساهم به من جهود تدعم خلق بيئة استثمارية جاذبة وتنافسية في دولة الكويت.

بنك برقان يعلن عن صافي أرباح نتائجه المالية للأشهر التسعة الأولى من 2024 بلغت إيراداته 165مليون دينار وصافي أرباحه 33 مليون دينار

حقّقت مجموعة بنك برقان إيرادات بقيمة 165 مليون دينار كويتي في الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، مسجلة نمواً بنسبة 5% على أساس سنوي، مقارنة بالفترة المقابلة من 2023 حينما وصلت الإيرادات إلى 157 مليون دينار كويتي. وتعود الزيادة في الإيرادات بشكل رئيسي إلى ارتفاع صافي الدخل من الفوائد إلى 112 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 23% على أساس سنوي، بينما حافظ الدخل من غير الفوائد على متانته حيث وصل إلى 53 مليون دينار كويتي. كما سجلت المجموعة تحسّناً في صافي هوامش الفائدة بنحو 30 نقطة أساس على أساس سنوي، لتصل إلى 2.2% في الأشهر التسعة الأولى من 2024 مقارنة بـ 1.9% خلال الفترة المقابلة من 2023. ونتيجة لارتفاع الإيرادات، حققت مجموعة بنك برقان صافي أرباح بقيمة 33 مليون دينار كويتي، مقارنة بـ 30 مليون دينار كويتي للفترة المقابلة من عام 2023، مسجلة نمواً قوياً بنسبة 10% على أساس سنوي. وفي الأشهر التسعة الأولى من 2024، أظهرت مجموعة بنك برقان نمواً كبيراً في الأصول بنسبة بلغت 11% على أساس سنوي، لتصل إلى 7.8 مليار دينار كويتي. وكذلك سجلت محفظة القروض نمواً بنسبة 6% على أساس سنوي لتصل إلى 4.4 مليار دينار كويتي، مدفوعة بشكل رئيسي بنمو محفظة قروضه في الكويت. كما زادت ودائع العملاء بنسبة 14% على أساس سنوي إلى 5.0 مليارات دينار كويتي كما في نهاية الأشهر التسعة الأولى من 2024.

وسجلت المجموعة تحسّناً ملحوظاً في مؤشرات جودة الأصول، حيث بلغ معدل القروض المتعثّرة 1.9% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، مقارنة بـ 2.5% في الربع السابق (الأشهر الستة الأولى من عام 2024)، ما يعكس تحسّناً بمقدار 60 نقطة أساس. كما ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثّرة بشكل ملحوظ إلى 218% بنهاية الأشهر التسعة الأولى من 2024.

وحافظت المجموعة على نسب صحية وقوية لمؤشرات رأس المال حيث بلغت نسبة حقوق ملكية المساهمين (CET1) 12.9% ونسبة رأس المال من الشريحة الأولى (TIER1) عند 15.2%، ومعدل كفاية رأس المال (CAR) عند 19.0%، وهو أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية مما يشير إلى مستوى كافٍ من المصدات الرأسمالية لدعم خطط نمو البنك في المستقبل.

وفي معرض تعقيبه على هذه النتائج المالية، قال الشيخ/ عبدالله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك برقان: «شهدنا هذا العام نمواً وتطوراً مستمرّين مدفوعين بالابتكار في أنشطته المصرفية الأساسية في الوقت الذي نواصل فيه المضي قدماً بتنفيذ استراتيجيتنا التي تركّز على تبنّي التطور والتقدّم. نتمتّع بمركز مالي قوي وأسس متينة، ونعمل على الموازنة بين جهود تسريع وتيرة النمو والإدارة الفعالة للمخاطر. لقد قمنا

الشيخ/ عبد الله ناصر الصباح/ رئيس مجلس إدارة بنك برقان

الشيخ عبدالله الناصر: نواصل المضي قدماً في تنفيذ إستراتيجيتنا التي تركز على تبني التطور والتقدم

في الأشهر التسعة الماضية باستثمارات كبيرة وطويلة الأجل في كافة مجالات أعمالنا، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية الرقمية وتطوير حلولنا الذكية رقمياً، ما ساهم في تحسين تجربة عملائنا سواء عبر مختلف قنوات البنك الإلكترونية أو فروعه المنتشرة في كافة أنحاء الكويت، وتوسيع عروضنا المخصّصة لتشمل جميع شرائح العملاء، بالإضافة إلى الاستثمار في تنمية رأسمالنا البشري».

وأضاف رئيس مجلس الإدارة: «انطلاقاً من رؤيتنا الأساسية لنصبح البنك الأكثر تطوراً وحداثة في الكويت، نؤكد التزامنا بتقديم أفضل الخدمات المصرفية والحلول المخصّصة بما يحقق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة لدينا من عملاء وموظفين ومساهمين، مع الالتزام بالمعايير العالمية لممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)».

وأكد رئيس مجلس الإدارة أن بنك برقان يتمتّع بمركز مالي قوي ومكانة مستقرّة، حيث حافظ على تصنيفاته الائتمانية المميزة، إذ ثبّتت وكالة ستاندرد آند بورز (S&P)، تصنيفها الائتماني الطويل والقصير الأجل للمصدر للبنك عند درجة «BBB+/stable/A-2»، مع نظرة مستقبلية مستقرّة، مما يعكس توقعات الوكالة بأن تظل ملامح الأداء المالي للبنك ثابتة بشكل عام.

إعادة تعريف التميّز والابتكار في الخدمات المصرفية

يسعى بنك برقان إلى تحقيق التميّز وتحسين التجربة المصرفية المقدّمة لشريحة الأفراد وعملاء الخدمات المصرفية الخاصة. وفي معرض تعليقه على هذه النتائج، قال السيد/ طوني ضاهر، رئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة: «تستند استراتيجيتنا على ثلاثة محاور

نعمل على الموازنة بين جهود تسريع وتيرة النمو والإدارة الفعالة للمخاطر

أساسية: توسيع وتنويع محفظة خدماتنا الموجهة للشركات، تقديم عروض متميّزة في مجال إدارة الثروات والخدمات المصرفية الخاصة، تعزيز نطاق الخدمات المصرفية المقدّمة لشريحة الأفراد. خلال الأشهر التسعة الماضية، واصلنا الاعتماد على أسسنا القوية، ونسعى لتحقيق مزيد من النمو المستدام، بينما نواصل التركيز على تعزيز أعمالنا في الكويت».

وفي إطار جهوده المتواصلة لتأكيد ريادته على المستوى الإقليمي والمساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي والتنمية في الكويت، أعلن بنك برقان عن توقيع مذكرة تفاهم مع الشركة الكورية لتمويل الإنشاءات Korea Finance for Construction (K-FINCO)، ليصبح «برقان» البنك الوحيد الممثل لهذه المؤسسة التعاونية الكورية الجنوبية في الكويت، كجزء من

طوني ضاهر: إستراتيجيتنا تستند إلى تنويع محفظة خدماتنا وتقديم عروض متميزة بإدارة الثروات

توسّعها الاستراتيجي في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ووفقاً لاتفاقية الشراكة، سيقوم بنك برقان بتقديم خدمات الوساطة لـ K-FINCO، حيث سيتولىّ البنك دور تمثيل الشركة في إصدار خطابات الضمان للمشاريع الإنشائية التي تمولها الشركة في الكويت استناداً إلى ضمانات متبادلة منها.

في الوقت نفسه، أعلن بنك برقان عن إطلاق بطاقة BLACK Visa Infinite Privilege الائتمانية والحصرية، حيث إنها متاحة فقط لنخبة من عملاء البنك أصحاب الثروات، إذ توفّر لهم مجموعة من الخدمات المرموقة والتجارب المميزة والمزايا غير المسبوقة. كما قام البنك بتوسيع شبكة فروعه التي تقدّم مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لتشمل فرع العديلية، مما يسهل على جميع عملاء الخدمات المصرفية الخاصة الوصول إلى منتجات وحلول مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المالية وطموحاتهم الاستثمارية.

وفي سياق آخر، أعلن بنك برقان خلال الربع الثالث من العام الحالي تدشين خدمة المدفوعات الفورية «ومض» عبر تطبيقه على الموبايل، حيث تسمح هذه الخدمة للعملاء إرسال وتلقّي الأموال بطريقة سهلة وسلسة وآمنة. ويأتي إطلاق بنك برقان لخدمة «ومض» ضمن استراتيجيته الشاملة للتحول الرقمي والتزامه بتوجيهات بنك الكويت المركزي لتقليل المعاملات النقدية وتشجيع الاعتماد على الخدمات الرقمية.

دمج نمو الأعمال مع تطوير المواهب

من ضمن الركائز الأساسية التي يستند إليها بنك برقان في نجاحه المستمر التزامه الراسخ بتطوير موظفيه

طوني ضاهر/ رئيس الجهاز التنفيذي لمجموعة بنك برقان

نسعى لتحقيق مزيد من النمو المستدام ونواصل التركيز على تعزيز أعمالنا في الكويت

والاستثمار في أفضل الكفاءات والمواهب الوطنية الطموحة تحت مظلة استراتيجيته الرائدة لتنمية وتطوير رأس المال البشري.

وحرصاً على أن تكون بيئته جاذبة للمهنيين والباحثين عن فرص عمل، احتفل بنك برقان في الربع الثالث من 2024 بتخرج العديد من المواهب الذين أكملوا بنجاح مجموعة من البرامج التدريبية التي وفرها لهم، مثل برنامج «انطلاقة»، و«التدريب على الاستثمار وإدارة الثروات»، و«Burgan Cares»، وبرنامج التدريب الصيفي «Empower Her».

وبالتوازي مع هذه الجهود، أطلق بنك برقان مركز الابتكار والتحول الرقمي «Burgan Lab»، المصمّم لتعزيز ثقافة التعاون والإبداع والتميز من خلال إقامة

سلسلة من ورش العمل وجلسات التدريب ومجموعات التركيز على مدار العام. كما أطلق البنك، بالتعاون مع أكاديمية CODED، برنامج التدريب الرائد Burgan Lab Academy الذي يهدف إلى إعداد قادة التكنولوجيا المستقبليين في القطاع المصرفي.

علاوة على ذلك، أطلق البنك النسخة الجديدة لعام 2024 من برنامجه الريادي «رؤية» لتطوير المواهب، وقام بتعزيز نطاق برنامج «Burgan Cares»، لدعم الموظفين المهتمين بمواصلة دراساتهم العليا.

ريادة محلية وجوائز عالمية

فاز بنك برقان خلال الربع الثالث من العام الحالي بجوائز مرموقة من مؤسسات عالمية عدة تقديراً لمركزه المالي القوي والتزامه بالتميز وأعلى المعايير في الخدمات المصرفية وجهوده في الاستدامة البيئية وتنمية رأس المال البشري.

وحصل المقرّ الرئيسي لبنك برقان في مدينة الكويت على شهادة «LEED v4.1 O+M: EB» الذهبية لعمليات الصيانة وتشغيل المباني القائمة، والمقدّمة من المجلس الأميركي للمباني الخضراء (USGBC). ويؤكد هذا الإنجاز البارز التزام البنك بمعايير الاستدامة والتميّز التشغيلي والحفاظ على البيئة، وتطبيق أفضل الممارسات المتّبعة في القطاع المصرفي فيما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

كما فاز بنك برقان بجائزة براندون هول 2024 الذهبية لتميّزه في إدارة رأس المال البشري بمجال «التعلم والتطوير»، تحت فئة «أفضل استخدام للتعلم الاجتماعي/التعاوني». وتعتبر هذه الجائزة تقديراً لتبني بنك برقان مبادرات التعلم والتطوير التي تركّز على أساليب التعلم الاجتماعي غير التقليدية والتكيف مع تطور الصناعة المصرفية ونموها المستمر.

وأخيراً، تم تصنيف بنك برقان في المرتبة الـ 35 ضمن قائمة مجلة «ذي بانكر» لأفضل 100 بنك عربي لعام 2024. ويعتبر هذا التصنيف الرفيع دليلًا واضحاً على المكانة المرموقة التي يحظى بها بنك برقان إقليمياً، ويعكس مدى الثقة التي يتمتّع بها لدى المستثمرين والعملاء على حد سواء، كما يؤكد قوة المركز المالي للبنك ومدى التزامه بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية والشفافية.

معاً نتقدم

على صعيد برنامجه الشامل للمسؤولية الاجتماعية، كان نجاح بنك برقان في الأشهر التسعة الأولى من عام 2024 واضحاً من خلال جهوده المتواصلة لتطوير المجتمع وتقدّمه. إذ استضاف البنك أول ندوة تحت عنوان «Empower Her»، عقب النجاح الكبير لبرنامج التدريب الصيفي الذي يحمل الاسم نفسه. وحضر الندوة التي أقيمت تحت رعاية الشيخة أدانا ناصر صباح الأحمد الصباح، شخصيات بارزة من القطاع المصرفي الكويتي والقطاعات المختلفة، واستعرض خلالها المشاركون خبراتهم وتصوراتهم حول تمكين المرأة في المناصب القيادية وتعزيز دورها في المجتمع.

واختتم رئيس مجلس الإدارة تصريحه متقدماً بالشكر من مجلس إدارة بنك برقان والإدارة التنفيذية والمساهمين والعملاء وجميع الموظفين في كافة إدارات البنك، على إخلاصهم وولائهم وإسهاماتهم المتواصلة في تطور البنك، مؤكداً على التزام البنك بتحقيق التنمية المستدامة في جميع عمليات البنك وبكافة الإدارات، مع التركيز على مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG).

وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية الموحدة لبنك برقان، تشمل نتائج عمليات المجموعة في الكويت، إضافة إلى حصتها من النتائج التي تم تسجيلها في كافة شركاتها التابعة، وهي: بنك برقان تركيا، بنك الخليج الجزائر، وبنك تونس العالمي. ومن خلال هذا الانتشار الإقليمي، فإن بنك برقان يمتلك واحدة من أكبر شبكات الفروع الإقليمية في الكويت وتركيا والجزائر وتونس، إضافة إلى مكتبه التمثيلي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ربحية السهم 29.62 فلساً بنسبة نمو 4.8%

«بيتك» يحقق 482.9 مليون دينار كويتي عن 9 أشهر من 2024 بنسبة نمو 4.6%

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حمد عبدالمحسن المرزوق، ان «بيتك» حقق صافي أرباح قياسية للمساهمين حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري 2024، قدرها 482.9 مليون دينار كويتي (1.58 مليار دولار أمريكي)، بنسبة نمو 4.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وهي الأعلى على مستوى القطاع المصرفي الكويتي. وبلغت ربحية السهم 29.62 فلساً حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024 بنسبة نمو 4.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وارتفع صافي إيرادات التمويل حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024 ليصل إلى 835.1 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 17.0% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وكذلك ارتفع إجمالي إيرادات التشغيل حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024، مدعوماً بالزيادة في كافة الأنشطة الرئيسية ليصل إلى نحو 1.2 مليار دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 6.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كما ارتفع صافي إيرادات التشغيل حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024، ليصل إلى 754.0 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 1.9% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبلغ رصيد مديني التمويل بنهاية الربع الثالث من عام 2024 نحو 19.1 مليار دينار كويتي، متأثراً ببيع بيت التمويل الكويتي - البحرين خلال الفترة وكذلك أثر تذبذب العملات الأجنبية خلال الفترة الحالية. وبلغ رصيد اجمالي الموجودات 36.3 مليار دينار كويتي بنهاية الربع الثالث من عام 2024، كما بلغ إجمالي حقوق مساهمي البنك حوالي 5.4 مليار دينار كويتي بنهاية الربع الثالث من عام 2024. وكذلك بلغ رصيد حسابات المودعين 19.9 مليار دينار كويتي بنهاية الربع الثالث من عام 2024. كما بلغ معدل كفاية رأس المال 17.68% متخطياً الحد المطلوب من الجهات الرقابية، وهي النسبة التي تؤكد على متانة القاعدة الرأسمالية لـ «بيتك».

نتائج مالية قياسية

وأعرب المرزوق عن اعتزازه بالنتائج المالية القياسية التي حققها «بيتك» حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024 وتسجيل نمو في معظم المؤشرات الرئيسية، مبيناً أن ذلك جاء بفضل الأداء القوي والالتزام المنضبط في تنفيذ استراتيجية «بيتك»، مع اتباع منهجية حصيفة في ادارة المخاطر، والحرص على تنويع محفظة التمويل وتقوية القاعدة الرأسمالية وتعزيز جودة الأصول، للمحافظة على المتانة المالية والجدارة الائتمانية القوية للبنك.

استكمال كافة خطوات الاندماج

وأضاف المرزوق ان تحقيق نتائج مالية قياسية جاء بالتزامن مع استكمال كافة خطوات الاندماج مع البنك الأهلي المتحد - الكويت سابقاً، ليبدأ «بيتك» مرحلة جديدة من مراحل مسيرته الحافلة بالنجاحات والريادة في ظل نجاح مؤكد لأكبر عملية اندماج في تاريخ القطاع المصرفي الكويتي، ضمن صفقة الاستحواذ على مجموعة البنك الأهلي المتحد- البحرين العابرة للحدود، والتي أصبحت نموذجاً فريداً لنجاح عمليات الاستحواذ في المنطقة، وأثمرت عن بناء كيان مالي عملاق في

حمد عبدالمحسن المرزوق / رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي «بيتك»

المرزوق: أرباح قياسية هي الأعلى على مستوى القطاع المصرفي الكويتي

الصناعة المالية الإسلامية محلياً وإقليمياً وعالمياً، وعززت من مكانة «بيتك» كنموذج يحتذى به في العمل المصرفي ومهدت لتحقيق طموحه في دخول قائمة أكبر 100 بنك في العالم.

نجاح تحويل النشاط المصرفي إلى اسلامي

وأوضح المرزوق أن مجموعة «بيتك» أظهرت قدرتها على تعزيز مستقبل التمويل الإسلامي في العالم، مشيراً إلى نجاح إتمام عملية تحويل نشاط البنك الأهلي المتحد- البحرين والبنك الأهلي المتحد - المملكة المتحدة، والبنك الأهلي المتحد - مصر إلى الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في وقت قياسي بما يدعم استراتيجيته الرامية إلى توسيع صناعة التمويل الاسلامي محلياً وإقليمياً وعالمياً.

دعم الشركات الكويتية

وأكد المرزوق أن دعم «بيتك» للشركات الكويتية وللجهود التنموية نابع من دوره الوطني الرائد، ومكانته الاقتصادية المرموقة كأكبر بنك في الكويت من حيث القيمة السوقية وثاني أكبر بنك إسلامي في العالم، والأكثر قدرة وملاءة وخبرة، مبيناً أن نشاط التمويل في «بيتك» توسّع إلى قطاعات عديدة أبرزها

تقييم «A» على مؤشر مورغن ستانلي بفضل الأداء الاستثنائي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

دعم «بيتك» للجهود التنموية نابع من دوره الوطني الرائد ومكانته الاقتصادية المرموقة

مجالات النفط وصناعة البتروكيماويات ومشاريع الطاقة والبنى التحتية والشركات الناشئة والصديقة للبيئة، والتطوير العقاري، حيث يعد بيتك الشريك الاستراتيجي الأول في تمويل كافة المشاريع التنموية الحيوية.

نموذج مصرفي أكثر استدامة

وبخصوص التزام «بيتك» بإطار عمل واضح للانطلاق نحو بناء نموذج مصرفي أكثر استدامة يضم الأبعاد البيئية والمجتمعية والحوكمة ESG، أشار المرزوق إلى أن تنفيذ مبادرات الاستدامة في «بيتك» يمضي بخطى متسارعة لتحقيق إنجازات جديدة في المستقبل وإحراز تقدم ملحوظ في دمج ممارسات الاستدامة في أعمال البنك بما يدعم استمرارية نموه، مؤكداً تعزيز

الرشود: «بيتك» يجني ثمار خطته الإستراتيجية الناجحة والأرباح تؤكد الاستقرار والملاءة المالية القوية

الشمول المالي ومنتجات التمويل الأخضر، وبالفعل جاء إدراج «بيتك» على مؤشّر الاستدامة العالمي «فوتسي 4 جود» (FTSE4Good Index Series) للأسواق الناشئة، ليعكس مدى الاهتمام الكبير في تطبيق المعايير البيئيّة والاجتماعيّة والحوكمة، كما حصل «بيتك» على تقييم «A» على مؤشر مورغن ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI ESG Index) وذلك بفضل الأداء الاستثنائي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG، كما حقق «بيتك» أفضل تقييم لمخاطر الـ ESG على مؤشر Sustainalytics الذي يقوم بتقييم مخاطر الاستدامة (ESG Risks)، وحصل على تقييم 24.7 وهو أفضل تقييم على مستوى البنوك الكويتية.

ريادة مجتمعية

وأكد المرزوق على حرص «بيتك» على مواصلة دوره في تقديم نموذج يحتذى به في المسؤولية المجتمعية وتأكيد مكانته كمؤسسة مالية وطنية عريقة تحمل رسالة مجتمعية، وتضطلع بدورها في تنفيذ العديد من المبادرات المجتمعية الاستراتيجية.

الاستقرار والملاءة المالية القوية

بدوره، أوضح الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف- عبدالوهاب عيسى الرشود ان النتائج المالية التي حققها البنك حتى نهاية الربع الثالث من 2024 تؤكد الاستقرار والملاءة المالية القوية التي يتمتع بها «بيتك»، مبينا أن البنك استمر في جني ثمار خطته الإستراتيجية الناجحة وجودة أصوله العالية وهو ما يؤكد مجدداً نجاح رؤيته وخطة عمله التي تركز على

عبدالوهاب عيسى الرشود / الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيتك» بالتكليف

نواصل جهودنا في الاستدامة وتعزيز الشمول المالي ومنتجات التمويل الأخضر

تحقيق الاستدامة في الأرباح مع تعزيز المركز المالي، وتحقيق معدلات جيدة بمؤشرات التكلفة إلى الإيراد، وتغطية الديون المتعثرة، وتحقيق النمو في الإيرادات التشغيلية وتعزيز نسب السيولة وكفاية رأس المال.

مجموعة مصرفية عملاقة

وأشاد الرشود بالمكانة الفريدة التي يحظى بها «بيتك» كمجموعة مصرفية عملاقة تحقق أرباحاً مستدامة وأداءً تنافسياً وانتشاراً عالمياً من خلال نحو 640 فرعاً في 12 دولة مختلفة أبرزها الكويت والبحرين وتركيا ومصر وبريطانيا وألمانيا. وقال إن «بيتك» يتصدر كافة البنوك والشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية والتي تتجاوز 12 مليار دينار.

انتشار عالمي من خلال نحو 640 فرعاً في 12 دولة

رحلة التحول الرقمي

وأشاد الرشود بنجاح «بيتك» في رحلة التحول الرقمي وتعزيز تجربة العملاء بما يلبي احتياجاتهم المتغيرة بوتيرة متسارعة، وذلك من خلال استمرار التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) وتطوير البنية التكنولوجية التحتية، وتبني الذكاء الاصطناعي في العمليات التشغيلية، والمضي قدماً في إضفاء الطابع التكنولوجي على مجمل الخدمات والمنتجات التي يوفرها لعملائه ضمن معايير السرعة والجودة والأمان.

وأشار الرشود إلى أن بنك «تم» الذي أطلقه «بيتك»، كأول بنك رقمي متوافق مع أحكام الشريعة في دولة الكويت، ومنصة الدفع الرقمية «زاهب» للتجار من بين الأمثلة التي تعكس التزام «بيتك» بتقديم أفضل الحلول المالية الرقمية للعملاء بمختلف شرائحهم.

أفضل مؤسسة في توطين العمالة

وأكد الرشود تميز «بيتك» ونجاحه الكبير في تنفيذ برامج الاحلال والتوطين والتدريب على مستوى القطاع الخاص في الكويت، مشيراً إلى أن اختيار «بيتك» كأفضل مؤسسة في توطين العمالة على مستوى القطاع الخاص في دولة الكويت يؤكد استدامة برامج «بيتك» لتوطين وتطوير العنصر البشري الكويتي من شباب الخريجين ومن اصحاب الخبرات في وقت واحد، والارتقاء بقدراتهم الوظيفية وتعزيز دورهم في كافة الأنشطة والخدمات والبرامج حيث ينفذ «بيتك» استراتيجية متوازنة لاستقطاب وتطوير وتأهيل القدرات والخبرات الكويتية، بما يضمن تنمية قدرات المبدعين وأصحاب المواهب والكفاءات مع تأهيل حديثي التخرج، واتاحة الفرص امام الجميع في الترقيات وتولي مناصب قيادية والمشاركة بفاعلية في مسيرة «بيتك» الناجحة على كافة مستويات الاعمال.

وذكر أن مجموعة «بيتك» حصدت 13 جائزة عالمية من مجموعة براندون هول (Brandon Hall) في مجالات مختلفة شملت جميع جوانب الموارد البشرية.

تصنيفات وجوائز

وأشار الرشود إلى استمرار حصد «بيتك» للتصنيفات والجوائز العالمية المرموقة بما يعكس مكانته كمؤسسة مالية رائدة.

وفي هذا الإطار، ثمن الرشود حصول مجموعة «بيتك» على جوائز عديدة أبرزها: أفضل بنك في الكويت، والبنك الأكثر استدامة في الكويت، وأفضل بنك رقمي في الكويت من «يورومني»، كما حصد تصنيفات متنوعة أبرزها: المرتبة الأولى كأقوى شركة مدرجة في الكويت والمرتبة العاشرة على مستوى الشرق الأوسط، ضمن تصنيف مجلة فوربس الشرق الأوسط السنوي لأكبر 100 شركة مدرجة في الشرق الأوسط لعام 2024. وحقق «بيتك» المركز الأول في النمو والعائد على المخاطر على مستوى القطاع المصرفي الكويتي، ضمن قائمة تصنيف مجموعة «ذي بانكر»، التابعة لمجموعة «فايننشال تايمز» العالمية لأفضل 100 بنك عربي لعام 2024، وذلك بالإضافة إلى العديد من الجوائز العالمية المرموقة تأكيدا لدوره البارز في صناعة التمويل الاسلامي.

شكر وثناء

وثمّن الرشود ثقة المساهمين والعملاء، وأعرب عن تقديره لدعم مجلس الإدارة، كما تقدم بالشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وجميع الجهات الرقابية على ما يبذلونه من جهد لدعم الجهاز المصرفي، وأثنى على دور فريق الإدارة التنفيذية وجميع موظفي البنك لتفانيهم وجهودهم الحثيثة.

محققاً نسبة نمو 20%

بنك بوبيان يرفع أرباحه الصافية إلى 73.5 مليون دينار كويتي حتى نهاية سبتمبر 2024

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً تشغيلية حتى نهاية سبتمبر الماضي بلغت 91.1 مليون دينار كويتي وتحقيق أرباحاً صافيةً بلغت 73.5 مليون دينار كويتي بزيادة 20% عن العام الماضي وبلغت ربحية السهم 16.1 فلس. وتضمنت أبرز المؤشرات المالية حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي ارتفاع أصول البنك إلى 9.1 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 11% مقارنة بالعام الماضي، كما بلغت محفظة التمويل 6.8 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 12% وبلغت الإيرادات التشغيلية 183 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 12%، كما ارتفعت الحصة السوقية للبنك من التمويل المحلي إلى 12%. وتعليقاً على النتائج المالية، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد «مع اقتراب العام الحالي من النهاية واجتياز البنك 9 أشهر من العام، تسير نتائجنا المالية في الاتجاه الإيجابي وهو ما يبشر بنهاية جيدة للعام الحالي للمساهمين والعملاء الذين وضعوا ثقتهم في بوبيان على مدار السنوات الاخيرة». وأضاف «خلال السنوات الأخيرة توسعت مجموعة بنك بوبيان لتتخطى مفهوم الخدمات المصرفية، وأصبحت تضم كيانات قوية تقدم خدمات الافراد والشركات محلياً ودولياً إلى جانب خدمات التأمين وإدارة الثروات والحلول الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية التي تتيح خيارات عديدة للعملاء». وأكد الماجد أن صعود بنك بوبيان المتنامي خلال السنوات العشر الأخيرة يؤكد نجاح استراتيجيته الموضوعة ذات الرؤية المستقبلية لاسيما وأنه الآن يعتبر البنك الثالث محلياً من جانب المؤشرات المالية بالإضافة إلى كونه أصبح الخيار الأول والمفضل للعملاء من مختلف الشرائح بسبب النقلة النوعية التي أحدثها في سوق الخدمات المصرفية خاصة تلك التي تتعلق بالخدمات الرقمية.

خطة تغيير قواعد اللعبة

وأضاف إن النتائج المُحققة خلال هذه الفترة اقترنت باستراتيجية التركيز على أسواق عمل جديدة تتمتع بفرص نمو واعدة واستثمارات إيجابية وتمويلية ذات ربحية عالية لقاعدة عملائه من المستثمرين والمساهمين، والتركيز على الابتكار الرقمي، إضافة إلى نمو الأداء التشغيلي والسيولة الفعالة، بجانب التطور الكبير الذي شهدته قاعدة حلوله المصرفية المتطورة والتميز في الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تُلبي متطلبات عملائه من مختلف الشرائح.

واستكمل الماجد «ولمواصلة النجاح تم وضع استراتيجية ذات رؤية مستقبلية للسنوات الخمس المقبلة بعنوان تغيير قواعد اللعبة والتي تتضمن تفعيل خطة إدارة الثروات للمجموعة ككل والتوسع في الحلول والفرص الاستثمارية واكتشاف أسواق جديدة لتسريع جذب المزيد من الثروات وإدارتها لتقديم الأفضل للعملاء الراغبين في الاستثمار».

ونوه أن إدارة الثروات في بوبيان ليست مجرد تقديم نصيحة استثمارية، بل انها عملية وأسلوب شامل يتضمن شراكات استراتيجية واستثمارية تشمل الفهم الشامل

عادل عبدالوهاب الماجد / نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان

عادل الماجد: نتائج الربع الثالث تشير إلى أن العام الحالي سيكون مميزاً من حيث النتائج المالية التي تؤكد ثقة مساهمينا

للوضع المالي للمستثمر وأهم أهدافه والتخطيط السليم وإدارة المخاطر للحفاظ على الثروة وتنميتها.

جوائز عالمية

في إنجاز جديد يعكس مكانته الرائدة، حصد بنك بوبيان مؤخراً 6 جوائز مرموقة على مستوى قطاع الخدمات المصرفية الرقمية عالمياً وإقليمياً ومحلياً، وذلك ضمن قائمة جوائز مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية التي تمنحها سنوياً لأكثر المؤسسات المالية والمصرفية تميزاً وابتكاراً في تقديم الخدمات المصرفية الشخصية والرقمية عن عام 2024.

وتأتي الجوائز لتمثل حافزاً قوياً للمضي قدماً نحو تقديم المزيد من الخدمات المصرفية الأكثر تميزاً وابتكاراً في رحلته المستمرة للتحول الرقمي.

وتأتي جائزة «التميز في المعالجة المباشرة STP» من Citi لتؤكد أداء بوبيان المميز والاستثنائي في معالجة المدفوعات بالدولار الأمريكي، محققاً معدل 99.8% للمدفوعات التجارية و 100% لمدفوعات الخزانة.

ومنحت ماستركارد العالمية الرائدة في مجال المدفوعات الرقمية، بنك بوبيان جائزة الأسرع نمواً في الكويت لقاعدة عملائه المميزين بريميوم، لتُمثل تقديراً لجهود البنك نحو ابتكار خدمات وحلول مصرفية مميزة لمنحهم تجربة مصرفية استثنائية ممزوجة بأعلى مستويات الخدمة المميزة التي تناسب أسلوب حياتهم العصري وتفوق توقعاتهم.

وتُعد شراكة بوبيان مع ماستركارد استكمالاً لسلسلة إنجازات البنك في مجال المدفوعات الرقمية خلال السنوات الأخيرة من خلال قاعدة حلوله التقنية المميزة

فخورين بتوسع مجموعة بوبيان التي تشمل الخدمات المصرفية والاستثمار والتأمين وإدارة الثروات

المدعومة بتقنيات ماستركارد المتقدمة والتي تضمنت إطلاق العديد من هذه الابتكارات للمرة الأولى في السوق المحلية.

شراكات استراتيجية

وقع بوبيان مؤخراً سلسلة من الشراكات الاستراتيجية التي تعكس التزامه بتقديم تجارب استثنائية ذات قيمة مضافة لأسلوب حياة عملائه وتعزز رضاهم.

وكان البنك قد أعلن تعاونه مع شركة أسيكو المجموعة من خلال شراكة استراتيجية تتضمن توفير عروضا تمويلية مبتكرة وتسهيلات ائتمانية مرنة تصل إلى 70,000 د.ك وفترة سداد تمتد لنحو 15 عاماً لعملائه

كوننا البنك الثالث محلياً يضع أمامنا المزيد من التحديات التي تتعلق بتقديم أعلى مستويات الخدمة وجودة المنتجات

الراغبين في الحصول على حلول بناء عالية الجودة وخدمات إنشائية وهندسية. وتتضمن الاتفاقية خصم يصل إلى 10% مُقدم من شركة أسيكو لعملاء بنك بوبيان على باقة الإنشاءات الفاخرة أو «سوبر ديلوكس»، وفي المقابل يحصل عملاء أسيكو على عرض ومعدل سعر خاص على التمويل المُقدم من بوبيان لنفس الباقة.

وتأتي شراكة بوبيان الاستراتيجية مع شركة Enabill الرائدة في رقمنة خدمات المطاعم لتعزز توجهاته نحو تحفيز بيئة الأعمال على الابتكار الرقمي ودعم قدرات رواد الأعمال من أصحاب الشركات الناشئة لتقديم أعلى مستوى من الخدمات اليومية بصورة سهلة، حيث ترتكز الاتفاقية على تحقيق هدفين أساسين وهما الارتقاء بأداء قطاع التكنولوجيا المالية ورفع كفاءة منظومة التحول الرقمي ككل، بجانب دعم المبادرين والشركات التكنولوجية الناشئة والتطلع إلى فتح آفاق وفرص نمو جديدة لتطوير ريادة أعمالهم وتحسين الكفاءة التشغيلية.

حلول تعكس قيمة مُضافة في تجربة العملاء

تعزيزاً لنهجه الاستراتيجي نحو تطوير بيئة الأعمال وتمكين رواد الأعمال المحليين، منح بوبيان عملاء حساب الأعمال استرجاع نقدي غير محدود يصل إلى 1.5% على بطاقة فيزا الائتمانية للخدمات المصرفية للأعمال، بالإضافة إلى باقة جديدة من الحلول والمزايا الحصرية التي تم إضافتها وتحديثها بما يعزز تجربتهم المصرفية ومنحهم المزيد من الاستثنائية.

اختتم البنك حملته الصيفية للبطاقات الائتمانية 2024، والتي حققت نجاحاً كبيراً ومشاركة واسعة، حيث تم الإعلان عن 20 رابح من العملاء حاملي بطاقات بوبيان الائتمانية والرقمية خلال عمليات الشراء داخل وخارج الكويت أو التسوق عبر الإنترنت أو حتى من خلال الدفع بالمحافظ الرقمية.

الريادة في العمل المجتمعي

يُجدد بوبيان التزامه بتقديم نموذج يحتذى به في المسؤولية المجتمعية تأكيداً لرسالته النابعة من هويته كمؤسسة مصرفية رائدة في العمل المؤسسي المجتمعي.

وقد شهدت خارطة الفعاليات والمساهمات المجتمعية لبوبيان خلال الربع الثالث من 2024 نشاطاً ملحوظاً على كافة المستويات، حيث اختتم بطولة BOUBYAN E-CUP الخاصة بلعبة FC 24 في نسختها الخامسة، والتي تُعد الأكبر والمعتمدة في الكويت من قبل اللجنة الأولمبية الكويتية حيث شهدت مشاركة أكثر من 1000 مُشارك، معلناً فوز 3 مشاركين بجوائز نقدية قيمة بالإضافة إلى حصول الفائز بالمركز الأول على فرصة المشاركة كممثل للمنتخب الكويتي للألعاب الإلكترونية.

وعلى الجانب الرياضي والصحي، استمر Boubyan WHOOP Showdown من خلال المشاركة من خلال تحدي «التعافي الجسدي»، لتشجيع المشاركين على رفع أرقام أدائهم الرياضي وتحفيز أجهزة الجسم الوظيفية على التعافي واستعادة عافيتها بما يُسهم في تغيير نمط الحياة لمستخدميها.

وغيرها من الفعاليات التي كانت فرصة مثالية للتفاعل والتواصل بين الجمهور مثل Boubyan Escape Room و Boubyan Mind Games والتي قدم خلالها البنك جوائز وهدايا فورية وقيمة وسط استمتاع المشاركين من مختلف الفئات العمرية.

إثراء الموارد البشرية

استطاع بوبيان أن يُحافظ على مكانته كأفضل مؤسسة مصرفية حريصة على استقطاب أفضل

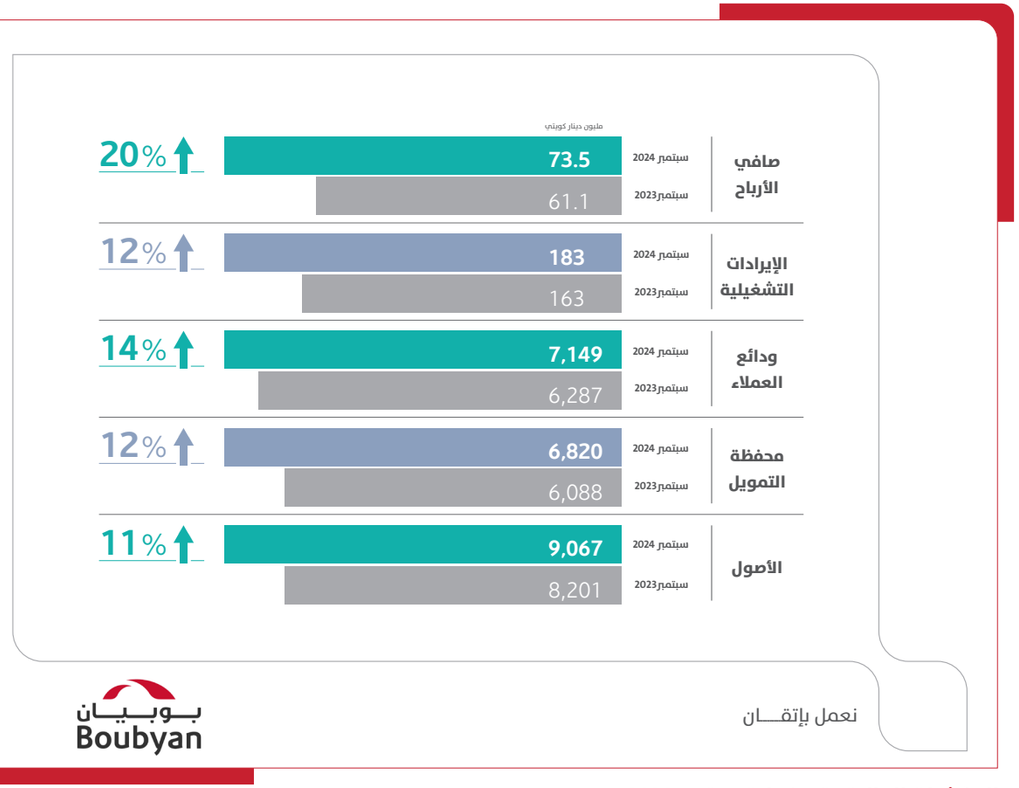

المؤشرات المالية حتى نهاية سبتمبر 2024

الكفاءات الوطنية والعمل على تطوير بيئة العمل من خلال حصوله على جائزة «التميز في إحلال وتوطين العمالة» للمرة السادسة من قبل مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون، وذلك لنجاحه وتميزه في رفع معدلات العمالة الوطنية على مستوى القطاع المصرفي في الكويت لعام 2024، محققاً نسبة 82% في تمكين وتوظيف العمالة الوطنية ودعم وترسيخ هذه الثقافة المجتمعية بشكل حقيقي ومستدام مما ينعكس إيجابياً على سوق العمل المستقبلي والوصول إلى النتائج المرجوة.

وتمُثل الموارد البشرية في بوبيان إحدى ركائزه الأساسية كونهم المحرك الأساسي للنجاح المتواصل،

البنك أكد ريادته من خلال مجموعة مميزة من الجوائز العالمية على مستوى قطاع الخدمات المصرفية الرقمية عالمياً وإقليمياً ومحلياً

ولا يألى بوبيان لتقديم أي جهد في رفع درجة التواصل معهم من خلال الاستماع إلى آرائهم ودراسة جميع مقترحاتهم مع الأخذ بإمكانية وضعها موضع التنفيذ من خلال استخدام أفضل السبل العلمية والتقنية بما يُسهم في غرس المزيد من ولاء الموظفين للمؤسسة.

بواقع 6.12 فلساً ربحية للسهم الواحد
و 335 مليون دينار إجمالي حقوق المساهمين

«وربة» يحقق 14.9 مليون دينار في 9 أشهر

أعلن بنك وربة عن تحقيق 14.9 مليون دينار، خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، المنتهية في 30 سبتمبر 2024، ما يعادل 6.12 فلساً ربحية للسهم الواحد، مقابل 14.3 مليون دينار، في الفترة المماثلة من العام السابق 2023، بنسبة نمو بلغت 4%. وأوضح البنك في بيان صحفي، أنه حقق أرباحاً صافية بلغت 5.5 مليون دينار، ما يعادل 2.53 فلساً ربحية للسهم الواحد عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مقابل 4.1 مليون دينار، ما يعادل 1.86 فلساً للسهم الواحد، في ذات الفترة من العام 2023 بنسبة نمو بلغت 35.7% على أساس سنوي. وارتفعت صافي إيرادات التمويل حتى نهاية الربع الثالث إلى 40.2 مليون دينار، بنمو 28.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، فيما بلغت صافي إيرادات التشغيل 53.2 مليون دينار، بنهاية الربع الثالث بنسبة نمو 7.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وارتفعت إجمالي الإيرادات الشاملة للفترة بنسبة 43.2% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. كما بلغت حقوق المساهمين 335.3 مليون دينار بنهاية الربع الثالث من العام الحالي، وارتفع إجمالي الموجودات ليصل إلى 4.94 مليار دينار بنسبة زيادة 2.2% عن نهاية العام السابق 2023. وشهد رصيد مديني التمويل ارتفاعاً بنهاية الربع الثالث إلى 3.59 مليارات دينار بنمو قدره 4.1% عن نهاية العام السابق 2023، وكذلك ارتفعت حسابات المودعين بنهاية الربع الثالث لتصل إلى 2.98مليار دينار بنسبة 2.5% عن نهاية العام السابق 2023.

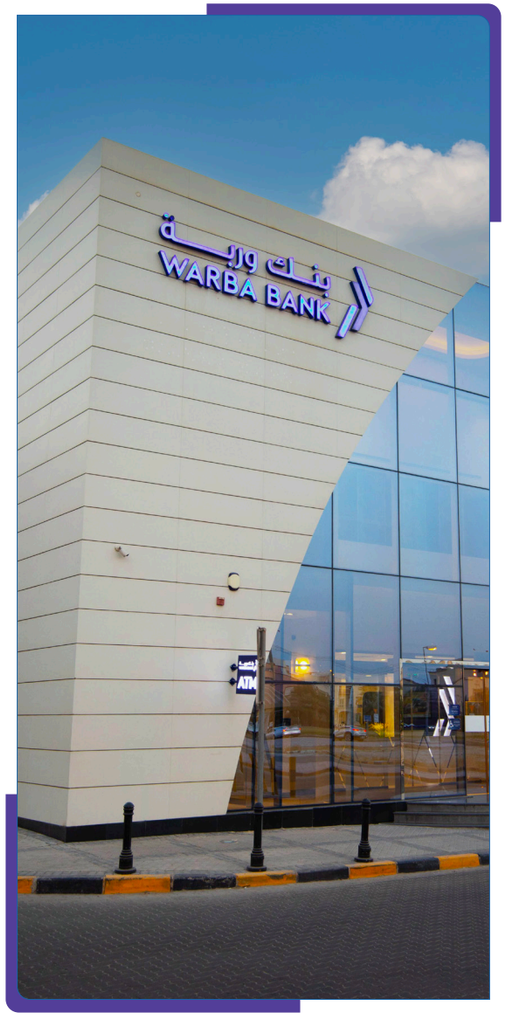

الساير: «وربة» استطاع الحفاظ على زخم النمو في 9 شهور محققاً نتائج مالية قوية تعكس قدرة مزيج أعماله المتنوعة

وفي إطار تعقيبه على النتائج المالية للبنك، عن فترة التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 2024، قال رئيس مجلس الإدارة في بنك وربة حمد مساعد الساير: «يسرني الإعلان عن محافظة بنك وربة على أدائه القوي خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، مسجلاً صافي ربح بلغ 14.9 مليون دينار خلال التسعة شهور الأولى، حيث تشهد هذه النتائج على سياسات بنك وربة السليمة، وممارسات الإدارة الحصيفة، بالإضافة إلى استراتيجية البنك المبنية على تعظيم القيمة لمساهمينا».

وأضاف الساير استطاع بنك وربة الحفاظ على زخم النمو في الشهور التسعة الأولى من عام 2024، محققاً نتائج مالية قوية تعكس قدرة مزيج أعماله المتنوع والمرن على التكيف مع ظروف البيئة التشغيلية المتغيرة، مؤكداً على الرغم من التوترات الجيوسياسية الإقليمية والدولية التي تلقي بظلالها على الأوضاع الاقتصادية في العالم، استمر البنك في جني ثمار نهج التنويع الاستراتيجي في منتجاته وخدماته، مدعوماً بميزانية عمومية قوية وقاعدة رأسمال متينة وجودة أصول عالية وسيولة مريحة واستثمارات مُنتقاة وإدارة حصيفة للمخاطر.

وتابع قائلاً: «مرة أخرى نؤكد أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية

حمد مساعد الساير / رئيس مجلس إدارة في بنك وربة

استمرار البنك في جني ثمار نهج التنويع الاستراتيجي في منتجاته وخدماته رغم التوترات الجيوسياسية الإقليمية والدولية

التي سبق أن وضعها والتي تهدف إلى الحصول على رضا العملاء من خلال تنويع خدماته ومنتجاته وخلق القيمة المضافة لهم».

وأكد الساير على أن خطط البنك اعتمدت على توسيع قاعدة الأعمال والتركيز بصورة أعمق على النشاطات المصرفية الرئيسية بما تشملها من خدمات ومنتجات وحلول تمويلية تلبي كافة احتياجات الأفراد والشركات، مشيراً إلى أن هذه التوجهات تزامنت مع المحافظة على جودة الأصول، فاعلية سياسة إدارة

الغانم: النتائج المالية القوية للبنك تعكس نجاحه في المضي قدماً باستراتيجيته نحو تحقيق نمو مستدام، وتقديم قيمة مضافة لمساهميه وعملائه

المخاطر الائتمانية ومواصلة السياسة المتحفظة في بناء المخصصات.

وبين أن «وربة» وعبر استثماراته الاستراتيجية في مجالات التكنولوجيا والابتكار، إضافة إلى الاستثمار في موظفيه باعتبارهم رأسماله الحقيقي، نجح بتوفير تجربة مصرفية تلبي احتياجات عملائه المتغيرة من خلال الخدمات والمنتجات الرقمية المصممة بعناية، مؤكداً مواصلة الاستثمار في هذه المجالات مع إيمانه بالابتكار كمحرك رئيسي للنمو في المستقبل.

وذكر الساير أن بنك وربة واصل ريادته في مجال الاستدامة، حيث نجح في إصدار أول صكوك مستدامة يتم إصدارها في الكويت بقيمة 500 مليون دولار، وبلغ معدل تغطيته أكثر من 4 أضعاف حيث بلغت طلبات المستثمرين 1.8 مليار دولار ويمثل إصدار الصكوك خطوة استراتيجية مهمة في تعزيز إطار عملنا المالي، حيث يتماشى هذا الإصدار مع مبادراتنا الاستراتيجية لتعزيز المرونة المالية ويدعم جهودنا المستمرة في تحسين هيكل السيولة وتعزيز قدرتنا على مواجهة التحديات المالية، كما يعكس هذا الإصدار الثقة الكبيرة التي يوليها المستثمرون في قدرتنا على الوفاء بالتزاماتنا المالية، مما يعزز من متانة وضعنا المالي ويؤكد ريادتنا في ممارسات الحوكمة الرشيدة،

شاهين حمد الغانم / الرئيس التنفيذي في بنك وربة

وربة قادر على الاستمرار بتسجيل نمو في الأرباح في مختلف الدورات الاقتصادية بما يعكس نموذج عمله المرن ونهجه الحصيف في إدارة المخاطر

وتعد هذه أول صكوك مستدامة يتم إصدارها في الكويت.

وأكد الساير على دور «وربة» الفاعل في إصدارات الصكوك لكثير من البنوك والشركات المحلية والعالمية، وكذلك للحكومات، منوهاً إلى قيادة وإدارة البنك في ترتيب التمويلات، وإصدار العديد من الصكوك خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بالتعاون مع بنوك محلية وعالمية الأمر الذي عزز من خلال مشاركته في

هذه الصفقات من استراتيجيته القائمة على دعم المشاريع الكبرى، والصفقات ذات المردود الاقتصادي التنموي الإيجابي، إضافةً لتعزيز دوره، وتوسيع نطاق أنشطته التمويلية على الصعيد المحلي، والإقليمي والدولي، في الأسواق الإقليمية، والعالمية.

واختتم الساير حديثة، قائلاً: «بالنيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على جهودهم المستمرة ودعمهم للقطاع المصرفي الكويتي، كما أود أن أتقدم بالشكر إلى مساهمينا الأعزاء وعملائنا الكرام ومجلس الإدارة على مساهمتهم القيمة».

وبدوره قال الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين حمد الغانم تعكس النتائج المالية القوية للبنك خلال الأشهر التسعة أشهر الأولى من 2024 نجاحه في المضي قدماً باستراتيجيته نحو تحقيق نمو مستدام، وتقديم قيمة مضافة طويلة الأجل لمساهميه وعملائه.

وأوضح أن قدرة البنك على الاستمرار بتسجيل نمو في الأرباح، وفي مختلف الدورات الاقتصادية، تعكس بوضوح نموذج عمله المرن ونهجه الحصيف في إدارة المخاطر، مشيراً إلى أن صافي الإيرادات التشغيلية ارتفعت بنسبة 7.2% على أساس سنوي خلال التسعة شهور الأولى 2024، لتبلغ 53.2 مليون دينار.

وأكد الغانم تميز جهود «وربة» في الاستثمار في منتجات التمويل المستدام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة SDG، وترسيخ مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في جميع أعماله، مشيراً إلى أن أطلق تقرير البصمة الكربونية الأول من نوعه على مستوى القطاع المصرفي الكويتي، وتقرير الاستدامة، ويواصل حملة (Keep it Green) التي أسفرت عن العديد من مبادرات الاستدامة.

ولفت الغانم إلى أنه وفي إطار تعزيز وعي العملاء وحمايتهم، يواصل بنك وربة دعمه لحملة «لنكن على دراية» التي أطلقها بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، وتأتي جهود بنك وربة نتيجة التزامه بتعزيز توعية العملاء بحقوقهم المصرفية بالإضافة إلى التوعية بالأمن السيبراني ودور القطاع المصرفي ككل في تطوير الاقتصاد.

أرقام ذات دلالة:
28.8% زيادة صافي إيرادات التمويل إلى 40.2 مليون دينار.
7.2% زيادة صافي إيرادات التشغيل إلى 53.2 مليون دينار.
4.1% زيادة أرصدة مديني التمويل لتصل إلى 3.59 مليارات دينار.
2.5% ارتفاع حسابات المودعين لتصل إلى 2.98 مليار دينار.
2.2% نمو إجمالي الموجودات لتصل إلى 4.94 مليار دينار.

البنوك الخليجية تسجل أعلى معدل نمو لأنشطة الإقراض في 13 فترة ربع سنوية

قال تقرير شركة كامكو إنفست إن البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية شهدت نمواً ملحوظاً في أنشطة الإقراض خلال الربع الثالث من العام 2024، مع تسجيل زيادة قوية على أساس ربع سنوي في كافة أنحاء المنطقة. ويعكس هذا النمو الاستقرار الاقتصادي الذي تشهده المنطقة، وذلك على الرغم من التراجع النسبي لأسعار النفط. وأكد صندوق النقد الدولي هذا الاتجاه، مشيراً إلى توقعاته بنمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول الخليجية بنسبة 3.5% في العام 2024، على خلفية النمو القوي لكل من الإمارات وقطر والبحرين والسعودية، خاصة على صعيد القطاعات غير النفطية. بالإضافة إلى ذلك، يظل سوق المشاريع التنموية والمشروعات المخطط لتنفيذها خلال الفترة المقبلة قوياً، مما يعكس التزام الدول الخليجية بتحقيق الرؤى التنموية على المدى الطويل، في إطار مساعيها لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط الخام. وأوضح التقرير أن إجمالي قيمة القروض التي قدمتها البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية ارتفع بنسبة 3.1% ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.12 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من العام 2024 مقابل 2.06 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع السابق. ووصل النمو على أساس سنوي إلى معدل ثنائي الرقم عند 10.1%، مدفوعاً مرة أخرى بالنمو القوي لكل أسواق المنطقة. كما كشفت البيانات الصادرة عن البنوك المركزية (باستثناء الإمارات) عن نمو التسهيلات الائتمانية القائمة للبنوك الخليجية، باستثناء البحرين التي سجلت انخفاضاً هامشياً. وأظهرت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي أقوى نمو في المملكة، إذ شهدت التسهيلات الائتمانية أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في تسع فترات ربع سنوية بنسبة 3.7% خلال الربع الثالث من العام 2024، تليها قطر والبحرين بنمو بلغت نسبته 1.9% و1.2%، على التوالي.

في ذات الوقت، بلغ نمو صافي إيرادات البنوك الخليجية على أساس ربع سنوي أدنى مستوياته المسجلة في ثلاث فترات ربع سنوية بنسبة 0.4% ليصل إلى 14.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاء النمو الهامشي بعد أن أظهرت ثلاثة من أصل ستة دول خليجية نمواً قابله تراجع أداء الثلاثة دول الأخرى. هذا وجاء هذا المستوى المحدود من النمو على الرغم من النمو القوي الذي سجلته إيرادات البنوك التي نمت بنسبة 4.1%، هذا إلى جانب نمو صافي إيرادات الفوائد بنسبة 2.8% ونمو الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 6.9% وتضمنت العوامل التي أثرت على صافي الربح في زيادة النفقات التشغيلية على أساس ربع سنوي، بالإضافة إلى زيادة مخصصات خسائر القروض المحتجزة خلال هذا الربع، والتي محت بشكل كامل تقريباً الإيرادات المسجلة في الربع الثالث من العام 2024. وبلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة أعلى مستوياته المسجلة في ثلاث فترات ربع سنوية عند 2.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، مدفوعاً بارتفاع مخصصات انخفاض القيمة الذي سجلته البنوك المدرجة في الإمارات والسعودية وعمان والبحرين، وهو الأمر الذي قابله انخفاض مخصصات البنوك المدرجة في قطر والكويت.

أبرز النقاط – قطاع البنوك الخليجية

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 56 بنكاً مدرجاً في الأسواق الخليجية عن فترة الربع الثالث من العام 2024. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

نمو القروض يؤكد استقرار الاتجاهات الاقتصادية في الدول الخليجية ...

وأشار التقرير إلى استمرار نمو التسهيلات الائتمانية في المنطقة خلال الربع الثالث من العام 2024 مدفوعاً بالنمو الذي سجلته كافة دول المنطقة تقريباً. وشهدت السعودية نمو التسهيلات الائتمانية بمعدلات ثنائية الرقم على أساس سنوي بنسبة 12.2%، بينما أظهرت البنوك في قطر نمواً بنسبة 7.4% على أساس سنوي. ويعكس نمو أنشطة الإقراض في المنطقة التحسن القوي لسوق المشاريع، إذ وصلت القيمة الاجمالية للعقود المسندة إلى 54.2 مليار دولار أمريكي في الدول الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2024. وبالمثل، كشفت بيانات نشاط التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (استطلاعات ماركيت للاقتصاد الكلي) عن استمرار قوة قراءة مؤشر مديري المشتريات خلال هذا الربع، إذ تخطت حاجز النمو البالغ 50 نقطة في دبي والسعودية وقطر والإمارات بنهاية الربع الثالث من العام 2024. وظل نشاط التصنيع في السعودية قوياً، إذ وصلت قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 56.3 نقطة في سبتمبر 2024، مسجلة بذلك أعلى مستوياتها في ثلاثة أشهر. كما انعكس ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي للمملكة الذي بلغ 2.8% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2024 بدعم من نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 4.2%، والأنشطة الحكومية بنسبة 3.1%، والقطاع النفطي بنسبة 0.3%. أما على أساس ربع سنوي، بلغ النمو 0.8% وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء.

كما شهدت الإمارات تسجيل مؤشر مديري المشتريات لقراءة قوية بلغت 53.8 نقطة في سبتمبر 2024، بينما أظهرت دبي نمواً مماثلاً بوصول قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 54.1 نقطة. من جهة أخرى، ظل نشاط التصنيع في قطر خلال الربع الثالث من العام 2024 بعد أن شهد انتعاشاً في الربع الثاني من العام .2024 إذ بلغ متوسط مؤشر مديري المشتريات خلال الأشهر الثلاثة من الربع الثالث من العام 2024 نحو 52 نقطة. وارتفع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بنسبة 0.4% خلال شهر أغسطس 2024 مقارنة بالشهر السابق بعد تسجيله لنمو بمعدل أقوى بنسبة 6% في يوليو 2024.

إجمالي القروض - مليار دولار أمريكي

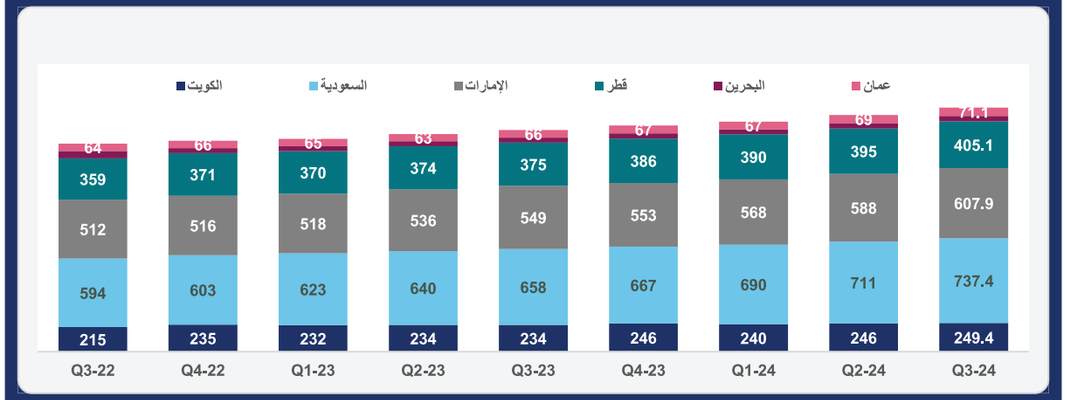

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

البنوك المدرجة تشهد نمو أنشطة الإقراض على نطاق واسع

وأكد التقرير استمرار إجمالي أنشطة إقراض البنوك المدرجة في الدول الخليجية في إظهار معدلات نمو قوية على أساس ربع سنوي خلال الربع الثالث من العام 2024 بدعم من النمو الذي شهدته كافة الأسواق الخليجية.

إذ وصلت القيمة الإجمالية للقروض إلى رقم قياسي جديد بلغ 2.12 تريليون دولار أمريكي بعد أن سجلت أقوى نمو على أساس ربع سنوي في ثلاثة عشر ربعاً بنسبة 3.1% بينما بلغ النمو على أساس سنوي 10.1%.

وأعلنت البنوك السعودية عن تسجيلها لأعلى معدل نمو لإجمالي القروض على أساس ربع سنوي في تسع فترات ربع سنوية خلال الربع الثالث من العام 2024 بدعم من تحسن أنشطة الإقراض لجميع القطاعات تقريباً.

وجاء نمو صافي القروض للبنوك السعودية المدرجة في المرتبة التالية عند نسبة 3.7% ليصل إلى 737.4 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثالث من العام 2024.

وكشفت البيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج عن تحسن عوائد أصول البنوك السعودية خلال هذا الربع بدعم من قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة وارتفاع أرصدة الرهن العقاري وسعر الفائدة الثابت.

كما ارتفعت التسهيلات الائتمانية وجاءت البنوك المدرجة في البورصات العمانية والإماراتية في المرتبة التالية بنمو أنشطة الإقراض بنسبة 3.6% و3.4%، على التوالي، بينما سجلت البنوك القطرية نمواً بنسبة 2.5%.

أما من حيث طبيعة أنشطة البنوك، سجلت كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية نمواً بمعدلات متساوية تقريباً في أنشطة الإقراض خلال هذا الربع بنسبة 3.2% و3.1%، على التوالي.

وبلغت القيمة الإجمالية لقروض البنوك التقليدية 1.5 تريليون دولار أمريكي بينما بلغت قيمة محفظة قروض البنوك الإسلامية 631 مليار دولار أمريكي.

قطاع البنوك الخليجية - ودائع العملاء - مليار دولار أمريكي

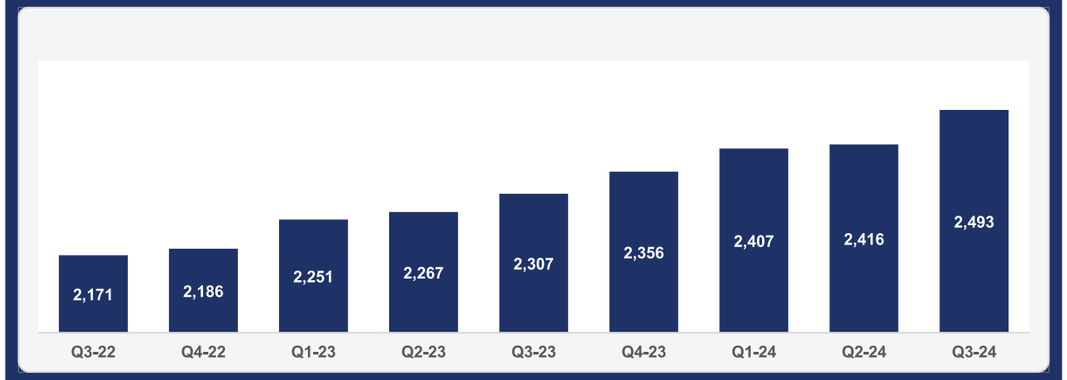

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

نمو الودائع يصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في 9 فترات ربع سنوية

سجل إجمالي ودائع عملاء البنوك المدرجة في الدول الخليجية نمواً خلال تسع فترات ربع سنوية بنسبة 3.2% في الربع الثالث من العام 2024 ليصل إلى 2.5 تريليون دولار أمريكي. وجاء هذا النمو مدفوعاً بارتفاع ودائع العملاء على أساس ربع سنوي في كافة الدول الخليجية. وتعزى هذه الزيادة إلى نمو ودائع البنوك السعودية على أساس ربع سنوي بوتيرة قوية. إذ بلغ إجمالي ودائع عملاء

البنوك السعودية 781.2 مليار دولار أمريكي بنهاية هذا الربع، مسجلة نمواً بنسبة 4.6%. وقدمت زيادة الودائع دعماً كبيراً لقطاع البنوك السعودية بما مكنها من مواجهة مشاكل السيولة والتي تضطرها في هذه الحالة للاعتماد على التمويل الخارجي.

وتعتمد البنوك في المنطقة عادة على الودائع تحت الطلب وودائع الادخار المحلية لتمثل النصيب الأكبر من ودائعها التي ظلت مستقرة حتى في أوقات الضغوط وتوفر مصدر تمويل أقل تكلفة. كما سجلت ودائع عملاء البنوك الإماراتية نمواً جيداً خلال هذا الربع، وبلغت قيمتها 828.0 مليار دولار أمريكي، مما يعتبر أعلى المستويات المسجلة في دول مجلس التعاون الخليجي، بنمو بلغت نسبته 3.1% مقارنة بالربع الثاني من العام 2024.

نسبة القروض إلى الودائع ظلت مرتفعة عند 81.4%

أوضح التقرير أن نسبة القروض إلى الودائع في البنوك الخليجية حافظت على ارتفاعها، بنسبة تخطت أكثر من نسبة 80% للربع الثاني على التوالي، بدعم من مرونة نمو أنشطة الإقراض في كافة الدول الخليجية. أما على مستوى كل دولة على حدة، شهدت البنوك السعودية انخفاضاً هامشياً على أساس ربع سنوي، إذ بلغت نسبة القروض إلى الودائع 92.8% في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 93.6% في الربع الثاني من العام 2024. إلا أنه على الرغم من هذا الانخفاض، نجحت المملكة في الحفاظ على أعلى نسبة قروض إلى ودائع على مستوى الدول الخليجية.

كما سجلت نسبة القروض إلى الودائع للبنوك الكويتية انخفاضاً طفيفاً ووصلت إلى 76.9% بنهاية هذا الربع مقابل 77.5% بنهاية الربع الثاني من العام 2024. من جهة أخرى، سجلت نسبة القروض إلى الودائع نمواً على أساس ربع سنوي في بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات ارتفاعاً هامشياً بمقدار 30 نقطة أساس، إذ وصلت نسبة القروض على أساس ربع سنوي إلى 69.3%، والتي تعتبر ثاني أدنى مستوى في الدول الخليجية بعد البحرين التي سجلت نسبتها 66.1%. أما في قطر وعمان، فقد تجاوزت نسبة القروض إلى الودائع أكثر من 80% عند 89.1% و86.7%، على التوالي.

صافي إيرادات الفوائد يصل إلى مستوى قياسي جديد

وأشار التقرير إلى أن إجمالي صافي إيرادات الفوائد الذي أعلنت عنه البنوك المدرجة في الأسواق الخليجية سجل رقماً قياسياً جديداً بلغ 22.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وبلغ معدل النمو على أساس ربع سنوي أعلى مستوياته المسجلة في أربع فترات ربع سنوية عند 2.8%، بينما بلغ معدل النمو السنوي 5.3%.

وجاءت هذه الزيادة بعد أن أظهرت خمس من أصل ست دول خليجية نمواً خلال هذا الربع. وسجلت البنوك القطرية أعلى معدل نمو بنسبة 6.2% خلال هذا الربع، إذ بلغ صافي إيرادات الفوائد 3.5 مليار دولار أمريكي. وتبعتها البنوك السعودية بنمو بلغت نسبته 3.5% ليصل بذلك صافي إيرادات الفوائد إلى 7.5 مليار دولار أمريكي، كما سجلت البنوك العمانية والإماراتية نمواً بنسبة 1.2% و1.8% على التوالي خلال هذا الربع، بينما استقر معدل نمو صافي إيرادات الفوائد للبنوك الكويتية.

وانعكس تأثير ارتفاع أسعار الفائدة بوضوح في زيادة صافي إيرادات الفوائد للبنوك المدرجة في الدول الخليجية، إذ شهد الربع الثالث من العام 2024 أحد أعلى مستويات إجمالي إيرادات الفائدة الذي بلغ 54.2 مليار دولار أمريكي، ليصل متوسط العائد على الائتمان إلى نسبة 4.2% أي بمعدل أقل قليلاً من مستوى الذروة المسجل خلال الأرباع الأربعة الماضية.

في المقابل، ساهمت الزيادة الطفيفة التي شهدتها مصروفات الفائدة، التي ارتفعت من 30.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام إلى 32.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام. كما انعكس هذا الارتفاع في زيادة تكاليف الاقتراض، والتي بلغت بنهاية الربع الثالث نسبة 5.0%، لتصل بذلك إلى أعلى المستويات المسجلة، مقابل نسبة 4.8% في الربع الثاني من العام وبنسبة 3.7% في الربع الثالث من العام 2023.

زيادة مخصصات انخفاض القيمة مما يشير إلى عودة القيم إلى مستوياتها الطبيعية

وأفاد التقرير أن مخصصات انخفاض القيمة التي احتجزتها البنوك الخليجية خلال الربع الثالث من العام 2024 ارتفعت بعد أن وصلت إلى أحد أدنى مستوياتها في 33 فترة ربع سنوية على الأقل خلال الربع الثاني من العام 2024.

وبلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة 2.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 بعد أن انخفضت مخصصات أربعة من إجمالي الدول الخليجية الستة خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق. وكان أعلى معدلات الزيادة من نصيب الإمارات، إذ ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة بأكثر من الضعف بنحو 0.8 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع مقابل 0.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024.

وجاءت البنوك السعودية في المرتبة التالية بنمو

قدره 0.14 مليار دولار أمريكي، إذ بلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة 0.63 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 مقابل 0.49 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2024. وسجلت البنوك المدرجة في بورصتي عمان والبحرين نمواً أقل قليلاً في مخصصات خسائر القروض خلال هذا الربع. من جهة أخرى، انخفضت مخصصات خسائر القروض للبنوك القطرية والكويتية بنسبة 6.7% و0.2%، على التوالي. في ذات الوقت، فإنه على الرغم من زيادة مخصصات انخفاض القيمة، إلا أن تكلفة المخاطر (نسبة مخصصات 12 شهراً مقابل متوسط القروض) ظلت منخفضة مقارنة بالأرباع الأخيرة عند نسبة 0.50% بالنسبة لقطاع البنوك الخليجية بصفة عامة.

وتشير النسبة المنخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية إلى التعافي وقوة المؤشرات الاقتصادية بالإضافة إلى جودة الأصول المستقرة. وكانت تلك النسبة هي الأعلى للبنوك العمانية، إذ وصلت إلى نسبة 0.92% في الربع الثالث من العام 2024، تليها البنوك القطرية بنسبة 0.78% في حين كانت هذه النسبة هي الأدنى في حالة البنوك السعودية والكويتية بنسبة 0.34% و0.35%، على التوالي، بينما كانت تكلفة المخاطر في البنوك المدرجة في الإمارات أعلى قليلا بنسبة 0.5%.

قطاع البنوك الخليجية - مخصصات خسائر القروض (مليار دولار أمريكي)

المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

قانون التجارة الرقمية.. خطوة نحو تعزيز البيئة الاقتصادية الرقمية في الكويت

في إطار تعزيز بيئة التجارة الرقمية وتمكينها في دولة الكويت تسعى وزارة التجارة والصناعة إلى إصدار مشروع (قانون التجارة الرقمية) ليشكل مظلة تنظيمية شاملة تغطي كل أبعاد هذا القطاع الحيوي. ويمثل هذا القانون خطوة متقدمة نحو تنظيم التجارة الرقمية في البلاد بما يحقق التوازن بين تسهيل الأنشطة التجارية وحماية حقوق المستهلكين مع تعزيز البيئة الاقتصادية الرقمية في الدولة.

ويهدف القانون إلى تحقيق الشفافية وحماية حقوق المستهلك وتنظيم العلاقة بين التجار الممارسين والمستهلكين من جهة وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة من جهة أخرى مع مراعاة التطورات التقنية والتحديات المستقبلية.

معالي السيد/ خليفة عبدالله ضاحي العجيل العسكر
وزير التجارة والصناعة

وقام وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل يوم الأربعاء 2024/12/04 بعرض مسودة القانون خلال مؤتمر صحفي وسيتاح المجال بعد - عرض المسودة - حتى مطلع يناير المقبل للراغبين في تقديم ملاحظاتهم سواء من المختصين القانونيين أو أصحاب الأعمال والشركات قبل اعتماد واصدار القانون من قبل مجلس الوزراء.

ويبرز القانون المصطلحات الأساسية مثل التجارة (الإلكترونية) و(التاجر) و(الممارس) و(المستهلك) و(البيانات الحساسة) ويوضح نطاق تطبيقه الذي يشمل كل الأنشطة التجارية التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية أو الرقمية بهدف عرض المنتجات أو الخدمات أو تقديمها.

ويسهم القانون في تنظيم عمليات القيد في السجل التجاري وسجل الممارسين لضمان الشفافية إذ يلزم كل تاجر بتسجيل متجره الإلكتروني في السجل التجاري بينما يصدر سجل خاص للممارسين غير المقيدين بالسجل التجاري تحت مسمى «سجل الممارسين».

ويعالج (قانون التجارة الرقمية) قضايا تنظيم المهن وتحديد مقرات العمل المعتمدة مما يضمن الوضوح

والالتزام القانوني كما يركز بشكل كبير على حماية حقوق المستهلك إذ يضع التزامات واضحة على موفري المنتجات أو الخدمات ويلزمهم بالإفصاح عن هويتهم وشروط وأحكام التعاقد مع توفير بيانات دقيقة حول المنتجات أو الخدمات.

ويمنح هذا القانون المستهلك حق الرجوع عن التعاقد خلال 14 يوماً مع استثناءات محددة للمنتجات والخدمات التي لا يمكن إعادتها فضلاً عن معالجة شكاوى المستهلكين بآليات شفافة وفعالة مع ضمان التعويض في حال تأخير التسليم أو الإخلال بالعقد.

ويضع القانون ضوابط الإعلانات الإلكترونية بغية تنظيم الإعلان الإلكتروني والعروض الترويجية بما يشمل منع الإعلانات المضللة أو استخدام شعارات أو علامات تجارية دون وجه حق.

ويسمح القانون أيضاً باستخدام العروض الترويجية دون موافقة مسبقة شريطة الالتزام بشروط واضحة بينما يتطلب تنظيم حملات التخفيضات الحصول على موافقة مسبقة من وزارة التجارة والصناعة وذلك لضمان حماية المستهلك.

ويتناول القانون كذلك الوثائق الرقمية والتوقيع الرقمي إذ يضع معايير لحفظ الوثائق بشكل آمن ويلتزم موفري المنتجات أو الخدمات بالحصول على ترخيص لاستخدام التوقيع الرقمي مع ضمان عدم إمكانية تعديله أو تزويره وتحديد المسؤوليات في حال إساءة استخدامه.

وسيلزم القانون موفري المنتجات أو الخدمات بتوفير خيارات دفع إلكترونية متوافقة مع الأنظمة المصرفية المحلية مع ضمان كما سيتيح استخدام تقنيات متقدمة مثل أنظمة السجلات الموزعة والعقود الذكية لتحسين تجربة المستهلك شريطة الشفافية والرقابة.

وفيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية شدد القانون على منع استخدام أي محتوى محمي دون ترخيص مع تحميل موفري المنتجات أو الخدمات المسؤولية عن

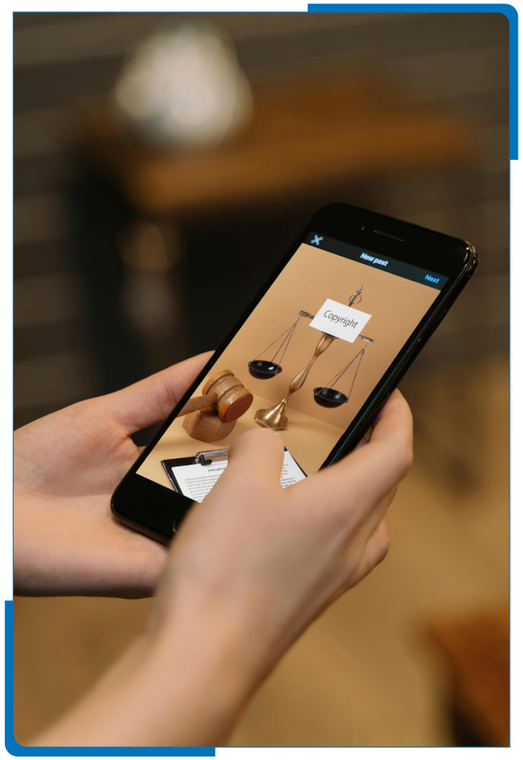

أي انتهاكات كما وضع القانون آليات لمعالجة الشكاوى المتعلقة بهذه الانتهاكات بما في ذلك فرض الغرامات وحجب المتاجر المخالفة عند الضرورة.

وتطرق القانون إلى الأمن السيبراني حيث ألزم موفري المنتجات أو الخدمات بتطبيق معايير وقواعد محكمة لحماية البيانات بما في ذلك استخدام التشفير وتحديث الأنظمة بشكل دوري والإبلاغ عن الاختراقات الأمنية خلال 72 ساعة من اكتشافها مع تحمل المسؤولية عن أي أضرار ناجمة.

وحدد القانون دور وزارة التجارة والصناعة في الإشراف على (التجارة الإلكترونية) وإصدار اللوائح اللازمة فضلا عن إنشاء لجنتين الأولى هما لجنة ضبط المخالفات ولجنة تسوية النزاعات مع صلاحيات تتراوح بين الإنذار وفرض الغرامات والإغلاق المؤقت للمتاجر المخالفة.

الكويت تفرض ضريبة 15% على الشركات متعددة الجنسيات

أعلنت وزير المالية ووزير المالية للشؤون الاقتصادية والاستثمار المهندسة نورة الفصام اليوم تطبيق الكويت ضريبة جديدة على الكيانات متعددة الجنسيات «MNES»، وذلك وفقاً للمرسوم رقم «157» لسنة 2024، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2024، بشأن استحداث ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية «DMTT» على مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات «MNES»، والتي تمارس نشاطها في أكثر من دولة أو ولاية قضائية، حيث تتماشى ضريبة الحد الأدنى المحلية التكميلية مع متطلبات الركيزة الثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

المهندسة نورة الفصام / وزير المالية ووزير المالية للشؤون الاقتصادية والاستثمار

وبحسب المادة الثانية من القانون منحت الكيانات متعددة الجنسيات مهلة 9 أشهر من تاريخ 1 يناير 2025 للتقدم بالتسجيل للإدارة الضريبية دون فرض الغرامة الإدارية المنصوص عليها بالقانون. ويهدف هذا التطبيق إلى ضمان سداد الكيانات متعددة الجنسيات ضريبة لا تقل قيمتها عن 15% على الدخل الخاضع للضريبة المحققة في الكويت، ومن المقرر أن يسري القانون على الشركات متعددة الجنسيات ابتداءً من الأول من يناير 2025.

وبهذه المناسبة صرحت وزير المالية ووزير المالية للشؤون الاقتصادية والاستثمار المهندسة نورة الفصام قائلة: «يأتي تطبيق هذه الضريبة تأكيداً على سعي الكويت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستدامة المالية، والتأكيد على حرص الكويت الشديد على تعزيز تهيئة فرص عادلة ومتساوية في مجال الضرائب الدولية، إضافة إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وبناء اقتصاد مرن قادر على مواجهة التحديات المستقبلية بشكل مستدام».

وقالت الفصام إن اقتصاد الكويت مقبل على مرحلة جديدة من التنوع والتنافسية، ومدعوم بتشريعات حكومية تهدف لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات وخلق فرص للعمل. تجدر الاشارة بأن «المالية» ستقوم بمخاطبة كافة الشركات المعنية بتطبيق الضريبة، تمهيداً لعقد ورش عمل تثقيفية لها ولقاءات محددة وفقاً لخطة زمنية تمكنها من الوصول إلى كافة الشركات المستهدفة بالإضافة إلى عمل الوزارة على إصدار لائحة تنفيذية للقانون في القريب العاجل بهدف تنظيم آلية التطبيق في المرحلة المقبلة.

تأكيداً على التوسع القوي للقطاع

توقعات بنمو إيرادات قطاع المدفوعات في الكويت إلى 3.18 مليار دولار في 2028

توقع تقرير شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG) حول قطاع المدفوعات العالمية لعام 2024، أن يشهد قطاع المدفوعات في دولة الكويت نمواً قوياً، حيث يُتوقع أن تصل إيراداته الإجمالية إلى 3.2 مليار دولار بحلول عام 2028، وذلك على الرغم من تباطؤ نمو القطاع على المستوى العالمي. وأكد التقرير أن الكويت تعمل استراتيجياً على الاستفادة من جهودها في مجال التحول الرقمي والابتكار في التقنيات المالية لترسيخ مكانتها وتعزيز تنافسيتها في هذا المجال ضمن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وسلطت النسخة الـ 22 من التقرير السنوي حول قطاع المدفوعات العالمي لعام 2024، بعنوان «الفرص تُحالف الجراءة»، الضوء على ضرورة التعامل بمرونة مع التوقعات المتغيرة للعملاء في قطاع المدفوعات، ومعالجة الضوابط التنظيمية المتشددة، والاستفادة من التطورات التقنية الهائلة. وأفاد التقرير: «بالرغم من تباطؤ النمو على مستوى العالم، إلا أن التزام دولة الكويت المستمر في الاستثمار في التحول الرقمي يمكنها من اغتنام الفرص المتاحة ضمن القطاع على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وتلبية المتطلبات المتزايدة في السوق».

وعلى الصعيد العالمي، يتوقع التقرير أن يتباطأ نمو إيرادات قطاع المدفوعات بشكل كبير، حيث سيصل معدل النمو السنوي المُركب إلى 5% حتى عام 2028، ليبلغ إجمالي الإيرادات العالمية من المدفوعات نحو 2.3 تريليون دولار. ويُمثل ذلك تراجعاً حاداً عن المعدل السنوي المركب البالغ 9% الذي لوحظ خلال السنوات الخمس الماضية، والذي ساهم في بلوغ إجمالي الإيرادات العالمية 1.8 تريليون دولار في عام 2023. ومن المتوقع أن تشهد قارتي أميركا الشمالية وأوروبا التباطؤ الأكبر في نمو قطاع المدفوعات، مع نمو الإيرادات السنوية بنسبة 3% فقط. بينما يتوقع أن تشهد مناطق الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ معدل نمو أعلى، حيث يتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط معدل نمو سنوي مركب قدره 7%، مدفوعاً بتسريع المدفوعات الرقمية في الأسواق الناشئة.

توقعات بارتفاع إيرادات المدفوعات العالمية من 1.8 تريليون دولار في 2023 إلى 2.3 تريليون دولار في 2028 بمعدل نمو سنوي مركب 5%

قطاع المدفوعات في الكويت مستعد للتحول الرقمي

أفاد التقرير أن قطاع المدفوعات في دولة الكويت

لوكاس راي / المدير المفوض والشريك ورئيس قسم ممارسات المؤسسات المالية بمنطقة الشرق الأوسط بمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)

شهد نمواً مستداماً خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت إيراداته من 1.75 مليار دولار في عام 2018 إلى 2.48 مليار دولار في عام 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7.1%. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي إيرادات القطاع بنسبة إضافية قدرها 28% لتصل إلى 3.18 مليار دولار بحلول عام 2028.

كما يُتوقع أن يشهد حجم المعاملات في الكويت زيادة كبيرة، من 960 مليون دولار في عام 2023 إلى أكثر من 2.12 مليار دولار بحلول عام 2028، بزيادة قدرها 121%. وأرجع التقرير هذا النمو السريع إلى الجهود الاستراتيجية التي تبذلها الكويت لتعزيز التحول الرقمي، وزيادة معدلات تبني التقنيات المالية، وإطلاق المبادرات التي تستهدف دعم الشمول المالي.

وفي هذا السياق، قال لوكاس راي، المدير المفوض والشريك ورئيس قسم ممارسات المؤسسات المالية بمنطقة الشرق الأوسط بمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG): إن «قطاع المدفوعات في الكويت بلغ نقطة تحول محورية، حيث يتطلب تحقيق النمو المُستدام تبني نماذج أعمال مرنة وقابلة للتكيف مع

إيرادات قطاع المدفوعات في الكويت 2.48 مليار دولار في 2023 ومن المتوقع أن تنمو إلى 3.18 مليار دولار بحلول 2028 بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5.1%

المتغيرات والتطورات». ويتوجب على الشركات الكويتية منح الأولوية لتحديث بنيتها التحتية من خلال اعتماد البنية التحتية السحابية المرنة التي تسهم في تخفيض الأعباء التقنية ورفع كفاءة العمليات التشغيلية للحفاظ على القدرة التنافسية.

وأضاف راي أن «دمج التقنيات المُتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي والمدفوعات الفورية سيمكّن من تعزيز التفاعلات الشخصية المخصصة مع العملاء ودعم التصدي لعمليات الاحتيال، وهي أمور ضرورية لتحسين وتطوير التجارب الرقمية في مجال المدفوعات. وأنه من خلال الاستفادة من الأطر المعتمدة على واجهات برمجة التطبيقات (API) وتحليلات البيانات، ستتمكن الشركات من تحسين أداء عملياتها التشغيلية المشتركة، ورفع الكفاءة الاقتصادية لوحدات العمل، والاستجابة بصورة سريعة للتطورات التي تشهدها السوق». وأكد راي أنه «مع تزايد الضوابط التنظيمية، فإن المؤسسات التي ستعمل على دمج بروتوكولات قوية لإدارة المخاطر والامتثال التنظيمي ضمن بنيتها التقنية ستتمكن من ترسيخ مكانتها وضمان قدرتها على الاستجابة لمتطلبات السوق وتلبية احتياجات العملاء والمستهلكين خلال السنوات المقبلة».

تحولات قطاع المدفوعات تتطلب استراتيجيات جديدة

يمر قطاع المدفوعات العالمية بنقطة تحول محورية، تدفع بالشركات للانتقال من النمو السريع إلى منهجيات استراتيجية ومستدامة. وبحسب تقرير شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، فإن قطاع المدفوعات الرقمية

نبيل سعدالله / المدير المفوض والشريك في شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)

من المتوقع ارتفاع حجم المعاملات في الكويت بنسبة 121% لتصل إلى 2.12 مليار معاملة عام 2028

يقترب من مرحلة النضج والتطور في الأسواق الرئيسية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة، حيث تقل نسبة المعاملات نقدية فيها عن 10%. وقد بيد أن إيجاد قيمة مُضافة للمساهمين قد شهد أيضاً تطوراً لافتاً، حيث تُشكل عمليات إعادة الشراء وتوزيعات الأرباح أكثر من ثلث العوائد الإجمالية لقطاع المدفوعات في ظل تزايد التركيز على تحقيق الربحية. في الوقت نفسه، باتت أنشطة المدفوعات الفورية حالياً منتشرة في أكثر من 60 دولة، ومن المتوقع أن يسهم إصدار المصارف المركزية للعملات الرقمية في إحداث تغيير جذري في مشهد السوق من خلال تعزيز مستويات الكفاءة وإضافة القدرات البرمجية المتقدمة. وقد ساهم الذكاء الاصطناعي التوليدي، الذي تبنته الشركات الرائدة، بالفعل على تقليل التكاليف بنسبة تصل إلى 70%، مما يجعل عملية تحديث وتطوير القطاع ضرورة من أجل البقاء وتعزيز القدرة التنافسية.

تهيئة مستقبل قطاع المدفوعات في الكويت لضمان النجاح المستدام

أوضح تقرير شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، أنه مع إعادة تشكيل المشهد العالمي للمدفوعات من خلال الدور الذي تلعبه تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتطبيقات المدفوعات الفورية، والعملات الرقمية، فإن قطاع المدفوعات في الكويت يعد متهيئا لتحقيق تقدم مستمر من خلال ترسيخ الابتكار وتعزيز الاستثمار الاستراتيجي.

وفي تعليقه على التطورات الطموحة في الكويت، قال نبيل سعد الله، المدير المفوض والشريك في شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، إن «التوقعات بزيادة حجم المعاملات في الكويت بنسبة 121% بحلول عام 2028، تؤكد أن قطاع المدفوعات في الكويت ينطوي على إمكانات ضخمة للتوسع والنمو الأمر الذي يشكل فرصاً كبيرة وتحديات محتملة في الوقت نفسه. داعياً الشركات إلى التخلي عن الممارسات التشغيلية التقليدية والانتقال إلى البنية التحتية التي تعتمد على واجهات برمجة التطبيقات (API)، مما يسهل عملية التكامل مع المنظومات الرقمية ويرسي الأسس لنمو قابل للتوسع وذو هوامش ربحية عالية».

وأضاف سعد الله أن «الشركات يمكنها إدارة احتياجاتها التقنية بكفاءة وفاعلية من خلال التركيز على المنهجيات المرنة وأتمتة العمليات مع تلبية متطلبات المستهلكين والتوافق مع الضوابط التنظيمية المتطورة». لافتًا أن «الشركات الكويتية التي تتوافق استثماراتها التقنية استراتيجياً مع ممارسات إدارة المخاطر المتطورة ستتمكن من تحقيق الأرباح، وتأسيس بنية قوية للنمو المستدام الذي يضع الكويت في مقدمة مشهد المدفوعات الإقليمي».

هل صدمات أسعار النفط مهمة؟

قياس تأثير الإنفاق الحكومي على نمو القطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

قالت دراسة صادرة عن مجلس النقد الخليجي أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (البحرين، الكويت، قطر، السعودية، عمان، الإمارات العربية المتحدة) تتطلع إلى تسريع التحول الاقتصادي من خلال تبني عدة سياسات اقتصادية منها الانفاق الرأسمالي وتحفيز الاقتصاد غير النفطي بما ينسجم مع الأهداف المستقبلية (رؤية السعودية 2030، رؤية عمان 2040، إلخ). وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الحكومي يعتبر تاريخياً من أهم أدوات السياسة المالية بدول المجلس بعيداً عن الاعتماد مباشرة على الضرائب كما هو الحال بأغلب الدول النفطية. وفي ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط واعتماد الإنفاق الحكومي بدول المجلس بشكل كبير على الإيرادات النفطية فإن دراسة أثر الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على زخم التنويع الاقتصادي بهذه الدول تحتاج إلى مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار مصدر تقلبات أسعار النفط واتجاهاتها.

يمثل الإنفاق الحكومي، بنوعيه الجاري والرأسمالي، أحد بنود الناتج المحلي الإجمالي. حيث إن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وبذلك يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الممثل للنمو الاقتصادي تطبيقا لما يسمى نظريا بالمضاعف المالي. ولقياس الأثر المباشر للسياسة المالية التوسعية على النمو الاقتصادي عبر الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، تم طرح نظرية «مضاعف العمالة» في الثلاثينات من القرن العشرين الماضي على يد الاقتصادي البريطاني «ريكارد خان» في مقالته المنشورة عام 1931م بعنوان «علاقة الاستثمار المحلي بالبطالة»، ثم بعده نظرية «مضاعف الاستثمار» على يد الاقتصادي البريطاني «جون ماينارد كينز» في كتابه الشهير «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود» المنشور عام 1936م والذي يشير فيه إلى أن الزيادة الإجمالية في الدخل أو الإنتاج أو العمالة تتضاعف كنتيجة للزيادة الأصلية في الأصول المستثمرة.

الشكل 1. المضاعفات المالية لإجمالي الإنفاق الحكومي
حسب نوع الصدمة النفطية وحسب الأفق الزمني

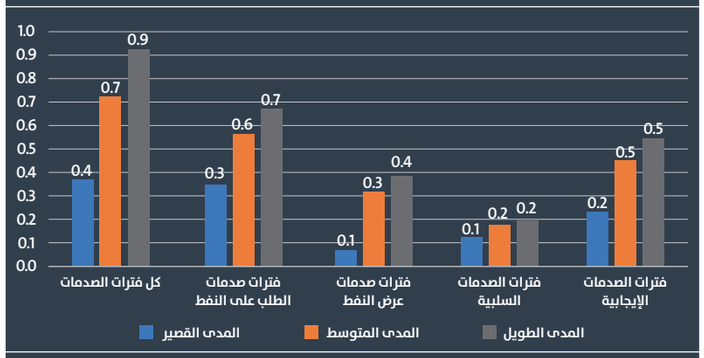

المصدر: المؤلفون

لقد هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بناء على مجموعة جديدة من المضاعفات المالية المقدرة. في هذا الإطار، وناقشت أهمية أوجه عدم التناسق في تقلبات أسعار النفط في مدى تأثير الإنفاق الحكومي على نمو القطاع غير النفطي. وكفرضية لأوجه عدم التناسق، قامت الدراسة بالتمييز بين أربع حالات: بين صدمات أسعار النفط الناجمة عن العرض وتلك الناجمة عن الطلب وكذلك بين صدمات أسعار النفط الإيجابية والصدمات السلبية باعتماد التعريفات الاتية:

- **صدمة الطلب على النفط:** تنتج عن تغير أسعار النفط ومجموع إنتاجه العالمي في نفس الاتجاه.
- **صدمة عرض النفط:** تتولد عن طريق تغير أسعار النفط ومجموع إنتاجه العالمي في اتجاهين متعاكسين.
- **صدمات أسعار النفط الإيجابية:** تنتج عن ارتفاع الأسعار والصدمات السلبية تنتج عن انخفاضها.

الشكل 2. المضاعفات المالية للنفقات الجارية
حسب نوع الصدمة النفطية وحسب الأفق الزمني

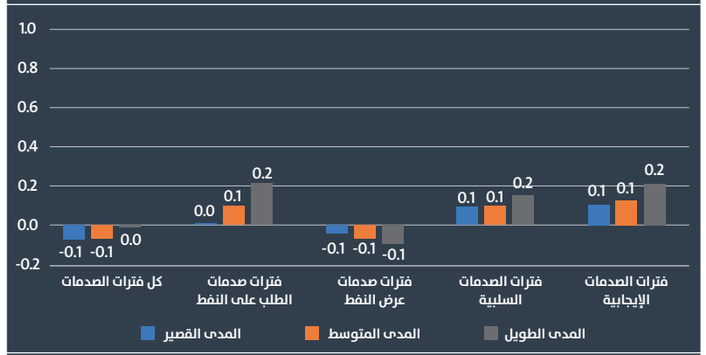

المصدر: المؤلفون

وتضمنت الدراسة تغيرات أسعار النفط حسب التصنيفات أعلاه، فمثلا في السنوات 1981، 1982 و1983 انخفضت أسعار النفط بفعل انخفاض الطلب. بينما سنة 2022 وسنة 2008 ارتفعت أسعار النفط على التوالي بفعل تزايد ارتفاع الطلب.

وبناءً على ذلك، تم حساب ومقارنة المضاعفات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (فضلاً راجع الأشكال المرفقة) باستخدام دوال الاستجابة النبضية (Impulse Response Functions, IRF) لنموذج الانحدار الذاتي المتجه (Vector Autoregression, VAR) لكل دولة من دول مجلس التعاون، ولنموذج لوحة الانحدار الذاتي المتجه (Panel VAR) لدول مجلس التعاون الستة مأخوذة كمجموعة واحدة، خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2022.

وأظهرت نتائج الدراسة أن:

- زيادة الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي تؤدي إلى زيادة أعلى في الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثناء فترات التحسن في أسواق النفط وخاصة تلك المدفوعة بالطلب العالمي.
- الإنفاق الرأسمالي (بمضاعف متوسط من 0.2 إلى 0.6) له تأثير أكبر على نمو الناتج المحلي غير النفطي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بالنفقات الجارية (بمضاعف متوسط من 0.1 إلى 0.2). علاوة على ذلك، فإن النفقات الجارية بدول البحرين والكويت وعمان وقطر ليس لها تأثير ملموس.
- بالنسبة لمملكة البحرين، يكون أثر الإنفاق الرأسمالي كبيراً على نمو الناتج المحلي غير النفطي خلال فترات الركود في أسواق النفط (من 0.3 إلى 0.7) وكذلك حينما تكون التغيرات في أسواق النفط ناتجة عن شح في العرض (من 0.3 إلى 1.3).
- بالنسبة لدولة الكويت، يبدو أن تأثير مضاعفات الإنفاق الرأسمالي (من 1.8 إلى 3.7) مرتفعاً في فترات تحسن سوق النفط الناتجة عن شح في العرض.
- في المملكة العربية السعودية، تعتبر كلا مضاعفات النفقات الرأسمالية (من 0.1 إلى 0.2) ومضاعفات النفقات الجارية (من 0.1 إلى 0.5) ذات أهمية. إلا أن نتائج الدراسة تبين أن مضاعفات الإنفاق الجاري تكون منخفضة نسبياً خلال فترات الركود في أسواق النفط، بينما تكون مرتفعة نسبياً خلال فترات التحسن في أسواق النفط الناتجة عن صدمات الطلب.
- في دولة عمان، يلاحظ من خلال نتائج الدراسة أن مضاعفات الإنفاق الرأسمالي تبدو متوسطة إلى مرتفعة في كل الفترات (من 0.1 إلى 0.7)، باستثناء فترات الركود في أسواق النفط ووقتما تكون تغيرات أسعار النفط مدفوعة بالعرض.
- في دولة قطر، يستنتج من خلال الدراسة أن مضاعفات الإنفاق الرأسمالي (من 0.8 إلى 1.7) تبدو مرتفعة، باستثناء فترات تحسن أسعار النفط الناتجة عن شح في العرض.
- في دولة الإمارات العربية المتحدة، يستخلص من نتائج الدراسة أن مضاعفات الإنفاق الرأسمالي (من 0.1 إلى 0.2) ومضاعفات الإنفاق الجاري (0.3 إلى 0.6) لها تأثير ملموس خلال فترات الركود في أسواق النفط.

تستنتج الدراسة بشكل عام أن التحكم في الإنفاق الجاري وتعزيز الإنفاق الرأسمالي يمكن أن يسمحا لزيادة التوسع المالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مما يؤدي إلى تأثير أقوى على النشاط الاقتصادي غير النفطي. على المدى المتوسط، كما نستنتج من خلال الدراسة أن الدعم الحكومي لاستثمارات رأسمالية موجهة بعناية قد يساهم في تعزيز قوي للقطاع غير النفطي، فضلاً عن أن الإصلاحات الضريبية الأساسية قد تساعد أيضاً في تحسين استدامة المالية العامة وخفض تذبذباتها. كل هذه الخلاصات تبين أن استخدام الإنفاق الرأسمالي الحكومي المُنتج قد يشكل أداة أساسية وفعالة لتحقيق الأهداف التنموية الاستراتيجية لخطط التنمية الوطنية لدول المجلس من خلال زيادة الإنتاجية المحلية وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

الشكل 3. المضاعفات المالية للنفقات الرأسمالية
حسب نوع الصدمة النفطية الأفق الزمني

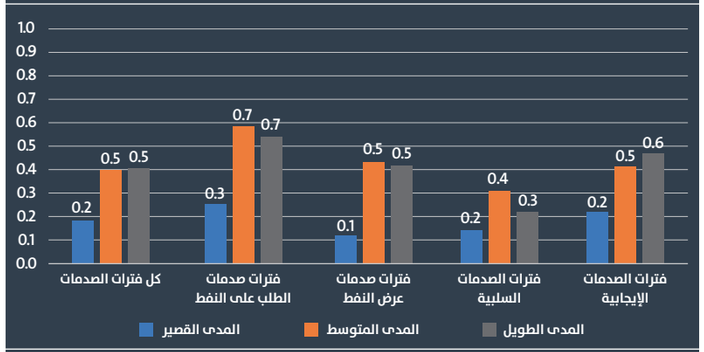

المصدر: المؤلفون

تحذيرات من تضخم الدين العام في المنطقة العربية

حذّر تقرير أممي من زيادة نسبة خدمة الدين الخارجي في البلدان العربية، بعد أن تضخّم الدين العام المستحق من عام 2010 إلى 2023 بمقدار 880 مليار دولار في المنطقة العربية، في حين ارتفعت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنحو 791 مليار دولار. وأوضح تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بعنوان: «آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية»، أن تكلفة الاقتراض من السوق ظلّت أعلى من 5%، بالنسبة إلى الديون بالعملات المحلية والأجنبية في البلدان متوسطة الدخل، في حين ظلّ النمو الاقتصادي دون 3%. وأظهر التقرير أن خدمة الدين الخارجي في البلدان العربية متوسطة الدخل، استحوذت على أكثر من 15% من الإيرادات العامة في عام 2023، مقارنةً بنحو 7% خلال عام 2010، وبلغت رقماً قياسياً هو 40 مليار دولار في عام 2024. ويقدّم التقرير نظرة شاملة على مختلف التدفقات المالية، بما فيها الديون والموارد المحلية والأدوات التمويلية المبتكرة الجديدة، وأشار هنا إلى أن البلدان منخفضة الدخل تجاوزت خدمة الدين لديها المليار دولار خلال عامي 2023-2024. وعلّقت الأمينة التنفيذية لـ«الإسكوا»، رولا دشتي، على التقرير قائلة، إن الاختلافات في أسعار الفائدة على ديون السوق تشير إلى وجود مجال كبير للتوفير، مضيفة أنه «في عام 2023، كان بإمكان البلدان العربية متوسطة الدخل الاحتفاظ بأكثر من 1.8 مليار دولار من مدفوعات الفائدة على ديون السوق إذا طُبّق متوسط سعر الفائدة لاقتصادات الأسواق الناشئة على مستوى العالم».

رولا دشتي الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الإيرادات العامة

ويَرد في التقرير أن إجمالي الإيرادات العامة في المنطقة في المتوسط بلغ 32% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، مقارنة بنسبة 26.5% في المتوسط لاقتصادات الأسواق الناشئة، و35.5% للاقتصادات المتقدمة. وأوضحت رولا دشتي، أنه إذا زادت البلدان العربية متوسطة الدخل حصة ضرائب الدخل الشخصي وضرائب الشركات إلى 6% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المتوسط بالنسبة إلى البلدان متوسطة الدخل على مستوى العالم، يمكنها توليد 14 مليار دولار إضافية، وتوزيع الأعباء الضريبية بشكل أكثر إنصافاً.

بالإضافة إلى تحسين تحصيل الضرائب، أبرز التقرير أنه يمكن توفير أكثر من 120 مليار دولار سنوياً في الحيز المالي الإضافي في البلدان العربية من خلال: توفير 100 مليار دولار بواسطة زيادة كفاءة الإنفاق (بنسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي)، فضلاً عن توفير 4 مليارات دولار في مدفوعات الفائدة في ديون السوق (على أساس حدٍّ أدنى لسعر الفائدة مع معاملة الأقران بالتساوي في عام 2023)، وتوفير 2.5 مليار دولار في خدمة الديون الناتجة عن مقايضتها (بنسبة 25% من خدمة الدين الثنائي في عام 2024)، فضلاً عن توفير 122 مليون دولار في مدفوعات الفائدة عن طريق زيادة حصة الديون الميسرة من الدائنين الرسميين، وتحقيق 127 مليون دولار علاوة خضراء من أدوات التمويل المبتكرة.

برنامج عمل

يطرح التقرير برنامج عمل قابلاً للتنفيذ، يتضمّن استراتيجيات ثلاث؛ هي: تحسين حافظات الديون، وتعزيز كفاءة أُطُر الإيرادات والنفقات العامة، وزيادة استخدام آليات التمويل المبتكرة وأُطُر التمويل المستدام.

واقترح التقرير برنامج عمل مكوناً من 7 نقاط، تمثّلت في:
• تحسين حافظات الديون من خلال الإدارة الحصيفة لها.
• تعزيز القدرة المؤسسية على إدارة الديون.
• تحسين السيولة والتمويل الميسر من خلال إصلاح النظام المالي الدولي.
• تشجيع أدوات التمويل المبتكرة من أجل التنمية المستدامة.
• تحسين الكفاءة في تعبئة الموارد المحلية لتحقيق أقصى قدر من الإيرادات.
• تحسين كفاءة الإنفاق العام لزيادة فاعلية الإنفاق.
• معالجة نقاط الضعف المتعلقة بالديون في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات والبلدان منخفضة الدخل.

تأييد الإصلاحات الاقتصادية الداعمة للنمو يتوقف على التواصل والمشاركة المدنية واكتساب ثقة الجماهير

في مقال نشره كل من (سيلفيا ألبريزيو، برتراند غروس، يو شي) خبراء اقتصاديين في صندوق النقد الدولي في مدونته. قال الاقتصاديون في مقالهم أن الاقتصاد العالمي عالق في حالة من تباطؤ زخم النمو، ويرجع ذلك في المقام الأول لشيخوخة السكان، وضعف استثمارات الأعمال، والاحتكاكات الهيكلية التي تمنع رأس المال والعمالة من التدفق إلى حيث تحققان أقصى إنتاجية لهما. وأوضحوا أنه مع ازدياد حدة الضغوط السكانية وما يقتضيه التحول الأخضر والتحول الرقمي من استثمارات ضخمة وإعادة توزيع الموارد عبر الشركات والصناعات، توشك بعض البلدان على التراجع أكثر عن اللحاق بالركب. وهذا ما يجعل تحديث القواعد التي تصوغ كيفية عمل الاقتصادات حول العالم أكثر إلحاحاً. ورغم اختلاف الأولويات الخاصة بسياسات معينة عبر البلدان، يشترك العديد من الاقتصادات في الحاجة إلى تيسير دخول الأعمال الجديدة إلى أسواقها، ودعم التنافس في توفير السلع والخدمات، وتشجيع العمالة على البقاء في قوة العمل، وتحسين إدماج العمالة المهاجرة. ومع أن مثل هذه الإصلاحات تحتاج إلى تأييد مجتمعي واسع النطاق، فإن حدة السخط العام تصاعدت منذ الأزمة المالية العالمية. وأوضحوا أنه لبناء الثقة والتأييد الشعبي، يتعين على صناع السياسات تحسين التواصل، وإشراك الجماهير عند تصميم الإصلاحات، والإقرار باحتمال احتياج بعض الأفراد للدعم حال تضررهم من الإصلاحات، وفقا لما نوضحه في دراستنا التحليلية الجديدة التي يبرزها أحد الفصول في أحدث إصدار من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

تفهم المقاومة المجتمعية

وقال الاقتصاديون في مقالهم، أنه من خلال البحث في العوامل التي تشكل الاتجاهات الجماهيرية إزاء الإصلاحات، اتضح لنا أن المقاومة تمتد غالباً إلى أبعد من مجرد المصلحة الذاتية الاقتصادية. فالمعتقدات الشخصية والتصورات وغيرهما من العوامل السلوكية تمثل حوالي 80% من تأييد الإصلاحات، وفقاً للمسوح التي أجريناها على أكثر من 12 ألف شخص عبر ستة بلدان ممثلة. وجدير بالاهتمام، أن المعرفة والتصورات الخاطئة عن الحاجة للإصلاح وآثار السياسات هما المتنبئان الرئيسيان بالفروق في تأييد السياسات. وهذا أمر مهم - ومشجع في الوقت نفسه - لأنه يوفر لصناع السياسات مجالاً واضح المعالم للعمل.

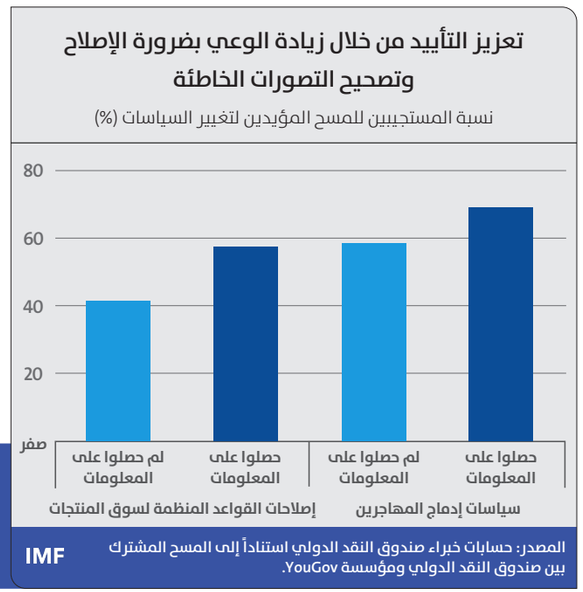

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي استناداً إلى المسح المشترك بين صندوق النقد الدولي ومؤسسة YouGov.

IMF

وأكدوا على أن تصورات توزيع الدخل والعدالة تكتسب كذلك أهمية بالغة. فأكثر ما يقلق معارضي الإصلاح غالباً هو التأثير الواقع على مجتمعاتهم، لا سيما الفئات الأشد

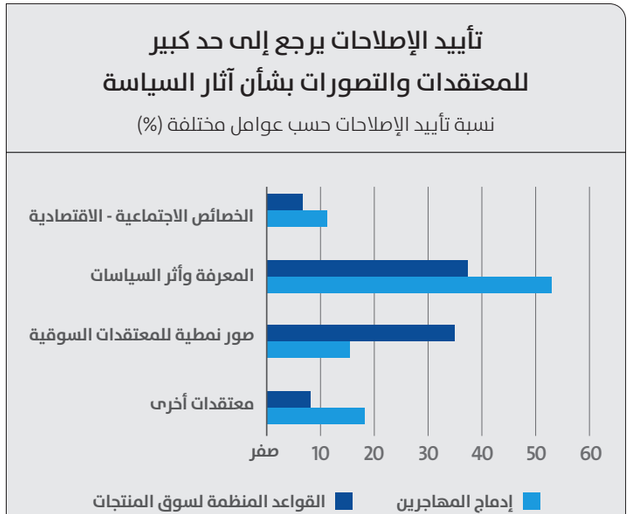

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي استناداً إلى المسح المشترك بين صندوق النقد الدولي ومؤسسة YouGov.

IMF

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني نتائج تحليل الهيمنة الذي يحدد نسبة التباين في التأييد الممنوح للإصلاحات أو السياسات حسب الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية للأفراد ومجموعات مختلفة من المعتقدات والتصورات على أساس نماذج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية. وتستبعد هذه الانحدارات أثر متغير الآثار الثابتة القُطرية ومؤشرات العلاج، حيث لا تظهر مساهماتها. و«المعتقدات الأخرى» في مسح القواعد المنظمة لسوق المنتجات تنطوي على متغيرات الثقة والفساد، والآراء ومستوى الرضا بالمرفق، والآراء حول توزيع الدخل والمساواة. وفي مسح إدماج المهاجرين، تنطوي على متغيرات الثقة العامة العالمية، والاختلاط بالثقافات الأخرى.

ملحوظة: في مسح إصلاحات سوق المنتجات، حصلت المجموعة المُختبرة على معلومات عن تكلفة الوضع الراهن (أي عدم إجراء الإصلاح) والدليل المستند إلى الأبحاث عن أثر هذه الإصلاحات في بلدان أخرى. وفي مسح سياسات إدماج المهاجرين، حصلت المجموعة المُختبرة على معلومات مستندة إلى الأبحاث عن أثر هذه السياسات في بلدان أخرى والآليات التي تحققت من خلال تلك الآثار. أما المجموعة الضابطة في كلا المسحين فلم تحصل على أي معلومات.

تضرراً، أكثر من التأثير عليهم شخصياً. وعلى سبيل المثال، يخشى المعارضون أن تؤدي إصلاحات زيادة دور القطاع الخاص في قطاعي الكهرباء والاتصالات إلى جعل تلك الخدمات بعيدة عن المتناول وتحد من فرصة الشرائح السكانية الأفقر في الحصول عليها. وانعدام الثقة يمكن أن يؤجج معارضة الإصلاحات.

فالذين يعلنون معارضتهم للإصلاحات، حتى في حالة اتخاذ تدابير إضافية لمعالجة مخاوفهم بالشكل الكافي، يستشهدون بانعدام الثقة العام في الأطراف المشاركة ويعربون عن شكوكهم حول قدرة الحكومة على تنفيذ التغييرات في السياسات والتخفيف من الأضرار المحتملة.

استراتيجيات وأدوات لتعزيز التأييد

وأوضحوا أن دراستهم التحليلية تشير إلى أن اعتماد استراتيجية متعددة الجوانب يمكنه التخفيف من المقاومة التي تواجه الإصلاحات الهيكلية:

• المعلومات:

التواصل الفعال هو جوهر استراتيجية الإصلاح الناجحة. وهذا يتعدى مجرد الترويج للإصلاحات. فعلى صناع السياسات تقديم شرح مقنع لضرورة التغيير، والآثار المتوقعة، وكيفية تحقيقها. وقد خلُصت دراستنا إلى أن إتاحة المعلومات الواضحة وغير المتحيزة التي تصحح التصورات الخاطئة تزيد من التأييد الشعبي بدرجة كبيرة. فقد أدت، على سبيل المثال، إلى تغيير آراء 40% من المعارضين لسياسات إدماج المهاجرين في المسح الذي أجريناه.

• المشاركة:

الحوار بين المسؤولين والجمهور ينبغي أن يكون حواراً متبادلاً. فالسماح للجمهور بالمساهمة في صياغة السياسات والتعبير عن مخاوفهم يعزز من الشعور بالمسؤولية المجتمعية عن الإصلاحات، ويزيد من احتمالات تأييد الأفراد للتغييرات المقترحة.

• التخفيف:

الإقرار بأن الإصلاحات قد تلحق الضرر ببعض الفئات ومعالجة تلك الشواغل باتخاذ تدابير للتخفيف من آثارها على نحو يتناسب مع احتياجات تلك الفئات همـا عامـلان ضروريان

استراتيجيات بناء توافق الآراء تعزز كثيراً من فرص تنفيذ الإصلاحات

نسبة احتمالات التنفيذ حسب عوامل مختلفة (%)

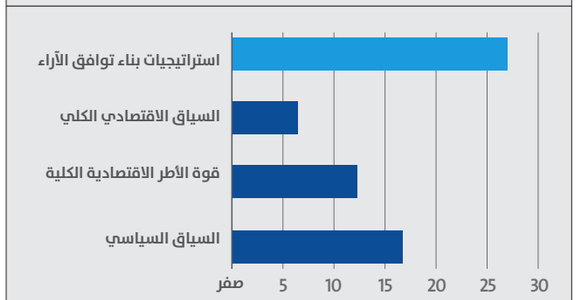

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي IMF

ملحوظة: يوضح هذا الشكل البياني مقدار مساهمة كل من تلك العوامل في احتمالية تنفيذ الإصلاحات. وتمثل الأعمدة متوسطة القوة التنبؤية لكل من تلك العوامل عبر ثلاثة مجالات للإصلاح، هي: تيسير القواعد المنظمة لسوق المنتجات لزيادة التنافس في القطاع الكهرباء، وتوفير الحوافز للمشاركة في سوق العمل بين العمالة الأكبر سناً، وزيادة إدماج العمال المولودين خارج البلد في أسواق العمل. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة المرفق 3 - 2 على شبكة الإنترنت في عدد أكتوبر 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

لاكتساب التأييد الشعبي. وينبغي أن يكون ذلك مترسخاً في الركيزتين السابقتين. فالتدابير التخفيفية مثل الدعم النقدي المؤقت أو برامج التدريب ينبغي أن تسترشد بالحوار المتبادل بين المسؤولين والمواطنين.

• الثقة:

الركيزة الحيوية التي تعتمد عليها الركائز الثلاث السابقة هي الثقة. فالتواصل الفعال يتطلب الثقة في الرسالة وحاملها. ولبناء الثقة في هذه العملية، يتعين البدء مبكراً في المشاركة في احتياجات المواطنين، أي في مرحلة تصميم السياسات. وينبغي أن تعمل آليات تصميم الإصلاحات على طمأنة الجماهير بأن الحكومة سوف تفي بالتزاماتها في تخفيف الآثار عند تنفيذ الإصلاحات.

ومن شأن إنشاء أجهزة حكومية موثوقة ومستقلة للاضطلاع بتحليلات السياسات والتأكد من صحتها أن يكون عاملاً مفيداً على وجه الخصوص. وتمثل إصلاحات الجيل الأول لمكافحة الفساد وتحسين الحوكمة عاملاً أساسياً في استعادة الثقة في المؤسسات.

وأكدوا على أنه ينبغي لصناع السياسات تعزيز مجموعة أدواتهم للبناء على هذه الاستراتيجية وزيادة درجة مقبولية الإصلاحات لدى الجمهور. فالحوار المتبادل مع المواطنين يمكن أن يسترشد بالمنتديات العامة، والبرامج التجريبية، ومسوح استطلاع الرأي. ومن شأن المسوح واسعة النطاق، ومجموعات النقاش المركز، وغيرها من أدوات المشاركة تحديد الشواغل القائمة، وصياغة تدابير التخفيف الكافية، وبناء توافق في الآراء حول الإصلاحات. كذلك من المفترض أن تساهم التطورات الحديثة في تكنولوجيا المشاركة المدنية، مثل المنصات الرقمية للمشاركة المجتمعية، في زيادة مشاركة المواطنين.

كما أكدوا على أن تصميم الإصلاحات الفعالة يقتضي توخي الدقة في التشاور والتواصل وتخفيف الآثار حتى يمكن تعويض الفئات التي قد تتضرر منها. ومن شأن تحسين الأدوات المستخدمة في تشجيع المشاركة أن يساعد على تحسين فهم الناس للمقترحات المطروحة وبناء الثقة الجماهيرية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الحيوية. وينبغي أن تنعكس هذه المبادئ أيضا في مراجعات صندوق النقد الدولي الدورية لبرامجه الاقتصادية، وأعماله الرقابية، ومبادراته لتنمية القدرات.

تفاقم هشاشة النظام المالي العالمي رغم تخفيض أسعار الفائدة وقوة الأسواق

وتحمل المستثمرين للمزيد من المخاطر قد يؤجج مواطن الضعف

في مقال نشره كل من توبياس أدريان, شهريار مالك, جيسون وو خبراء اقتصاديون في صندوق النقد الدولي في مدونته. قال الاقتصاديون في مقالهم حينما يتعلق الأمر بالاستقرار المالي، ينقسم المشهد العالمي إلى قسمين: عوامل قصيرة المدى وعوامل متوسطة المدى. والخبر الجيد أن المخاطر المهددة للاستقرار المالي على المدى القريب لا تزال قيد السيطرة. لماذا؟ لأن الاقتصاد العالمي بات أقرب كثيراً إلى تحقيق الهبوط الهادئ المتوقع. ومع استمرار تراجع التضخم، بدأت البنوك المركزية الرئيسية في تخفيض أسعار فائدتها. ويسهم ذلك في تعزيز أسعار الأصول القوية بالفعل واستمرار انحسار التقلبات عبر الأسواق المالية. وفي الوقت نفسه، يدعو أحدث أعدادنا من تقرير الاستقرار المالي العالمي صناع السياسات إلى مواصلة توخي اليقظة إزاء آفاق المدى المتوسط. ويجدر هنا إلقاء الضوء على شاغلين رئيسيين.

شواغل مستقبلية

أولا، أدى تيسير الأوضاع المالية إلى استمرار نمو مواطن الضعف، مثل المغالاة في تقييم الأصول حول العالم، وارتفاع مستويات الدين الخاص والحكومي، وزيادة اعتماد المؤسسات المالية على الرفع المالي، على سبيل المثال لا الحصر. ومن شأن هذه العوامل جميعها أن تفاقم الصدمات المستقبلية المهددة للنظم المالية. وقد شهدنا تصاعد مواطن الضعف في السابق، ولا سيما قبيل وقوع الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وعادة ما يتراكم الضعف تدريجيا، مما يُفترض أن يتيح لصناع السياسات الوقت اللازم لتصحيح المسار.

أما الشاغل الثاني، فهو الإنفصال بين تصاعد عدم اليقين – لا سيما فيما يتعلق بزيادة المخاطر الجغرافية-السياسية – وتقلبات الأسواق المالية. فقد سجل أحد مؤشرات التقلب القياسية تراجعا هائلا دون مؤشرات المخاطر الجغرافية-السياسية، مما يشير إلى أن أسعار الأصول قد لا تعكس بالكامل التأثير المحتمل للحروب والنزاعات التجارية. ويزيد هذا الانفصال من احتمالات الصدمات، نظرا لأن تصاعد التوترات الجغرافية -السياسية قد يؤدي إلى إثارة موجات بيعية مفاجئة عبر الأسواق المالية ونمو التقلبات مجددا لتواكب حالة عدم اليقين. وفي هذه الحالة، قد تضطر بعض المؤسسات المالية إلى بيع أصولها أو تخفيض الرفع المالي في ميزانياتها العمومية لتلبية طلبات تغطية حساب الهامش أو الالتزام بحدود المخاطر. وفي حين أن هذه الإجراءات قد تحمي المؤسسات الفردية، يمكن أن تؤدي في الواقع إلى تصاعد الموجات البيعية عبر الأسواق.

انفصال مقلق بين ارتفاع المخاطر الجغرافية - السياسية وتدني التقلبات السوقية

التقلبات المالية والمخاطر الجغرافية - السياسية، الفرق بين الدرجات الزائية التاريخية للمؤشرات

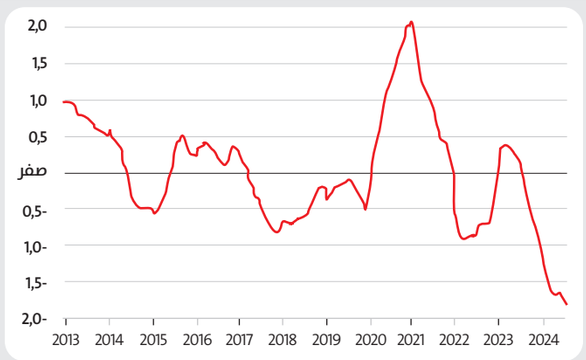

المصدر: مؤسسة Blommberg Finance L.P.، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي IMF

ملحوظة: الشكل البياني المتوسط خلال 12 شهراً للفروق في الدرجات الزائية. ويستند مؤشر عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية إلى دراسة Baker, Bloom and Davis 2016. ويستند مؤشر الجغرافية - السياسية إلى دراسة Caldara and Iaccoviello 2022. وتقلبات الأسواق المالية هي متوسط مؤشر تقلب بورصة شيكاغو لعقود الخيار (مؤشر VIX)، ومؤشر VIX للسندات مرتفعة العائد للشركات، ومؤشر VIX للعملات.

وفي الاضطرابات التي شهدتها الأسواق في أوائل شهر أغسطس لمحة عن هذا السيناريو. فقد أدى تناقص فروق أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة واليابان عقب زيادة أسعار الفائدة التي أعلنها بنك اليابان في أواخر شهر يوليو وضعف تقرير الأجور الأمريكية في أوائل شهر أغسطس إلى ارتفاع سعر صرف الين/الدولار. ونتج عن ذلك بدوره تصفية مفاجئة لعمليات تجارة مناقلة الين بالهامش، كما أثار موجات بيعية عبر أسواق الأسهم. وفي حين سجلت مؤشرات الأسهم الأمريكية تراجعاً هائلاً، انخفض مؤشر نيكي المعياري في اليابان بنسبة 12%، وهو التحرك الأكبر على الإطلاق خلال يوم واحد منذ عام 1987.

وساهمت عوامل أخرى أيضاً في موجة البيع، حيث بدأ المستثمرون في شراء خيارات بيع الأسهم للتحوط ضد الخسائر، مما أدى إلى زيادة تقلبات الأسهم، لا سيما في اليابان والولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أدت زيادة التقلبات إلى تجاوز بعض المؤسسات الاستثمارية لحدود المخاطر، مثل صناديق التحوط وتجار الزخم،

وبالتالي تصاعد حدة البيع. وقد ثبت بالتأكيد أن الضغوط السوقية كانت مؤقتة ولم تهدد الاستقرار المالي، ولكن تحرك المستثمرين الحاد نحو تجنب المخاطر أكد بوضوح كيف لتحول معنويات السوق أن يعجل بتفاقم التقلبات.

وتعد الآفاق الاقتصادية من أهم المتغيرات الأخرى التي ينبغي لصناع السياسات مراعاتها. فإطار النمو المعرض للخطر الذي أعده صندوق النقد الدولي يربط الأوضاع المالية الحالية بتوزيع النتائج الممكنة للنمو المستقبلي، ويعكس بإيجاز تحليلنا الحالي لأوضاع الاستقرار المالي.

ويبدو أن المخاطر المحيطة بالنمو على المدى القريب قد أمكن احتوائها ضمن مستويات معتدلة، حيث تقدر احتمالية انخفاض النمو العالمي دون السيناريو الأساسي لعام 2025 الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي بحوالي 58%.

وعلاوة على ذلك، فإن النتائج الطرفية ليست حادة للغاية نتيجة مواصلة تيسير الأوضاع المالية إلى جانب قوة النمو الائتماني.

ورغم ذلك، على صناع السياسات توخي اليقظة. فنظراً للانفصال الكبير بين حالة عدم اليقين والمخاطر الجغرافية-السياسية وتقلبات الأسواق المالية، يُرجح أن تتصاعد التقلبات على نطاق أوسع. ففي سيناريو تشتد فيه الأوضاع المالية على غرار ما شهدناه في الخامس من أغسطس – وتظل على مستواها لربع عام كامل – تزداد احتمالية تراجع النمو دون السيناريو الأساسي الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى حوالي 75%، وهو ما يعادل الذروة المسجلة خلال أزمة كوفيد، مما يشير إلى أن مخاطر التطورات السلبية قد تسجل ارتفاعاً ملموساً حال تصاعد التقلبات لمواكبة حالة عدم اليقين.

حان وقت التحرك

وبإيجاز، فكلما واصل الاقتصاد العالمي نموه، وفي

ظل تيسير السياسة النقدية، يمكن أن يزداد إقبال المستثمرين على المخاطرة. وبالتالي، يمكن أن تتراكم نقاط الضعف، مثل الديون والرفع المالي، وتتصاعد مخاطر التطورات السلبية في المستقبل.

إذن، ماذا يمكن أن يفعل صناع السياسات؟

في البلدان حيث يستمر ارتفاع التضخم عن مستوياته المستهدفة، ينبغي أن تقاوم البنوك المركزية توقعات المستثمرين مفرطة التفاؤل بشأن تيسير السياسة النقدية. وحيثما قارب أو بلغ التضخم هدفه، ينبغي أن يبدي صناع السياسات انفتاحهم على تسريع وتيرة التيسير، إذا ما أشارت الشواهد إلى قصور التضخم عن هدفه لفترة من الوقت.

وعلى جانب المالية العامة، يشير أحدث عدد من تقرير الراصد المالي إلى أن التصحيحات ينبغي أن تركز على إعادة بناء هوامش الأمان المالي بمصداقية بحيث تظل تكلفة التمويل ضمن الحدود الملائمة.

وعلينا أيضاً إحراز المزيد من التقدم على صعيد السياسات المالية. فالهشاشة الناجمة عن اعتماد المؤسسات غير المصرفية على المزيد من الرفع المالي وتباين آجال الاستحقاق تؤكد على الحاجة إلى دور أكثر فعالية للأجهزة التنظيمية والرقابية. ويتضمن ذلك تنفيذ المعايير المتفق عليها الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي، وتعزيز أطر السياسات الاحترازية الكلية لاحتواء فرط المخاطرة، وجمع المزيد من البيانات لتعزيز الشفافية لصالح المشاركين في الأسواق وصناع السياسات على حد سواء. وعلاوة على ذلك، ينبغي ضمان صلابة الأطراف المقابلة المركزية – التي يتزايد الاعتماد عليها في تسوية المعاملات المالية، على سبيل المثال من خلال توافر السيولة الكافية لتغطية الخسائر المحتملة التي قد تنشأ خلال فترات الضغوط السوقية. وفي الوقت الحالي، يتعين على صناع السياسات مراقبة القسم الثاني من المشهد عن كثب. فرغم أن تحقيق الهبوط الاقتصادي الهادئ لا يزال ضروريا، علينا تعزيز الإجراءات الاستباقية لمنع أوجه الهشاشة المستقبلية.

الاقتصاد العالمي 2025..
تفاؤل حذر وسط تحديات متزايدة

ذكرت العربية أن الاقتصاد العالمي خالف التوقعات في السنوات الأخيرة، ونجح في تفادي الركود الذي كان متوقعاً إلى حد بعيد رغم موجة رفع أسعار الفائدة الأعنف منذ عقود، ووصلت أرباح الشركات مؤخراً إلى مستويات قياسية جديدة، بينما اقتربت الأرباح في أماكن أخرى من ذروتها السابقة. وتوقع «سيتي بنك» في مذكرة بحثية اطلعت عليها «العربية» Business أن يستمر النمو في عامي 2025 و2026، وأن يصاحبه تصاعد في الاضطرابات الجيوسياسية والسياسية.

وقال إن إدارة ترامب في الولايات المتحدة، تستعد لتطبيق سياسات تهدف إلى تسريع النشاط الاقتصادي محلياً، لكنها قد تزيد التوترات خارجياً، وبعض هذه السياسات المثيرة للجدل قد تؤدي أيضاً إلى تفاقم الانقسامات السياسية داخل الولايات المتحدة وخارجها. وتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي نحو 2.9% في عامي 2025 و2026، مقارنة بـ 2.6% في عام 2024، وأن تظل الولايات المتحدة المحرك الرئيسي للنمو، إذ رفع برفع توقعاته للنمو فيها لعام 2025 إلى 2.4%. وقال إن إدارة ترامب في الولايات المتحدة، تستعد لتطبيق سياسات تهدف إلى تسريع

النشاط الاقتصادي محلياً، لكنها قد تزيد التوترات خارجياً، وبعض هذه السياسات المثيرة للجدل قد تؤدي أيضاً إلى تفاقم الانقسامات السياسية داخل الولايات المتحدة وخارجها. وتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي نحو 2.9% في عامي 2025 و2026، مقارنة بـ 2.6% في عام 2024، وأن تظل الولايات المتحدة المحرك الرئيسي للنمو، إذ رفع برفع توقعاته للنمو فيها لعام 2025 إلى 2.4%.

المخاطر المرتبطة بأجندة ترامب

وقال البنك إن الرئيس المنتخب دونالد ترامب سيسعى إلى تعزيز النمو، لكن أجندته لا تخلو من المخاطر فقد يؤدي أي ازدهار في الإنفاق الرأسمالي إلى سوء تخصيص الموارد، وإذا تم تنفيذ التعريفات الجمركية والإجراءات الصارمة ضد الهجرة غير الشرعية، فمن المحتمل أن ترتفع أسعار السلع ويتقلص المعروض من العمالة، مما يؤدي إلى زيادة التضخم، وهو من القضايا الرئيسية التي أثارت اهتمام الناخبين. لكن البنك يعتقد أن سياسات ترامب الداخلية والخارجية قد تختلف بشكل كبير عن خطاباته الانتخابية، وتوقع انخفاض التضخم الأساسي في الولايات المتحدة إلى 2% خلال النصف الأول من العام المقبل، ويرجع ذلك جزئياً إلى قوة الدولار وانخفاض أسعار الواردات.

وقال إن الاحتياطي الفيدرالي قد يتمكن من خفض أسعار الفائدة تدريجياً خلال النصف الأول من عام 2025، لتصل إلى نطاق 3.5-4% في ذلك العام. وذكر أن خفض الفائدة يدعم استمرار نمو أرباح الشركات في الولايات المتحدة وحول العالم، ما يكسر القواعد المعتادة، حيث إن دورات خفض أسعار الفائدة غالباً ما تحدث في فترات انخفاض الأرباح وليس ارتفاعها. وقال إن ترامب قد يفرض تعريفات جمركية بنسبة 60% أو أكثر على الواردات من الصين، كما وعد في حملته الانتخابية، كمناورة تفاوضية لتحقيق أهداف أخرى تتعلق بالصين، وإن الصين قد تواجه ذلك بتدابير انتقامية ضد صادرات الشركات الأميركية. توقع «سيتي بنك» أن يكون النمو ضعيفاً بالنسبة للاتحاد الأوروبي خلال 2025، بسبب اعتماده الكبير على التجارة مع الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تؤدي النزاعات التجارية إلى مخاطر كبيرة للأسواق العالمية.

دورة غير تقليدية

وقال مدير الأصول العالمي «بلاك روك»، إنه عند النظر إلى عام 2024، يتضح لماذا يمكن أن تكون محاولة تطبيق دورة الأعمال التقليدية على البيانات الواردة في الولايات المتحدة مضللة عندما تكون هناك قوى هيكلية تلعب دوراً كبيراً. وأضاف أنه لو كانت هذه دورة تقليدية، لكان من المتوقع أن يتباطأ النمو الأمريكي مع تشديد الظروف المالية وانخفاض التضخم. لكن ذلك لم يحدث، فالتضخم انخفض، ولكن النمو استمر، بحسب مذكرة بحثية اطلعت عليها «العربية Business». وقال إن الظروف المالية شهدت تيسيراً منذ أواخر عام 2022 – حتى قبل أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة – مع ارتفاع الأسهم الأمريكية بشكل كبير، في ظل عودة الأسواق إلى طبيعتها بعد الجائحة، سواء في السلع أو العمل، وارتفاع غير متوقع في الهجرة. وأوضح أن هذا الارتفاع في الهجرة ساهم في زيادة القوة العاملة، مما يفسر الارتفاع الطفيف في معدل البطالة الأميركي، ولم يكن ذلك مؤشراً تقليدياً على تباطؤ النمو كما اعتقدت الأسواق في البداية.

وشدد أن هذه نقطة مهمة يجب أخذها في الاعتبار لعام 2025، حيث إن الأسواق لا تزال عرضة لارتكاب نفس الخطأ. وأشار إلى أن الأسواق أصبحت أكثر حساسية للمفاجآت في البيانات مقارنة بالماضي، حيث باتت الأصول طويلة الأجل تتفاعل بشكل مفرط، ما يعزز التقلبات. وتوقع استمرار الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة، نتيجة

لتزايد التجزئة الجيوسياسية والإنفاق الكبير على تطوير الذكاء الإصطناعي والانتقال إلى الطاقة منخفضة الكربون.

ورجح أن شيخوخة القوى العاملة قد يبدأ أثرها في الظهور مع تباطؤ الهجرة، ما يؤدي إلى استمرار نمو الأجور عند مستويات مرتفعة تمنع التضخم من العودة إلى هدف الاحتياطي الفيدرالي البالغ 2%. واستبعد أن يدخل الاحتياطي الفيدرالي في دورة خفض تقليدية لأسعار الفائدة، فرغم أنه يرى أن النمو قد يتباطأ في الولايات المتحدة قليلاً، لكن مع بقاء التضخم فوق الهدف، لن يكون هناك مجالاً كبيراً لخفض الفائدة إلى ما دون 4%.

التضخم الهيكلي

وضع بنك «HSBC» سيناريوهين للعام المقبل، وقال إن أرجحهم هو سيناريو النمو المعتدل عالميًا مع استمرار المخاوف بشأن التضخم، ما يؤدي إلى تخفيضات محدودة في أسعار الفائدة من البنوك المركزية. وقال إنه في الولايات المتحدة، قد يكون هناك تخفيضات انتقائية للتعريفات الجمركية مع تخفيضات ضريبية من الحكومة الجديدة. وأشار إلى أن السيناريو الثاني يفترض سياسات مالية وتجارية أكثر عدوانية، إذ يمكن أن يؤدي تحفيز مالي وتجاري أكبر إلى تعزيز النمو الأميركي على المدى القصير، لكنه قد يزيد من الضغوط التضخمية، مما يستلزم سياسات نقدية أكثر تشدداً. قد تواجه الاقتصادات الناشئة تحديات أكبر، خاصة تلك التي تعتمد على الطلب الأمريكي. ولفت إلى أن التضخم الهيكلي المرتفع يمثل تحدياً للبنوك المركزية، التي قد تكون مقيدة في قدرتها على خفض أسعار الفائدة، ما قد يثقل كاهل النمو والأرباح، مع استمرار تحول أنماط النمو عالمياً. ولفت إلى أنه في الولايات المتحدة، بدأ النمو في التباطؤ ومن المتوقع أن يهدأ أكثر في عام 2025، مما يشير إلى نهاية مرحلة «الاستثنائية» بعد الجائحة. وذكر أنه مع تصاعد التوترات الجيوسياسية وزيادة الحمائية، تتجه الاقتصادات العالمية نحو مزيد من التقلب والتجزؤ، ويؤدي ذلك إلى نظام تضخم أعلى وأكثر تقلباً، حيث تعيد سلاسل التوريد تنظيم نفسها نحو مواقع إنتاج أكثر تكلفة، كما أن انخفاض التعاون الأمني الدولي سيدفع الحكومات إلى زيادة الإنفاق على الدفاع، مما يزيد من الضغط على المالية العامة.

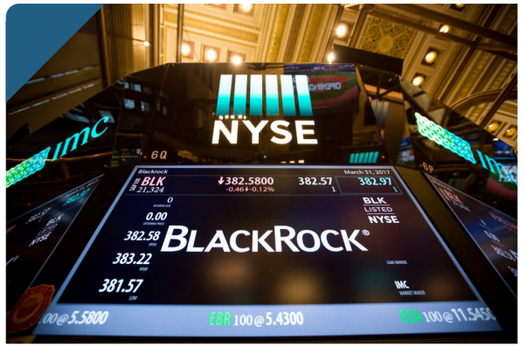

هبوط ناعم

توقع دويتشه بنك أن يستمر سيناريو الهبوط الناعم للولايات المتحدة، إذ يرى أن النمو القوي للاقتصاد الأميركي سيستمر في عام 2025، فرغم تباطؤ سوق العمل، لا توجد مؤشرات على ركود وشيك. ولفت إلى أن خطط ترامب المُحفزة للنمو من المرجح أن تدخل حيز التنفيذ في ظل أن الأغلبية للجمهوريين في الكونغرس، ما يرفع نمو الاقتصاد الأميركي إلى 2% في 2025 و2.2% في 2026. وقال إنه مع التعافي المتواضع ونمو الإنتاجية المحتمل من المتوقع أن تسجل منطقة اليورو نمواً بنسبة 0.9% في 2025، مدعوماً بأسواق عمل قوية وارتفاع الأجور الحقيقية، مع تخفيض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بشكل تدريجي. ولفت إلى أنه لتحقيق نمو طويل الأجل، تحتاج أوروبا إلى استثمارات في البنية التحتية والتقنيات الجديدة، مع تطبيقها عبر الدول والقطاعات.

ويرى البنك أن آسيا ستكون محرك النمو العالمي في 2025، رغم استمرار أزمة العقارات في الصين، ومشاكل مثل شيخوخة السكان وديون الحكومات المحلية، إذ يتوقع دعماً حكومياً إضافياً للتقنيات الرئيسية مثل أشباه الموصلات والطاقة المتجددة. كما يتوقع أن تستمر الصين في تقليل اعتمادها على الصادرات إلى الولايات المتحدة، مع تعزيز العلاقات التجارية مع الهند وجنوب شرق آسيا. وقدر أن ينمو اقتصاد الهند، بنسبة 6.5% في 2025، مما يجعلها في صدارة دول مجموعة العشرين، وأن تستفيد اليابان من انتعاش استهلاكها الخاص ونمو صادراتها إلى الاقتصادات الآسيوية النامية. وتوقع أن تخفف البنوك المركزية سياساتها النقدية مع اقتراب معدلات التضخم من الهدف

البالغ 2% في منطقة اليورو واليابان، أما في الولايات المتحدة، فقد تستقر معدلات التضخم عند 2.4%، مما يدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى تخفيض أسعار الفائدة بحذر.

استراتيجيات للنمو في ظل الفوضى

قال سيتي بنك إنه لتوجيه الاستثمارات وسط هذه الفوضى، فإن هناك فرصاً لتحقيق عوائد معقولة على المدى الطويل، ولكن مع ضرورة تنويع المحافظ الاستثمارية عالمياً، وأوصى بالمحافظة على توزيع الاستثمارات على جميع فئات الأصول وفقاً لخطة استثمار طويلة الأجل. وكشف أن هناك قيمة في الاستثمار في القطاعات المتعلقة بالأمن الاقتصادي وسلاسل التوريد، مثل الطاقة التقليدية والتكنولوجيا والدفاع والأمن السيبراني، كما أن تقدم الذكاء الإصطناعي قد يعزز الإنتاجية ويغير قواعد اللعبة في الاقتصاد العالمي.

وقال مدير الأصول «بلاك روك» إن بيئة الاستثمار الحالية تتسم بتحولات كبرى، مما يجعل الأسواق مسؤولة بشكل أكبر عن فرض الانضباط. وستكون الأسواق المالية في قلب هذا التحول، الذي يتطلب استثمارات ضخمة بدأت في التدفق بالفعل. وأشار إلى ان شركات التكنولوجيا الكبرى تتنافس مع الحكومة الأميركية في الإنفاق على البحث والتطوير، لكن الأمر لا يقتصر فقط على الذكاء الإصطناعي وبناء مراكز البيانات، بل يشمل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة – مثل مزارع الطاقة الشمسية، وشبكات الكهرباء، والنفط والغاز – والذي يتطلب استثمارات تصل إلى 3.5 تريليون دولار سنوياً خلال هذا العقد، وفقاً لمعهد بلاك روك للاستثمار.

ويرى مدير الأصول العالمي أن الأسواق الخاصة تلعب دوراً محورياً في هذا التحول، حيث توفر فرصاً استثمارية فريدة لا تستطيع الأسواق العامة تمويلها بالكامل، على سبيل المثال، يمكن للأسواق الخاصة أن تتيح الاستثمار في الشركات الناشئة التي تقود تبني الذكاء الإصطناعي، أو في مشاريع البنية التحتية الحيوية. أضاف: «نعتقد أن المستقبل المالي سيتشكل بشكل متزايد من خلال المقرضين غير المصرفيين الذين يمولون هذه المشاريع واسعة النطاق، وهو ما يفسر توقعات تضاعف الأصول المدارة في الأسواق الخاصة بحلول عام 2029 مقارنة بمستويات 2023».

وقال بنك «HSBC» إنه مع التقييمات المرتفعة، قد تشهد الأسهم الأميركية تحولاً نحو القطاعات المهملة أو الدفاعية التي يمكن أن تستفيد من الإجراءات السياسية، مثل القطاع المالي والصناعي. ولفت إلى أن العوائد تتجه إلى الاعتماد بشكل أكبر على مكونات الدخل بدلاً من التقدير الرأسمالي، ما يجعل الأصول ذات الأجل القصير مثل الأوراق المالية المدعومة بالأصول جذابة، وأن الأصول البديلة مثل الائتمان الخاص تقدم فرصاً تنويعية، خاصة مع استمرار الضغوط التضخمية.

توقع دويتشه بنك أن تستمر أسواق السندات في الولايات المتحدة وأوروبا في جذب المستثمرين في 2025، مع استمرار تقلبات السوق، متوقعاً أن تصل عوائد السندات الحكومية الأميركية ذات العشر سنوات إلى 4.50%، بينما ستبلغ عوائد السندات الألمانية ذات العشر سنوات 2.20%.

الأسواق الناشئة

يرى بنك «HSBC» أن آفاق الأسواق الناشئة والأسواق الحدودية، باتت متغيرة، مع تلاشي اعتمادها التاريخي على الاقتصاد الأميركي والسياسة النقدية للولايات المتحدة. وتوقع أن تتسع الفجوة في النمو بين الأسواق الناشئة مقارنة بالدول المتقدمة، بما ما يدعم أداء الأصول في هذه الأسواق، لكنه حذر أن التحديات تظل قائمة، مثل قوة الدولار والاعتماد على تحفيز الاقتصاد الصيني، والتوترات الجيوسياسية. ورجح أن تستفيد الأسواق الناشئة من نمو أقوى وتقييمات جذابة، خاصة في آسيا والاقتصادات الحدودية.

محمود محيي الدين:

عدة أسباب تؤجل ظهور بدائل للدولار في المعاملات الدولية

قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية الدكتور محمود محيي الدين، إن المقارنة بين البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي قد تكون مفيدة، حيث إن الأول ليس له إلا هدف وحيد وهو السيطرة على التضخم أما «الفيدرالي» فيستهدف النمو ومحاربة التضخم أيضاً. وأشار في مقابلة مع «العربية Business» إلى ما ذكرته رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد من أن هناك حدودا في النهاية لفاعلية السياسة النقدية بإبقائها بشكل مقيد للسيطرة على معدل التضخم فحتى إذا ما كان البنك المركزي الأوروبي معنياً فقط بهذا الموضوع فإن هناك حدوداً لفاعلية استمرار ارتفاع أسعار الفائدة.

وأضاف أنه كان من المعلوم أيضا وجود اتجاه داخل مجلس إدارة البنك المركزي الأوروبي لمزيد من التخفيض عن 25 نقطة أساس لتصل 50 نقطة ولكنهم توافقوا على 25 نقطة مع إشارة لمزيد من التخفيض مراعاة لأمرين، الأول صحيح أن التضخم هو الهدف الأول ولكن يأتي في الإطار الاقتصادي العام مثلما حدث للاقتصاد الفرنسي من تخفيض لتقييمه أيضاً الاقتصاد الألماني ما زال يحتاج إلى مزيد من الدفع وباقي الاقتصادات الأوروبية معدل نموها المتوقع وفقا لما صدر عن البنك المركزي الأوروبي نفسه تم تخفيضه من 1.3 إلى 1.1% للعام المقبل 2025 وبتخفيضات أخرى في التوقعات للعامين التاليين.

وتابع محيي الدين «يوجد عنصر آخر شديد الأهمية وهو ما يمكن أن يأتي من الجانب الأميركي كشريك تجاري أكبر للاتحاد الأوروبي مع احتمالات كبيرة جداً للتخفيض في سعر الفائدة الفيدرالية في يوم 18 ديسمبر كما أن كل قرار البنك المركزي الأوروبي الأخير بخفض الفائدة، كما صرحت لاغارد لم يدخل بعد في اعتباره احتمالات لرفع التعريفة الجمركية على الواردات الأوروبية لأميركا وبالتالي هناك عدة أمور جعلت هذا القرار بالتخفيض هو القرار الملائم في ظل هذه التغيرات في الإطار الأوروبي وأيضا فيما يمكن أن انتظاره من البنك الفيدرالي في خلال اليومين المقبلين».

انسجام الفيدرالي مع الأسواق

وذكر محيي الدين أن الفيدرالي الأميركي استعاد انسجامه مع الأسواق وتوقعاتها بعد فترة طويلة من التشتت في الإشارات وبالتالي ما حظي به مؤخراً البنك الفيدرالي من أن توقعات السوق بيتم ترجمتها لأنها واضحة تسير في الاتجاه العام وفقاً للهدف المعلن للسيطرة على التضخم عند حدود 2% مع أيضاً وضع الاعتبار لمعدلات النمو الاقتصادي الأميركي التي شهدت تعافياً وإشارات أيضاً بأنه قد خرج من مخاوف الركود.

وبالتالي، القرار الذي تتوقعه الأسواق من ناحية والخبراء من ناحية أخرى وأميل إلى ذلك أن يكون التخفيض هو الاحتمال الأكبر بعد ذلك سيكون هناك تجديد للاختبار الذي أعتقد البنك الفيدرالي سوف ينجح فيه لموضوع استقلاله في اتخاذ القرار باعتبار أنه مسؤول دستوريا وقانونا عن إجراءات السياسة النقدية وأتصور أنه سيستمر في هذا المسار.

تأثير الفائدة الأميركية

وقال إن التأثير الكبير لتغيرات سعر الفائدة في الولايات المتحدة يتركز على خمسة أمور: الأول بالنسبة لبطاقات الائتمان، والثاني بالنسبة للتمويل العقاري، والثالث قروض السيارات، والرابع قروض التعليم، والخامس بالنسبة للمدخرات، وكل المؤشرات للأسواق الخمسة الأسرع تأثيراً بتغيرات أسعار الفائدة بالفعل وظّفت توقعاتها على هذا التخفيض المحتمل. وأضاف «العالم ينتظر ما سيأتي به الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب عندما يتولى السلطة، وأتصور أن هناك أمر مهم جداً أنه رغم التلويح باستخدام سلاح التعريفة الجمركية ضد الشركاء والغرماء التجاريين، والأمور الأخرى التقييدية من أجل إنعاش الاقتصاد الأميركي بشكل أكبر كل هذه الأمور سوف تكون محل اختبار باعتبار أساسي».

التضخم ومستوى المعيشة

وقال إن البنوك المركزية بما في ذلك البنك الفيدرالي تتقبل التهاني الآن أنها خفضت التضخم، ولكن الارتفاع في مستوى المعيشة ما زال أقل من المستوى وهناك توقعات بأنه يجب على الاقتصاد بالتعاون ما بين البنك المركزي وأيضا مع الحكومة أن يتعاملوا معاً حتى يتحسن مستوى المعيشة وبالتالي تظهر الحاجة إلى قدر من التنسيق الأعلى بين السياسة النقدية من ناحية والسياسة المالية العامة.

لا أعتقد أن كل ما صرح به أثناء الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب من زيادة في التعريفة الجمركية سوف يتحقق على النحو الذي أعلن لأنه سوف تكون آثار تضخمية سيشعر بها المستهلك الأميركي بينما في ذلك التعريفة الجمركية المفترض أنها توجه للأوروبيين وحتى للصينيين وفق محيي الدين.

وقال إن دعوة ترامب للرئيس الصيني شي جين بينغ على حفل تنصيبه بالولايات المتحدة يأتي متسقا مع ما وجدناها من قبل من سياسة الرئيس ترامب أنه في نفس الوقت الذي تكون هناك فيه بعض الإشارات السلبية قد تحدث بعض المفاجآت الإيجابية، وباعتباري منتمي للأمم المتحدة محب للسلام والتعاون أتمنى أن تكون هذه إشارة لبداية من بدايات التعاون بين الاقتصادين الأكبر.

الدكتور محمود محيي الدين / المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية

البحث عن بدائل للدولار

وأضاف محيي الدين أن الناس ليست في حاجة لترهيب حتى تستخدم الدولار و رغم البحث عن البديل لفترة طويلة إلا أن جموع المتعاملين مع الدولار ما زالوا مقبلين عليه لأسباب أولها أولا ما قاله الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا بأن الناس اعتادت على الدولار لفترة رغم مشاكله الأمر الثاني أن البديل غير جاهز وهذا كلام أهم من الاقتصاديين المتابعين لهذا الموضوع أن المصداقية النسبية للعملة ما زال الدولار مستحوذا عليها، الأمر الآخر وهو ما أكدته وزيرة الخزانة الأميركية الحالية جانيت يلين بأنه ما الأسواق العميقة والقدرة على التعامل في إطار حماية الحقوق ما زالت في صف الدولار الأميركي.

وذكر أن الأسباب السابقة لن تقلل أبدا من إمكانية البحث المستمر عن البديل للدولار عبر التبادل بعملات محلية بين البلدان وبعضها البعض أو باستخدام الذهب وهناك بعض الاتجاهات لعملات أو أصول مشفرة أو غير ذلك، ولكن هذا الأمر لن يأتي بقرار، ولكن يكمه مدى تجاوب السوق وتغيرات الاقتصاد كما حدث تاريخيا حيث كانت العملة الهولندية «الغيلدر» هي العملة الدولية الأولى ثم اختفت وحل محلها الاسترليني ثم تراجع وحل الدولار وهذا التطور يأخذ وقته.

مدفوعة بارتفاع سنوي استثنائي
لقيمة تداولات العقار الاستثماري الأعلى منذ 2019

«بيتك»: 940.9 مليون دينار التداولات العقارية بزيادة 3.8% في الربع الثالث

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك) إن قيمة التداولات العقارية في الكويت ارتفعت خلال الربع الثالث من 2024 لتسجل أعلى مستوياتها منذ منتصف 2022، وفق البيانات الشهرية المجمعة الصادرة عن وزارة العدل، حيث وصلت قيمتها إلى 940.9 مليون دينار، بزيادة 3.8% عن الربع الثاني، كما تعد أعلى بنسبة 31.3% على أساس سنوي مدفوعة بارتفاع سنوي استثنائي لقيمة تداولات العقار الاستثماري التي وصلت إلى أعلى مستوى منذ منتصف عام 2019، مع ارتفاع ملحوظ لقيمة تداولات العقار التجاري، فيما ارتفعت قيمة تداولات السكن الخاص بنسبة أقل، وشهدت التداولات على فئة عقارات الشريط الساحلي نشاطاً ملحوظاً خلال الربع الثالث 2024، كما تضاعفت قيمة التداولات على العقارات الحرفية والقسائم الصناعية ووصلت لمستوى استثنائي كذلك.

وأوضح التقرير أن قيمة التداولات في الربع الثالث من عام 2024 زادت في الوقت الذي تشهد الودائع والمدخرات لدى البنوك زيادة أقل، في ظل قرار الاحتياطي الأمريكي تخفيض سعر الفائدة والظروف الاقتصادية المحيطة أعلن بنك الكويت المركزي في شهر سبتمبر عن خفض سعر الخصم إلى 4% وهو التخفيض الأول بعد أربع سنوات استخدم فيها سياسته النقدية المتشددة للحد من مستوى التضخم، وربما اتجهت بعض السيولة المتاحة فيما سبق نحو قنوات الادخار في ظل جاذبية المدخرات وارتفاع معدلات العوائد على الودائع، وفي ظل استمرار الارتفاع في الأصول النقدية ومنها الذهب يتجه الأفراد إلى الاستثمار والادخار فيها، إضافة إلى توجيه بعض هذه السيولة إلى قنوات استثمارية منها الأسهم للاستفادة من الأرباح التي حققتها بعض الشركات المدرجة في بورصة الكويت.

وأشار التقرير إلى ارتفاع عدد صفقات التداولات العقارية في الربع الثالث من عام 2024 مسجلة 1,275 صفقة بنسبة وبنسبة 18.7% على أساس سنوي، وقد انخفض مؤشر متوسط قيمة الصفقة العقارية الإجمالية إلى 738 ألف دينار في الربع الثالث بنسبة كبيرة قدرها 16.9% عن الربع الثاني، إلا إنه يعد أعلى بنسبة 10.6% على أساس سنوي، وقد ارتفع الطلب على القطاع العقاري مدفوعاً بارتفاع ربع سنوي في عدد تداولات السكن الخاص والاستثماري، فيما انخفض الطلب على العقار التجاري متمثلاً في تراجع عدد الصفقات المسجلة عليه عن الربع الثاني وسجل الطلب على الشريط الساحلي 6 صفقات، كما زاد الطلب على العقار الصناعي والحرفي عن الربع الثاني 2024.

وقال التقرير اقتربت تداولات السكن الخاص من 383.7 مليون دينار في الربع الثالث 2024 بزيادة بنسبة 13.9% عن الربع السابق له، مع ارتفاع الطلب عليه إلى 895 صفقة بنسبة 25.9% لنفس الفترة، فيما اقتربت تداولات العقار الاستثماري من 317.1 مليون دينار في الربع الثالث مرتفعة بنسبة 39.1% مع ارتفاع ربع سنوي للطلب عليه إلى 327 صفقة بنسبة 29.8%، في حين انخفضت قيمة التداولات في العقار التجاري مقتربة من 155.5 مليون دينار بانخفاض نسبته 47% عن مستواه الاستثنائي في الربع الثاني مع تراجع الطلب على العقار التجاري إلى 29 صفقة أي بانخفاض 38.3% عن عددها المرتفع في الربع الثاني. وشهد الطلب على فئة عقارات الشريط الساحلي مستوى مرتفعا، إضافة إلى مستوى ملحوظ على تداولت فئة العقارات الحرفية والصناعية والمعارض.

قيمة التداولات القطاعات العقارية

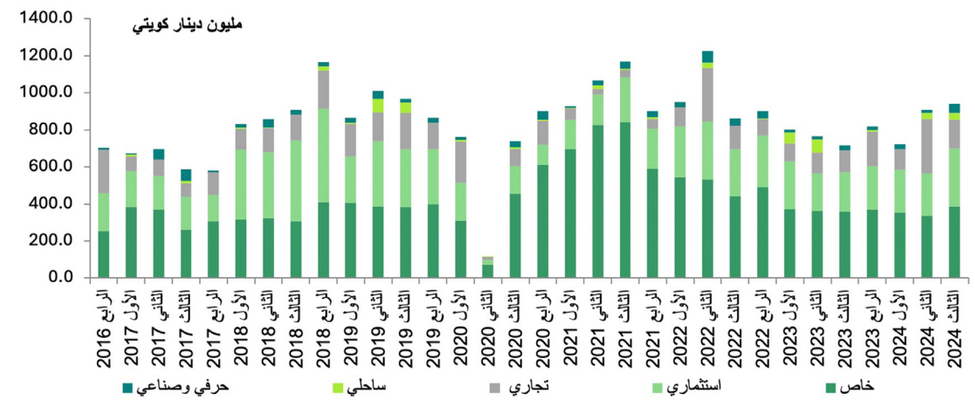

المصدر: وزارة العدل - بيت التمويل الكويتي

اتجاهات السوق:

انخفضت أسعار السكن الخاص بنهاية الربع الثالث 2024 بتراجع طفيف نسبته 0.5% عن الربع الثاني مع انخفاض سنوي نسبته 3.3%. في حين ارتفعت مستويات الأسعار في العقار الاستثماري بنسبة 0.5% على أساس ربع سنوي للربع الثاني على التوالي، فيما سجلت زيادة سنوية نسبتها 3.3%. وارتفعت الأسعار في العقار التجاري في الربع الثالث بنسبة 1.2% على أساس ربع سنوي في ظل ما تم إدراجه من معدلات جديدة لمساحات تجارية يتم تداولها في السوق العقاري.

لم تسجل مستويات الأسعار في مناطق الشاليهات بنهاية الربع الثالث تغيراً ربع سنوي، في ظل استقرار أسعارها عند نفس المستوى منذ بداية عام 2022. في حين انخفض متوسط السعر في منطقة صباح الأحمد البحرية على أساس ربع سنوي وهي تصنف من فئة العقارات المطلة على الشريط الساحلي والشاليهات في قطاع السكن الخاص وفق بيانات إدارة التسجيل والتوثيق في وزارة العدل، واضحت من الأماكن المرغوبة مع سعي المشترين إلى البحث عن مساحات أكبر وأماكن أكثر ترفيهاً، ولم يسجل متوسط السعر في مناطق الشاليهات تغيراً على أساس سنوي، ولم تسجل شاليهات منطقة بنيدر التي تعد الأعلى أسعاراً على مستوى المناطق الساحلية تغيراً ربع سنوي، كذلك استقرت مستويات الأسعار في مناطق شاليهات النويصيب دون تغير ربع سنوي بنهاية الربع الثالث وهي من أدنى المناطق الساحلية أسعاراً في محافظة الأحمدي.

تحركات الأسعار في المناطق المختلفة:

انخفضت مستويات الأسعار في أغلب المناطق السكنية بنهاية الربع الثالث 2024 على أساس ربع سنوي، إذ انخفضت في محافظة العاصمة بشكل طفيف، كذلك في مناطق محافظة حولي بنسبة أعلى قليلاً.

انخفضت الأسعار في محافظة الفروانية بنسبة 1.6% عن الربع الثاني في ظل تراجع لأغلب مناطق المحافظة، منها منطقة الفردوس التي تراجعت بنسبة 2.2% ومنطقة صباح الناصر بحدود 2.0% تليها جليب الشيوخ التي تراجعت بحدود 1.8%، وفي مبارك الكبير انخفض متوسط السعر بحدود 1.0% عن الربع الثاني 2024 مدفوعاً بانخفاض طفيف لأغلب مناطق المحافظة بنسب لم تتجاوز 1.7% منها المسايل والقصور التي انخفضت بتلك النسبة.

وفي محافظة الأحمدي انخفضت مستويات الأسعار بنسبة طفيفة قدرها 0.9% على أساس ربع سنوي مع تراجع طفيف لأغلب مناطقها السكنية منها

مناطق الظهر والعقيلة وفهد الأحمد. في حين انخفض متوسط السعر في محافظة الجهراء بنسبة 1.5% عن الربع الثاني 2024 مع تراجع محدود لأغلب المناطق منها منطقة الواحة بنسبة 2.5% تليها منطقة العيون بحدود 2.4% والجهراء بنسبة 2.0% عن الربع الثاني.

ارتفع متوسط السعر في العقار الاستثماري للربع الثاني على التوالي بذات النسبة أي 0.5% على مستوى المحافظات على أساس ربع سنوي وشهد زيادة سنوية نسبتها 3.3%، وارتفعت الأسعار في العقارات الاستثمارية بنسبة طفيفة لمعظم مناطق المحافظات منها مناطق بنيد القار والسالمية والجابرية مقارنة بالربع الثاني، في حين استقرت الأسعار في بعض المناطق الاستثمارية بالمحافظات منها منطقة المقوع الشرقي والفروانية وفي مناطق أخرى منها الفحيحيل والمنقف والجهراء على أساس ربع سنوي، بالتالي ارتفعت الأسعار على أساس سنوي بشكل محدود في بعض المناطق منها منطقة المقوع الشرقي بحدود 4.6% على أساس سنوي مدفوعة برغبة بعض المستثمرين لتأجير وحداته بأنشطة مهنية إدارية، وفي السالمية بنسبة 5.7%، في حين لم تشهد الأسعار تغيراً سنوياً في الأماكن الاستثمارية كما في المواقع التجارية في مناطق المنقف والفحيحيل والفنطاس.

ارتفع متوسط سعر المتر التجاري على مستوى المحافظات بنهاية الربع الثالث 2024 على أساس ربع سنوي بنسبة 1.2% عن الربع الثاني في ظل إدراج معدلات جديدة لمساحات تجارية يتم تداولها في السوق العقاري، فيما استقر متوسط السعر في العقار الصناعي دون تغير على أساس ربع سنوي فيما انخفض بنسبة 1.5% على أساس سنوي، واستقر متوسط السعر في الأماكن الحرفية بنهاية الربع الثالث دون تغير على أساس ربع سنوي في حين ارتفع 1.2% على أساس سنوي.

فيما يخص متوسط السعر في فئات العقار المختلفة بنهاية الربع الثالث 2024، انخفض متوسط سعر المتر المربع المحسوب على أساس المناطق السكنية على مستوى دولة الكويت إلى حدود 1,039 دينار لعقار السكن الخاص بنسبة 0.5% عن الربع الثاني، وفي العقار الاستثماري يصل متوسط سعر المتر 1,646 دينار بزيادة ربع سنوية نسبتها 0.5%، ويصل متوسط السعر في العقار التجاري على مستوى المناطق التجارية إلى 4,693 دينار للمتر المربع بزيادة ربع سنوية نسبتها 1.2% بعد إضافة مستويات الأسعار في أماكن تجارية لم تكن محسوبة من قبل. في حين يصل في العقار الصناعي إلى 897 دينار وفي العقار الحرفي يبلغ المتوسط 2,922 دينار بنهاية الربع الثالث 2024.

الشركات العشر الأعلى انخفاضاً

خسرت نحو 1.2 مليار دينار أو ما نسبته 34.1% من قيمتها الرأسمالية

قال تقرير «الشال» أنه تم إلقاء نظرة على أداء عينات من الشركات المدرجة من زاوية شدة التغير الذي طال قيمتها السوقية، أي الشركات العشر الأعلى ارتفاعاً في قيمتها الرأسمالية – السوقية، والعشر الأعلى انخفاضاً في قيمتها الرأسمالية.

الشركات العشر الأعلى انخفاضاً في القيمة الرأسمالية

راوحت خسائر الشركات العشر الأعلى انخفاضاً في قيمتها الرأسمالية ما بين -13.3% لأدناها وهي الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (أوريدو)، و-68.2% لشركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات والتي باتت تحت التصفية، ويعرض لها الجدول المرافق.

الشركات الأعلى انخفاضاً في القيمة الرأسمالية			
الشركة / القيمة السوقية د.ك	نهاية عام 2023	26 ديسمبر 2024	التغير
الوطنية للاتصالات المتنقلة	609,914,188	528,725,940	-13.3%
هيومن سوفت القابضة	434,177,421	365,888,447	-15.7%
حيات للاتصالات	7,286,513	6,093,551	-16.4%
التقدم التكنولوجي	70,350,000	58,350,000	-17.1%
دار الثريا العقارية	19,045,000	15,675,500	-17.7%
منشآت للمشاريع العقارية	49,266,000	38,962,000	-20.9%
طيران الجزيرة	305,580,000	225,060,000	-26.3%
مجموعة الخليج للتامين	533,452,006	360,080,104	-32.5%
أجيليتي للمخازن العمومية	1,299,142,322	653,399,675	-49.7%
ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات	171,376,775	54,499,984	-68.2%
الإجمالـــي	**3,499,590,225**	**2,306,735,200**	**-34.1%**

الشركات العشر الخاسرة خليط من شركات صغيرة ومتوسطة وكبيرة، كانت مساهمتها في القيمة الرأسمالية لكل شركات البورصة كما في نهاية عام 2023 البالغة حينها نحو 40.4 مليار دينار كويتي، نحو 8.7%، أو بقيمة بحدود 3.5 مليار دينار كويتي، هبطت تلك المساهمة إلى 5.3% من قيمة شركات البورصة كما في نهاية يوم 26 ديسمبر 2024، وبلغت قيمتها الرأسمالية نحو 2.3 مليار دينار كويتي.

ضمن قائمة الشركات العشر الأعلى انخفاضاً في القيمة الرأسمالية ثلاث شركات كبرى كانت قيمتها الرأسمالية تفوق نصف المليار دينار كويتي كما في نهاية عام 2023، أو بحدود قيمة أو أعلى للشركة الواحدة ضمنها، من كل قيمة الشركات العشر الأعلى ارتفاعاً، أكبرها «أجيليتي» التي بلغت قيمتها الرأسمالية في نهاية عام 2023 نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وفقدت نحو -49.7% أو أقل قليلاً من نصف قيمتها كما في نهاية الأسبوع الفائت عندما بلغت قيمتها 653.4 مليون دينار كويتي. وخسرت تلك الشركات العشر مجتمعة نحو 1.2 مليار دينار كويتي أو ما نسبته -34.1% من قيمتها الرأسمالية كما في نهاية الخميس الفائت، وواضح ذلك الفرق الكبير بين ما أضافته أعلى عشر شركات ارتفاعاً في القيمة الرأسمالية للبورصة وكان بحدود 472.3 مليون دينار كويتي، وما خصمته من القيمة الرأسمالية لشركات البورصة تلك الشركات العشر الأعلى خسارة البالغ، كما ذكرنا، نحو 1.2 مليار دينار كويتي.

وحصدت الشركات العشر الأعلى انخفاضاً في قيمتها الرأسمالية نحو 1.1 مليار دينار كويتي من سيولة البورصة حتى نهاية الأسبوع الفائت، وبلغ نصيبها نحو 7.2% من إجمالي سيولة البورصة. وكان نصيبها من سيولة البورصة نحو 959.4 مليون دينار كويتي أو نحو 9.2% من إجمالي سيولة البورصة في عام 2023، أي أن قيمة سيولتها المطلقة ارتفعت قليلاً رغم تراجع نصيبها في النسبي من إجمالي سيولة البورصة. وكما في حالة الشركات الأعلى ارتفاعاً في القيمة هذا العام وما قد يتركه ذلك من أثر على تفضيل تداولها في عام 2025 بعد بلوغها هذا المستوى المرتفع في الأسعار، لا نعرف ما إذا كان هبوط أسعار شركات القائمة الأكثر انخفاضاً يعتبر عاملاً داعماً أو غير داعم لتفضيل تداولاتها في العام القادم، خصوصاً وأن أكبرها أو «أجيليتي»، واجهت مشاكل مع الهيئة العامة للصناعة.

الشركات العشر الأعلى ارتفاعاً في القيمة الرأسمالية

الشركات العشر الأعلى ارتفاعاً حققت قفزة في قيمتها الرأسمالية راوحت لأدناها نحو 135.4%، وبلغ ارتفاع أعلاها نحو 430.1%، والجدول المرافق يعرض لتلك الشركات.

الشركات الأعلى ارتفاعاً في القيمة الرأسمالية			
الشركة / القيمة السوقية د.ك	نهاية عام 2023	26 ديسمبر 2024	التغير
مينا العقارية	3,851,760	20,416,362	%430.1
الوطنية الدولية القابضة	24,132,112	78,785,244	%226.5
الأولى للتأمين التكافلي	6,182,799	18,228,597	%194.8
النخيل للإنتاج الزراعي	4,237,580	11,928,002	%181.5
المعدات القابضة	2,304,000	6,408,000	%178.1
يونيكاب للاستثمار والتمويل	21,419,958	57,503,242	%168.5
الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي	17,820,000	47,740,000	%167.9
الأولى للتسويق المحلي للوقود	55,830,400	141,194,273	%152.9
ايفا للفنادق والمنتجعات	146,660,035	368,941,488	%151.6
وثاق للتأمين التكافلي	2,646,000	6,229,125	%135.4
الإجمالـــي	**285,084,644**	**757,374,334**	**%165.7**

الملاحظ أن الشركات العشر الأعلى ارتفاعاً غالبيتها صغيرة، راوحت القيمة الرأسمالية لأدناها أو شركة وثاق للتأمين التكافلي، كما في نهاية 26 ديسمبر 2024 نحو 6.2 مليون دينار كويتي بعد أن كانت قيمتها الرأسمالية في نهاية عام 2023 نحو 2.6 مليون دينار كويتي، وبلغت القيمة الرأسمالية نحو 368.9 مليون دينار كويتي لأكبرها أو شركة إيفا للفنادق والمنتجعات، بعد أن كانت تلك القيمة نحو 146.7 مليون دينار كويتي في نهاية العام الفائت.

وبلغت القيمة الرأسمالية لكل الشركات المدرجة كما في نهاية 26 ديسمبر 2024 نحو 43.5 مليار دينار كويتي، وبلغت القيمة الرأسمالية للشركات العشر الأعلى ارتفاعاً ضمنها نحو 757.4 مليون دينار كويتي. وبينما تساهم الشركات العشر بنحو 7.0% من عدد شركات البورصة، ورغم الارتفاع الكبير في قيمتها الرأسمالية، لا تساهم في القيمة الرأسمالية لكل الشركات المدرجة سوى بنحو 1.7% فقط. ويبقى في حدود المنطق أن ترتفع الشركات الصغيرة بنسب أعلى من الكبيرة لأنها تبدأ من قيمة منخفضة، ويبدو أن المتداولين في البورصة يفضلون توجيه سيولتهم إلى تلك الشركات.

وتشير قيم التداول أو السيولة التي وجهت إلى الشركات العشر المذكورة نحو 937.4 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 6.4% من سيولة السوق البالغة نحو 14.7 مليار دينار كويتي، ما لا نعرفه هو ما إذا كان تفضيل المتداول، أي المستثمر، لتلك الشركات الصغيرة سوف يستمر في عام 2025 بعد هذا المستوى الكبير من الارتفاع لأسعارها.

ملكية الأجانب 15.09% في قطاع البنوك الكويتية

وهو الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة والأعلى مساهمة في أرباحها

قال تقرير «الشال» أن قطاع البنوك الكويتية يعتبر الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة، ونصيبه منها 60.9% كما في نهاية 25 ديسمبر 2024، والأعلى مساهمة في أرباحها في نهاية الشهور التسعة الأولى 2024 –58.6%–، والأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن الأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت حيث استحوذ على 33.0% من إجمالي سيولتها منذ بداية العام الجاري وحتى إقفال يوم 25 ديسمبر. وما بين نهاية عام 2023 ونهاية 25 ديسمبر 2024، وهو اليوم الأخير خلال السنة الذي تنشر فيه ملكيات الأجانب في القطاع المصرفي، ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنحو 9.4% وارتفعت مساهمة الأجانب النسبية فيه.

وتشير المعلومات المتوفرة حول الاستثمار الأجنبي في قطاع المصارف حتى 25 ديسمبر 2024، إلى أن القيمة المطلقة لاستثمارات الأجانب في القطاع ارتفعت إلى نحو 3.997 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.550 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2023، وتعادل نحو 15.09% من القيمة الرأسمالية – السوقية – للقطاع، وقد كانت نحو 14.46% في نهاية عام 2023. وانحصر تركيز ملكياتهم في خمسة بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق في «بنك الكويت الوطني» وبحدود 1.806 مليار دينار كويتي، وبحدود 1.655 مليار دينار كويتي في «بيت التمويل الكويتي»، ونحو 198.8 مليون دينار كويتي في «بنك الخليج» ونحو 141.2 مليون دينار كويتي في «بنك بوبيان»، ونحو 119.2 مليون دينار كويتي في «بنك برقان». ذلك يعني أن نحو 98.1% من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 1.9% من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

ويتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك «بنك الكويت الوطني» أيضاً، وبنسبة 24.68% من قيمته الرأسمالية، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانياً «بنك برقان» بنسبة الملكية البالغة 17.80%، بينما يأتي خامساً في قيمة الملكية المطلقة. ويحتل «بنك الخليج» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 15.88%، ويأتي كذلك ثالثاً في قيمة تلك الملكية المطلقة، ومن ثم يأتي «بيت التمويل الكويتي» رابعاً بنسبة ملكية بنحو 13.28%، بينما يأتي ثانياً في قيمة الملكية المطلقة. وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وبنحو 85.15%، أو من نحو 2.02% في نهاية عام 2023 إلى نحو 3.74%. والانخفاض النسبي الوحيد في ملكية الأجانب خلال الفترة المذكورة كان من نصيب «بنك بوبيان»، حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو -3.26%، أي من نحو 6.13% من قيمته إلى نحو 5.93% من قيمته.

وفي خلاصة، تبدو ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية مستقرة، تتغير قليلاً إلى الأعلى أو الأدنى وفقاً لأداء مؤشر قطاع البنوك، وبمناقلة محدودة بين بنك وآخر.

وكالة الطاقة الدولية ترفع توقعات الطلب على النفط في 2025

رفعت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطلب على النفط عالمياً خلال عام 2025، مشيرة إلى أن السوق ستحظى بإمدادات كافية حتى بعد تمديد التخفيضات الطوعية من جانب تحالف أوبك+. وترى الوكالة، في تقريرها الشهري الصادر في 12 ديسمبر 2024، أن الطلب العالمي سينمو بنحو 1.1 مليون برميل يومياً، مقارنة مع تقديرات نوفمبر الماضي البالغة 990 ألف برميل يومياً. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه التصاعدي إلى رفع إجمالي الطلب إلى 103.9 مليون برميل يومياً خلال عام 2025، وفق التقرير الذي اطّلعت عليه وحدة أبحاث الطاقة. بينما خفّضت الوكالة الدولية توقعات نمو الطلب خلال العام الجاري (2024) إلى 840 ألف برميل يومياً، مقارنة بتقديرات الشهر الماضي عند 921 ألف برميل يومياً. ويكمن المحرك الأساس لهذا النمو في الطلب المتزايد على المواد الخام البتروكيماوية، في حين يظل الطلب على وقود النقل ضعيفاً بسبب التقدم التقني والتغيرات في سلوك المستهلكين. كما سلّط تقرير وكالة الطاقة الدولية الضوء على تباطؤ نمو الطلب في الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، خاصة في الصين.

الطلب العالمي على النفط في 2025

قالت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الشهري، إن توقعات الطلب العالمي على النفط في عام 2025 باتت الشاغل الرئيس، رغم تركيز الأسواق على:

- **التحديات الجيوسياسية.**
- **سياسات إنتاج تحالف أوبك+.**

فقد أدى التباطؤ الحاد في نمو الطلب الصيني على النفط هذا العام، إلى جانب الاقتصادات الناشئة والنامية الرئيسة، مثل نيجيريا وباكستان وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والأرجنتين، إلى إجماع السوق على تبني نظرة أقل تفاؤلاً.

وأشار التقرير إلى أن الطلب على النفط من خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الربع الثالث من عام 2024 نما 320 ألف برميل يوميًا، وهو أدنى نمو ربع سنوي منذ ذروة الوباء، في حين سجّلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة متواضعة بلغت 190 ألف برميل يومياً على أساس سنوي خلال المدة نفسها.

ارتفاع إمدادات النفط العالمية

توقعت وكالة الطاقة الدولية نمو إمدادات النفط العالمية في عام 2024 و2025 بمقدار 630 ألفاً، و 1.9 مليون برميل يومياً على التوالي، لتصل إلى 104.8 مليون برميل يومياً حتى مع تمديد تخفيضات أوبك+ الطوعية بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً إلى نهاية الربع الأول من 2025. ومن المقرر أن يضيف المنتجون غير الأعضاء في أوبك+، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل وغايانا وكندا والأرجنتين، نحو 1.5 مليون برميل يومياً خلال عامي 2024 و2025.

ويُظهر تقرير وكالة الطاقة الدولية أن المعروض العالمي من النفط ارتفع بمقدار 130 ألف برميل يومياً على أساس شهري في نوفمبر 2024، ليصل إلى 103.4 مليون برميل يومياً، مع تعافي الإنتاج في ليبيا وقازاخستان.

ومن المحتمل أن يزيد إنتاج أوبك+ من النفط الخام في العام المقبل، حال تمكن ليبيا وجنوب السودان والسودان من الحفاظ على وتيرة الإنتاج، فضلاً عن استكمال قازاخستان توسعة حقل تنغيز بقدرة 260 ألف برميل يومياً. وعلى الصعيد العالمي، ستقود الدول غير الأعضاء في أوبك+، بما في ذلك الولايات المتحدة والبرازيل وكندا وغايانا والأرجنتين، نمو الإمدادات بنحو 1.1 مليون برميل يوميًا، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

انخفاض مخزونات النفط العالمية

يُظهر تقرير وكالة الطاقة الدولية انخفاض مخزونات النفط العالمية خلال أكتوبر، بنحو 39.3 مليون برميل، مقارنة بـ 47.5 مليون برميل في سبتمبر. ويرجع ذلك إلى انخفاض حاد في المنتجات النفطية قدره 82.3 مليون برميل، بسبب تباطؤ نشاط المصافي بالتزامن مع زيادة الطلب العالمي على النفط. ونتيجة لذلك، هبطت مخزونات النفط التجارية لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 30.9 مليون برميل، ليصل الإجمالي إلى 2.78 مليار برميل، وهو أقل بنحو 91.6 مليون برميل عن المتوسط على مدى 5 سنوات.

طفرة في إنتاج المصافي

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يصل إنتاج مصافي التكرير ذروته السنوية عند 84.3 مليون برميل يوميًا خلال ديسمبر، أي زيادة بنحو 3 ملايين برميل يومياً مقارنة بشهر أكتوبر. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط إنتاج المصافي في 2024 و2025 نحو 82.7 مليوناً و83.3 مليون برميل يومياً على التوالي، بحسب ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي الوقت نفسه، أظهرت هوامش التكرير في آسيا تحسناً واضحاً خلال الشهر الماضي بسبب ارتفاع نواتج التقطير، ورغم أن انخفاض هوامش البنزين والنافثا حدّ من هذه المكاسب في حوض الأطلسي.

بوسطن كونسلتينج جروب:

عمليات الدمج والاستحواذ تقود التنويع الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط

كشف تقرير عمليات الدمج والاستحواذ لعام 2024، الذي تصدره مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب «BCG»، عن مواصلة عمليات الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط تقدمها بثبات، مع جذب استثمارات قوية في قطاعات عدة وتركيز واضح على جانب التنويع الاقتصادي. وأفاد التقرير بأن حجم صفقات الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط قد شهدت ارتفاعاً لافتاً بنسبة 7% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، رغم تراجعها على المستوى العالمي خلال نفس الفترة بنسبة 13%، موضحاً أن هذا الاتجاه يعكس رغبة المستثمرين في التوسع بمنطقة الشرق الأوسط في قطاعات حيوية مثل الخدمات اللوجستية والطاقة والتكنولوجيا المتقدمة، وهو ما يؤكد أيضاً التزام المنطقة ببناء اقتصاد متنوع وأكثر جاهزية للمستقبل. ورغم الحذر بشأن التوقعات العالمية، فإن شركات الطاقة والخدمات المالية والتكنولوجيا تمضي قدماً في صفقات الدمج والاستحواذ الاستراتيجية التي تعد بإعادة تشكيل قطاعات الأعمال. فإنه من المتوقع أن تقود قطاعات مثل الرعاية الصحية والتكنولوجيا والطاقة عمليات الدمج والاستحواذ خلال الأشهر المقبلة.

قيمة الصفقات العالمية ترتفع بنسبة 10% خلال 9 أشهر الأولى من عام 2024, مما يعكس الانتعاش الاقتصادي عبر بعض المناطق

النمو الاستراتيجي في عمليات الدمج والاستحواذ عبر القطاعات الرئيسية في الشرق الأوسط

وقال التقرير إن المسؤولين عن إنجاز صفقات الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط يركزون على عمليات الاستحواذ ذات القيمة العالية عبر القطاعات الحيوية، بما يتماشى مع استراتيجيات التنويع الاقتصادي الإقليمية. موضحاً أن من أبرز الاستثمارات كانت كالتالي:

- **قطاع الصناعة والخدمات اللوجستية:** يشهد قطاع الخدمات اللوجستية نمواً مستمراً، مع عملية استحواذ بقيمة مليار دولار من إحدى الشركات العاملة في قطاع الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة، مما يعزز البنية التحتية لسلاسل التوريد. كما شهد قطاع الصناعات الهندسية عرضاً بقيمة 3.2 مليار دولار، مما يعكس اهتماماً مستمراً من المستثمرين بتوسيع القدرات الصناعية.
- **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:** أصبحت الأصول التكنولوجية محورية بشكل متزايد في استراتيجيات الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط. من أبرز الصفقات عملية استحواذ بقيمة 2.6 مليار دولار في مجال الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، واستثمار بقيمة 250 مليون دولار في قطاع الاتصالات في قارة إفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، هناك استثمار بقيمة 350 مليون دولار في الذكاء الاصطناعي لقطاع الطاقة والذي يُبرز مدى التزام المنطقة بالتحول الرقمي والابتكار القائم على الذكاء الاصطناعي.
- **قطاع الطاقة والطاقة المتجددة:** يشهد قطاع الطاقة تحولات كبيرة يشمل الطاقة المتجددة، مع صفقة كبيرة في مجال الطاقة المتجددة بقيمة 2.7 مليار دولار تعكس تلك التحولات. وتواصل شركات النفط في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك الشركات الوطنية، استثمارها في تعزيز الدخل وتحسين الأصول وتنويع محافظها في قطاع الطاقة.

سامويلي بيلاني، المدير العام والشريك في مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب BCG

وتعليقاً على التقرير، صرح ساموبلي بيلاني، المدير العام والشريك في مجموعة بوسطن كونسلتينج جروب «BCG»: «يعكس مشهد عمليات الدمج والاستحواذ في الشرق الأوسط النمو والمرونة اللافتين في هذا القطاع، حيث يستهدف المستثمرون في المنطقة قطاعات استراتيجية مثل التكنولوجيا والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي. ومن خلال عمليات استحواذ استراتيجية ذات تأثير كبير، تتمتع الشركات في منطقة الشرق الأوسط بموقع مثالي لدعم التحول طويل الأمد لاقتصاد المنطقة».

التوقعات بشأن عمليات الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط

وتتمحور أنشطة وعمليات الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط من خلال التركيز الاستراتيجي على الاستثمارات الخارجية، والتنويع الاقتصادي، والمرونة في مواجهة التغيرات العالمية. ومع دعم من صناديق الثروة السيادية واحتياطيات رأس المال القوية، يستهدف المستثمرون في المنطقة عمليات الاستحواذ في قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي والاتصالات والخدمات اللوجستية، مما يدعم التراجع في الاعتماد على النفط والغاز. ومع تعقّد المشهد الجيوسياسي وزيادة التدقيق التنظيمي، تختار الشركات في منطقة الشرق الأوسط فرص الاندماج والاستحواذ بعناية لتتوافق مع أهدافها التنموية، مع تحقيق توازن بين التوسع والنهج المدروس لإدارة المخاطر.

الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تعزز عمليات الدمج والاستحواذ

تُعد الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي الآن جزء لا يتجزأ من عمليات الدمج والاستحواذ، حيث تعمل على تبسيط الصفقات بالكامل، بدايةً من تحديد أهداف الاستحواذ إلى عملية التحقق من الجوانب المالية والقانونية والتشغيلية للشركة المستهدفة لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة، وحتى التكامل بدمج العمليات أو الأصول بعد الاستحواذ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتعمل الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي على تعزيز الدقة من خلال تحليل البيانات لدعم اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة. وتساهم غرف البيانات الافتراضية المجهزة بقدرات الذكاء الاصطناعي لتحرير العقود واستخراج المعلومات في تعزيز سير عمل التوثيق، وهو عامل أساسي أثناء المفاوضات الخاصة بعمليات الدمج والاستحواذ. وتُعد هذه التطورات الرقمية ضرورية لتمكين الشركات

في الشرق الأوسط من التعامل مع مشهد الدمج والاستحواذ المتطور يوميا بشكل فعال.

وقال ساميلي بيلاني: «بينما تتسارع موجة جديدة من عمليات الدمج والاستحواذ، يُظهر المستثمرون في منطقة الشرق الأوسط استعدادهم من خلال استثمارات استراتيجية في مجالات التكنولوجيا والمهارات. وخلال هذه الفترة من الاستقرار النسبي، سيكون الاستعداد الاستباقي هو العامل الفاصل بين صناع صفقات الدمج والاستحواذ الناجحة وغيرهم». وأضاف أنه مع الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي التي تُحدث تحولاً في عملية الاندماج والاستحواذ، ستكون الشركات الأكثر استعداداً هي التي تُشكّل مستقبل هذا المجال من خلال الجمع بين الكفاءة الرقمية وعمليات الاستحواذ الجريئة والرؤى المستقبلية.

يستعد مشهد الدمج والاستحواذ في منطقة الشرق الأوسط للنمو المستمر، مدفوعاً باستثمارات استراتيجية وجهود التنويع التي تستجيب للديناميكيات العالمية المُتغيرة. ومع تغير اللوائح التنظيمية، سيحتاج صناع الصفقات إلى التعامل مع استراتيجياتهم من بناء قنوات الصفقات إلى تخطيط عملية تنفيذها. وفي هذا المشهد سريع التغير، سيتمكن صانعو الصفقات الناجحون من التميز من خلال تقديم الصفقات بفعالية، وإدارة تعقيداتها بكفاءة، والبقاء مرنين في مواجهة أي تحديات جديدة.

دراسة من «بيت.كوم» تكشف عن أبرز خصائص وتحدّيات القيادة المعاصرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

85.4% من المهنيين المتخصّصين يعتبرون إلهام وتحفيز الفريق من مزايا القيادة الحيوية

نشر «بيت.كوم»، أكبر موقع للوظائف في منطقة الشرق الأوسط، نتائج آخر استبياناته بعنوان "الصفات القيادية: استبيان لتعريف القيادة الفعّالة في مكان العمل الحديث"، والذي تم من خلاله تسليط الضوء على أكثر ما يقدّره المهنيون المحترفون في قادتهم، والمهارات الضرورية لتعزيز مستويات النجاح والتحفيز في مكان العمل. ويأتي ذلك فيما يتوافق مع المشهد الاحترافي العام سريع التطوّر والتغيير، حيث تمكّن القياديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الارتقاء بسماتهم القيادية لتتوافق مع متطلّبات الشركات المعاصرة بشكل ملائم.

وبينما تُنهي الشركات الفصل الرابع والأخير من السنة في ظل حركة أعمال نشطة وتتهيّأ لعام جديد تكون فيه القيادة الفعّالة ضرورية للتخطيط الاستراتيجي، جمع الاستبيان الحديث معلومات معمَّقة من المهنيين المحترفين في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والمغرب وغيرها من الدول الأخرى. وتسلّط النتائج الضوء على الأهمّية المتزايدة لقابلية التكيّف والذكاء العاطفي والتواصل الفعّال في الأدوار القيادية.

وكشف الاستبيان عن أبرز الخصائص والتحدّيات القيادية التي تشكّل مكان العمل هذه الأيام. ولقد ركّزت نسبة عالية جداً بلغت 85.4% من الذين شاركوا في الاستبيان على أهمّية قدرة القادة على إلهام وتحفيز فِرق عملهم، بينما شدّد 80% على حاجة القادة لإدارة الضغط والإجهاد بكفاءة أعلى وتطوير عنصر المرونة للحفاظ على المعنويات. كما جرى تحديد التواصل الضعيف كعائق أساسي أمام الكفاءة القيادية بالنسبة إلى 42% من المشاركين في الاستبيان، وتبع هذا القيادة التفصيلية (22.3%) والمحسوبية (20.4%). من ناحية أخرى، برز الذكاء العاطفي كعنصر أساسي ضمن هذا المجال، حيث أشار 66.7% من المشاركين في الاستبيان إلى أهمّيته المتنامية بالمقارَنة مع العقد الماضي، وأكّدت نسبة 40.6% أنه الآن يحظى «بأهمية بالغة». وبشكل موازٍ، أشار 82.5% من المهنيين المحترفين إلى قابلية التكيّف كعنصر ضروري بالنسبة للقادة الذي يواجهون التحدّيات غير المتوقَّعة.

من ناحية أخرى، سلّطت الخيارات المرتبطة بالأساليب القيادية الضوء على أهمّية التفاعل والشمولية، مع إعراب 48.6% عن تفضيلهم للقيادة التحوّلية و34.6% للقيادة الديمقراطية. كما جرى التشديد على موضوع الملاحظات المنتظَمة، مع تفضيل نسبة 69.3% من المشاركين في الاستبيان لعمليات المراجَعة بين القادة وفِرق عملهم مرّة كل أسبوع أو أسبوعين. وعند ترتيب المزايا القيادية، تم اعتبار مهارات التواصل (39.6%) والرؤية (35.5%) الأكثر أهمّية، فيما حصل عنصر التعاطف على ترتيب أقل، مع اعتباره ميّزة أساسية لدى نسبة قليلة بلغت 5.9% فقط.

فيما يخص ذلك، قالت دينا توفيق، نائبة رئيس النمو في «بيت.كوم»: «يُتوقَّع من قادة اليوم القيام بأمور عديدة تتخطّى مجرَّد تحقيقهم للنتائج – فعليهم أيضاً إلهام فِرَقهم وتعزيز مستويات المرونة والتكيف، وإيجاد بيئات ترعى وتشجّع على الابتكار والنمو. من جهة أخرى، يجب ألّا يتم مطلَقاً إغفال أهمّية الذكاء العاطفي وقابلية التكيّف، فهذه المزايا أساسية لأجل القيادة بكفاءة في مكان العمل سريع التطور».

الجدير ذكره أن نتائج هذا الاستبيان تؤكّد على الدور المحوري الذي يلعبه القادة في إيجاد بيئة عمل إيجابية وتحقيق الأهداف المؤسّساتية. ومع استمرار قطاعات العمل في المنطقة بالنمو، فإن فهم المزايا التي تحدّد معالم القيادة الفعّالة أمر مهم وضروري لتطوير مكان عمل يتميّز بمستويات عالية من التحفيز والمرونة.

في تقريرها «تكنوفيجن 2025»

«كابجيميني» تحدد 5 اتجاهات مرتقبة للتكنولوجيا

كشفت كابجيميني اليوم عن تقريرها بعنوان «TechnoVision»: أهم 5 اتجاهات تكنولوجية مرتقبة في عام 2025، والذي يسلط الضوء على التقنيات التي يُتوقع أن تشهد تحولاً كبيراً في العام المقبل. وتأتي تقنيات الذكاء الإصطناعي والذكاء الإصطناعي التوليدي (Gen AI) في مقدمة هذه الاتجاهات، حيث يتفق المسؤولون التنفيذيون والمحترفون في مجال رأس المال المغامر على أهمية هذه التقنيات، وفقاً لاستطلاع رأي عالمي سينشر في مؤتمر CES في يناير 2025. ومن المتوقع أن يكون لهذه التقنيات تأثير كبير على التقنيات الأخرى التي يُتوقع أن تشهد نضجاً أو تقدماً كبيراً في عام 2025. صرح باسكال بريير، الرئيس التنفيذي للابتكار في كابجيميني وعضو اللجنة التنفيذية للمجموعة قائلاً: «في العام الماضي، توقعت كابجيميني من خلال تقرير برنامجها TechnoVision ظهور نماذج لغوية أصغر وأكثر تطوراً في مجال الذكاء الإصطناعي التوليدي، بالإضافة إلى العملاء المدعومين بالذكاء الإصطناعي، وهو ما تحقق بالفعل. كما أشرنا إلى أهمية التشفير ما بعد الكمي، وهو ما تم تأكيده أخيراً بعد نشر معايير المعهد الوطني للمعايير والتقنية في الصيف الماضي. كما كان متوقعاً، كانت أشباه الموصلات في صميم الاهتمام في عام 2024، حيث شهدت تطوراً غير مسبوق بفضل الاستخدام الواسع للذكاء الإصطناعي والذكاء الإصطناعي التوليدي، فضلاً عن التغيرات الكبيرة التي طرأت على ديناميكيات السوق».

التقنيات التي يجب متابعتها في 2025:

1| الذكاء الإصطناعي التوليدي: من مجرد مساعدين إلى وكلاء الذكاء الإصطناعي القادرين على التفكير

الذكاء الإصطناعي التوليدي يدخل الآن مرحلة جديدة تُعرف بـ «وكالة الذكاء الإصطناعي»، حيث يتحول من أداء مهام معزولة إلى وكلاء متخصصين ومترابطين. وفقاً لاستطلاع رأي أجرته كابجيميني مع 1500 من كبار المسؤولين التنفيذيين عالمياً، والذي سينشر في يناير 2025 [1]، يتوقع 32% منهم أن وكلاء الذكاء الإصطناعي سيكونون أبرز الاتجاهات التكنولوجية في مجال البيانات والذكاء الإصطناعي في عام 2025. بفضل تطور قدرات التفكير المنطقي في نماذج الذكاء الإصطناعي التوليدي، ستبدأ هذه النماذج في العمل بشكل أكثر استقلالية وتقديم نتائج موثوقة مبنية على الأدلة، مع القدرة على إدارة مهام معقدة مثل سلاسل الإمداد والصيانة التنبؤية دون الحاجة إلى إشراف بشري مستمر. ستكون هذه الأنظمة الذكية قادرة على اتخاذ قرارات ديناميكية في بيئات حساسة حيث تكون الدقة أمراً بالغ الأهمية. الخطوة التالية هي ظهور «الوكيل الفائق»، الذي يقوم بتنسيق الأنظمة المتعددة للذكاء الإصطناعي وتحسين التفاعلات بينها. في عام 2025، ستمكن هذه التطورات من بناء أنظمة بيئية جديدة للذكاء الإصطناعي عبر الصناعات المختلفة، مما يفتح آفاقاً جديدة من الكفاءة والابتكار.

ما أهمية ذلك؟

مع تقدم نماذج الذكاء الإصطناعي، أصبحت نماذج المحولات والهياكل الأخرى للذكاء الإصطناعي التوليدي أكثر تطوراً ودقة، مما جعل أنظمة الوكلاء المتعددين قابلة للاستخدام في اتخاذ قرارات معقدة وديناميكية في بيئات غير متوقعة. من المتوقع أن يتيح هذا فرصاً أكبر في الصناعات التي تعتمد على الاستجابة السريعة والمرنة للتحديات المفاجئة، مثل الرعاية الصحية، والقانون، والخدمات المالية.

2| الأمن السيبراني: دفاعات جديدة وتهديدات جديدة

يُحدث الذكاء الإصطناعي تحولاً كبيراً في مجال الأمن السيبراني، مما يفتح المجال أمام هجمات إلكترونية متطورة مدعومة بالذكاء الإصطناعي التوليدي، بالإضافة إلى دفاعات متقدمة تعتمد أيضاً على هذه التكنولوجيا.

وفقاً لتقرير معهد كابجيميني للأبحاث الأخير، فقد واجهت 97% من المؤسسات التي شملها الاستطلاع اختراقات أو مشاكل تتعلق باستخدام الذكاء الإصطناعي التوليدي في العام الماضي.

ومع تزايد الاعتماد على العمل عن بُعد في السنوات الأخيرة، أصبح لدى الشركات سطح هجوم أوسع وأكثر عرضة لهذه التهديدات. في الواقع، يرى 44% من كبار المسؤولين التنفيذيين في التقرير القادم لمعهد كابجيميني أن تأثيرات الذكاء الإصطناعي التوليدي على الأمن السيبراني ستكون من أبرز القضايا في مجال الأمن السيبراني بحلول عام 2025. لمواجهة هذه المخاطر، تتزايد الاستثمارات في تعزيز أمان نقاط النهاية والشبكات، إضافة إلى أتمتة اكتشاف التهديدات، خاصة باستخدام الذكاء الإصطناعي للكشف عنها. كما

تسعى الشركات لتعزيز خوارزميات التشفير استعداداً للمستقبل، مع التركيز بشكل خاص على التشفير ما بعد الكمي لحماية الأنظمة من التهديدات المستقبلية المرتبطة بالحوسبة الكمية. يشير هذا التحول إلى تغييرات أوسع في الطريقة التي تتعامل بها الشركات مع الأمن، ويساهم في بناء الثقة في أنظمتها المستقلة بشكل متزايد.

ما أهمية ذلك؟

في عام 2025، ستستمر الهجمات السيبرانية المعززة بالذكاء الإصطناعي التوليدي في أن تصبح أكثر تطوراً وانتشاراً، مما يزيد من المخاطر التي تواجهها المنظمات. في الوقت نفسه، مع تزايد دور الذكاء الإصطناعي في اتخاذ القرارات والسيطرة التشغيلية، سيصبح ضمان ثقة البشر في هذه الأنظمة أمراً بالغ الأهمية. لكن الأمر لا يتعلق فقط بالأمان - بل بالشعور بالأمان. يجب على الأمن السيبراني معالجة القضايا التقنية والنفسية على حد سواء، لضمان الحماية وكذلك الثقة في الأنظمة التي يعتمد عليها الناس يومياً.

3| الروبوتات المدفوعة بالذكاء الإصطناعي: طمس الحدود بين البشر والآلات

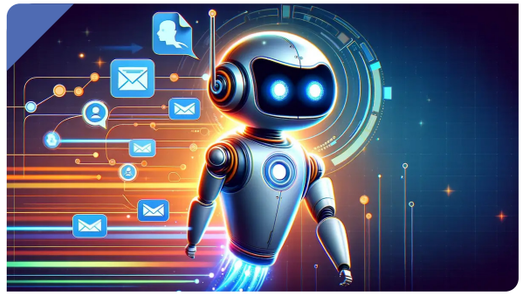

لقد أسهمت التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في تسريع تطوير الروبوتات من الجيل التالي، حيث استندت إلى ابتكارات الميكاترونكس وتوسعت لتشمل تطبيقات تتجاوز الصناعات التقليدية. في الماضي، كانت الروبوتات تقتصر على الآلات المبرمجة بشكل ثابت لأداء مهام محددة، أما الآن، فإن الذكاء الإصطناعي التوليدي يساهم في تطوير منتجات جديدة، مثل الروبوتات الشبيهة بالبشر والروبوتات التعاونية (أو الروبوتات المشاركة) التي تتمتع بقدرة على التكيف مع سيناريوهات متعددة والتعلم المستمر من بيئتها. وفقاً لتقرير معهد كابجيميني للأبحاث، يعتقد 24% من كبار المسؤولين التنفيذيين و43% من أصحاب رأس المال المغامر أن الأتمتة والروبوتات المدفوعة بالذكاء الإصطناعي ستكون من بين أهم ثلاث اتجاهات تكنولوجية في مجال البيانات والذكاء الإصطناعي بحلول عام 2025. ومع تزايد استقلالية الروبوتات واعتمادها على الذكاء الإصطناعي في اتخاذ القرارات المعقدة، قد يطرأ تحوّل على الهيكل التقليدي للسلطة في بيئة العمل. إن ظهور الروبوتات المدفوعة بالذكاء الإصطناعي التي تحاكي السلوكيات البشرية يطرح تحديات جديدة في مفاهيم القيادة والمسؤولية والتعاون، مما يستدعي إعادة التفكير في دور البشر في المستقبل.

ما أهمية ذلك؟

مع تقدم الثورة الصناعية 4.0، ستساهم الروبوتات المدعومة بالذكاء الإصطناعي في تعزيز الكفاءة والمرونة والابتكار، لتصبح جزءاً أساسياً من الأنظمة الذكية والمتصلة التي تعيد تشكيل العمليات الصناعية. وبحلول عام 2025، ستسهم التطورات في معالجة اللغة الطبيعية ورؤية الآلات في تعزيز قدرات هذه الروبوتات، مما سيمكنها من أداء أدوار أكثر تعقيداً في القوى العاملة الحديثة في مجالات مثل التصنيع، واللوجستيات، والزراعة.

4| الطاقة النووية: الارتفاع في استخدام الذكاء الإصطناعي لدفع أجندة التكنولوجيا النظيفة

تشهد صناعة الطاقة تحولاً جذرياً، حيث يتسارع الانتقال إلى مصادر الطاقة بشكل غير مسبوق. هذا التحول مدفوع بالضغط المتزايد لمكافحة تغير المناخ، ويعززه الابتكار السريع في مختلف القطاعات، بدءاً من الطاقة المتجددة والوقود الحيوي وصولاً إلى الهيدروجين منخفض الكربون وما بعده. تبرز الطاقة النووية كمحور رئيسي لعام 2025، إذ تعود لتتصدر الأجندة التجارية، مدفوعة بالحاجة الملحة إلى طاقة نظيفة وموثوقة وقابلة للتحكم، لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة من الذكاء الإصطناعي والتقنيات الأخرى عالية الاستهلاك للطاقة. وعلى الرغم من أن عدداً قليلاً من كبار المسؤولين التنفيذيين على مستوى العالم قد حددوا المفاعلات الصغيرة المعيارية (SMRs) كإحدى أهم 3

ما أهمية ذلك؟

مدفوعون بالاحتياجات الهائلة للطاقة التي يتطلبها الذكاء الإصطناعي، يتوجه كبار العاملين في صناعة التكنولوجيا نحو الطاقة النووية لتلبية احتياجاتهم المتزايدة من الحوسبة. ومن المتوقع أن تساهم الاستثمارات الكبيرة في تسريع الابتكار في تكنولوجيا المفاعلات وإدارة النفايات، حيث بدأت صناعة التكنولوجيا تدرك أن الاعتماد على الطاقة المتجددة وحدها لا يكفي لتلبية احتياجاتها من الطاقة.

تقنيات للاستدامة لعام 2025 في سبتمبر/أكتوبر 2024، إلا أنه من المتوقع أن يتسارع تطوير هذه التكنولوجيا بحلول 2025. وتشمل أولويات الابتكار الأخرى التقدم نحو طاقة نظيفة غير محدودة من خلال الاندماج النووي، أو المفاعلات المعيارية المتقدمة التي تختلف عن المفاعلات المائية الخفيفة في استخدام أنواع جديدة من الوقود ودرجات حرارة أعلى، مع وعد بعض منها بتقليص إنتاج النفايات النووية.

5| الجيل الجديد من سلاسل الإمداد: أكثر مرونة، صديقة للبيئة ومعززة بالذكاء الإصطناعي

في السنوات الأخيرة، اضطرت الشركات التعامل مع ظروف السوق المعقدة والمتقلبة بشكل متزايد. تلعب التقنيات الرئيسية مثل الذكاء الإصطناعي، والبيانات، وتقنية البلوكشين، وإنترنت الأشياء، والاتصال عبر شبكات الأقمار الصناعية الأرضية دوراً استراتيجياً في تحسين الكفاءة من حيث التكلفة، والمرونة، والقدرة على التكيف، والاستدامة في سلاسل الإمداد.

هذه التقنيات تتيح للشركات تعزيز قدراتها التنبؤية والتكيف مع النظام البيئي المتغير باستمرار بعد أن

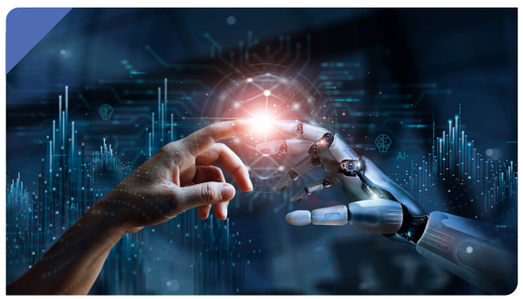

وصلت إلى مستوى من النضج والموثوقية. وفي الوقت نفسه، يعد التقدم في تقنيات الفضاء مثل كويكبات الأقمار الصناعية في المدارات المنخفضة للأرض أمراً بالغ الأهمية لزيادة التغطية في المناطق البيضاء، وهو

ما يعد أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للشركات، للتمكن من التحكم في سلاسل الإمداد الخاصة بها على مستوى العالم. في الواقع، وفقاً لتقرير معهد كابجيميني للبحوث المقبل، يرى 37% من كبار المسؤولين التنفيذيين

ما أهمية ذلك؟

في عام 2025، ستظل سلاسل الإمداد العالمية تواجه تحديات كبيرة بسبب الاضطرابات البيئية، الضغوط التنظيمية، والتوترات الجيوسياسية التي ستؤثر على تدفق السلع والمواد الخام. ستجبر الأنظمة الجديدة، مثل جواز السفر الرقمي للمنتجات الذي أقره الاتحاد الأوروبي، الشركات على تتبع بصمة منتجاتها البيئية والإفصاح عنها، مما سيدفعها إلى تبني ممارسات أكثر استدامة.

ما بعد 2025 – التقنيات التي ستشكل الخمس سنوات القادمة:

1 | الهندسة البيولوجية: الحلول البيولوجية للتحديات الأكثر إلحاحاً في الوقت الحاضر

على الرغم من المناقشات الواسعة حول إمكانيات الهندسة البيولوجية وقدرتها على تغيير مستقبل التصنيع، وتطوير الأدوية، وإنتاج مواد ذات خصائص جديدة في السنوات الماضية، إلا أن هذه التكنولوجيا لم تصل بعد إلى مرحلة التوسع التجاري. وفقاً للتقرير القادم لمعهد كابجيميني للأبحاث، يتوقع 41% من كبار المسؤولين التنفيذيين أن التجميع الجزيئي سيصل إلى مرحلة النضج ويصبح قابلاً للتطبيق تجارياً بحلول عام 2030. في الوقت نفسه، يرى 37% منهم أن العلاج الجيني سيحقق نفس النجاح. في السنوات القادمة، من المتوقع أن نشهد ابتكارات رائدة في هذا المجال المتنوع، مثل اللقاحات الشخصية باستخدام mRNA واستخدام الذكاء الإصطناعي التوليدي في تصميم البروتينات.

2 | الحوسبة الكمية: على وشك القفزة الكمية

وفقاً لاستطلاع معهد كابجيميني للأبحاث المقبل، يتوقع 55% من كبار المسؤولين التنفيذيين و44% من المستثمرين أن تكون الحوسبة الكمية واحدة من أبرز ثلاث تقنيات في مجال «الحوسبة والشبكات» التي سيكون لها تأثير كبير في عام 2025. كما يتوقع 41% من كبار المسؤولين التنفيذيين بدء اختبار مفاهيم الحوسبة الكمية مع حالات استخدام محدودة، بينما يرى 27% منهم أن التكنولوجيا ستوسع جزئياً في بعض أقسام الشركات بحلول عام 2025. السؤال الأبرز هنا هو: متى ستتحقق القفزة الكمية، ومن سيتقنها؟

3 | الذكاء الإصطناعي العام: أنا أفكر إذاً أنا موجود؟

لقد حققت قدرات التفكير لدى الذكاء الإصطناعي تقدماً مذهلاً خلال السنوات الخمس الماضية، ويتنبأ البعض بعصر الذكاء الإصطناعي العام (AGI). ووفقاً لذلك، يعتقد 60% من كبار المسؤولين التنفيذيين و60% من أصحاب رأس المال الاستثماري الذين شملهم استطلاع رأي معهد كابجيميني للأبحاث أن هذه التكنولوجيا ستصل إلى مرحلة النضج وتصبح قابلة للتطبيق تجارياً بحلول عام 2030. هل ستتمكن هذه التكنولوجيا في الأساس من محاكاة الذكاء البشري إلى درجة جعل الإنسان أقل أهمية؟ هذا الموضوع يؤدي إلى توقعات مبالغ فيها، والبعض يتساءل الآن عما إذا كان الإمكانات الذكية للتكنولوجيا لا تزال غير محدودة حقاً.

أن هذا الجيل الجديد من سلاسل الإمداد المدعومة بالتقنيات هي الاتجاه التكنولوجي الأبرز في صناعة الهندسة لعام 2025. بالإضافة إلى ذلك، ستجعل القيود التنظيمية والبيئية هذا التحول أكثر أهمية لضمان القدرة على المنافسة والمرونة والتكيف.

نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية

الرقمنة واستراتيجيات التحول في البنوك

المحاور الرئيسية

1. مقدمة.	2. مفهوم الرقمنة وتطوره.	3. أهم استراتيجيات التحول الرقمي.
4. مخاطر التحول الرقمي.	5. دوافع التحول الرقمي في البنوك.	
6. نماذج لاستراتيجيات البنوك في التحول الرقمي.	7. خاتمة.	

يعتبر التحول الرقمي أحد أبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي في العقد الأخير، حيث ظهر كثير من التقنيات الحديثة المختلفة، وساهم في ذلك أيضاً ظهور شركات التكنولوجيا المالية (Fintech)، التي قدمت عديداً من الخدمات الرقمية للقطاع المصرفي من جانب، وشكلت منافسة كبيرة له من جانب آخر، مما ساهم أيضاً في التحول الرقمي للعديد من البنوك وتقديم الخدمات المصرفية رقمياً، وأصبح من الملحوظ ازدياد عدد البنوك الرقمية عالمياً. وفي المقابل تضاعفت استفادة عملاء القطاع المصرفي، من حيث سهولة الحصول على العمليات المصرفية والخدمات المالية، وزيادة سرعتها وتقليل تكلفتها. وفي هذه الإضاءة، نركز على مفهوم الرقمنة وتطوره، وأهم استراتيجيات التحول الرقمي، بالإضافة إلى التعرف على دوافع ومخاطر التحول الرقمي، وعرض بعض النماذج للبنوك التي نفذت الاستراتيجيات المتعلقة بالتحول الرقمي.

مفهوم الرقمنة وتطوره

انتشر مصطلح التحول الرقمي والرقمنة على نطاق واسع في الصعيد العالمي في الآونة الأخيرة، فأصبح من الضروري التفرقة بين المصطلحين ونطاق استخدام كل منهما حيث ذكرت دراسة تابعة لبنك الكويت المركزي بعنوان: «أثر التحول الرقمي على الاستقرار المالي»، تعريفاً خاصاً لكل مصطلح، فقد عرفت الرقمنة (Digitization) «بأنها عملية تمكين أو تحسين وتطوير الأنظمة القائمة من خلال الاستفادة من التقنيات والأساليب الإلكترونية الحديثة، لتسهيل الوصول إلى المعلومات وتخزينها ومعالجتها وتحليلها، بما يعمل على زيادة الإنتاجية والكفاءة وزيادة الجودة وخفض التكاليف». وبالتالي يوضح التعريف أن الرقمنة هي عملية إتاحة المعلومات والوصول إليها والقدرة على تحليلها وذلك في صورة رقمنة.

أما التحول الرقمي فقد عرفه بنك الكويت المركزي

«بأنه العملية التي تطبقها المؤسسة لدمج التقنيات الرقمية في جميع مجالات الأعمال، من أجل تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة للعملاء، ويتم الاعتماد على

تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة»، وبالتالي يركز التعريف على أن التحول الرقمي هو عملية ابتكار تطبيقات جديدة في مجال الأعمال التي تدمج البيانات الرقمية والتطبيقات الرقمية.

مراحل تطور التحول الرقمي

يرتبط ظهور العالم الرقمي بظهور شبكة الإنترنت، وقد تطورت بمرور الوقت بشكل متسارع ومتداخل مع الممارسات الاجتماعية والتجارية، مما غير جذرياً سلوكيات المجتمع وتعاملاته المالية والتجارية، وقد تطور التحول الرقمي في البنوك من خلال عدة مراحل رئيسية من أهمها:

الخدمات الإلكترونية الأولية

حيث أدخلت البنوك في منتصف السبعينيات أجهزة السحب الآلي (ATM) وكان ذلك بمثابة ثورة تكنولوجية كبيرة نظراً لما أحدثته الخدمة من تسهيل وتسريع عمليات السحب الخاصة بالعملاء، وقد تبع ذلك في تسعينيات القرن الماضي، المعاملات المصرفية التي تتم عبر الإنترنت، حيث اقتصر الأمر على دفع بعض الرسوم أو الفواتير بشكل إلكتروني.

البنوك الرقمية الجزئية

حيث دخلت معظم الخدمات المالية والمصرفية العالم الرقمي، فسهل ذلك على العملاء تلبية معظم احتياجاتهم من خلال تصفح حساباتهم البنكية عبر الإنترنت (Web Banking) أو من خلال الهاتف المحمول (Mobile Banking)، ودفع الفواتير عبر الإنترنت سواء كانت شخصية أو تتعلق بالخدمات العامة، كما أصبح بإمكانهم الحصول على التقارير المتعلقة بحساباتهم البنكية، أو الوصول إلى خدمات القروض الشخصية

أو التمويل العقاري عبر الإنترنت أو من خلال الهاتف المحمول.

البنوك الرقمية الكلية

وهو نموذج رقمي شامل، لا يحتاج لوجود مقر أو كيان إداري، وهو ما يطلق عليه (Virtual Banks) أو (Fully Digital Banks)، وتوفر البنوك الرقمية القيام بكافة الخدمات المصرفية من فتح حسابات أو الاقتراض أو إصدار بطاقات وغيرها عبر الإنترنت دون الحاجة إلى وجود مقر إداري يتردد عليه العملاء، وتعتمد تلك البنوك على أحدث التقنيات التشفيرية، وذلك للحفاظ على خصوصية بيانات العملاء، ويعتبر أول بنك رقمي كامل تم تأسيسه على مستوى العالم وهو بنك Ally Bank عام 2009، وعلى مستوى البنوك الإسلامية، فقد أطلق بنك بوبيان أول بنك إسلامي رقمي عالمي عام 2021 باسم Nomo Bank.

ويوضح الشكل (1) تطور الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك المحلية بدولة الكويت
وذلك في شكل محطات رئيسية لأبرز الخدمات المصرفية الرقمية التي تعتبر تحولاً ملحوظاً في القطاع المصرفي.

شكل (1) تطور الخدمات المصرفية الرقمية في البنوك المحلية بدولة الكويت

المصدر: بتصرف من بنك الكويت المركزي، لمحة حول التحول الرقمي على الاستقرار المالي، الإصدار الرابع، سبتمبر – 2023.

أهم استراتيجيات التحول الرقمي

تعتمد استراتيجيات التحول الرقمي بشكل رئيسي على مجموعة من الإجراءات المتتابعة والتي يتم تنفيذها بمرونة، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة القطاع المصرفي وقطاع التكنولوجيا في نطاق التنفيذ. ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

تحديد الأهداف الواضحة

التي تبدأ من خلال تقييم الوضع الحالي وتحديد البيانات التي يجب الاحتفاظ بها أو حتى إتلافها بشكل استباقي.

تقييم الاحتياجات ووضع الخطط

يأتي ذلك من خلال تحديد الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف إلى الأعمال الرقمية، بالإضافة لوضع خطة تفصيلية، من خلال تحديد مجالات التركيز الرئيسية وتخصيص الأدوات والموارد المطلوبة، وتحديد الأطراف المسؤولة والإشرافية.

توجيه الموارد المالية والبشرية

وذلك يتطلب تحديد مقدار الأموال المخصصة لتنفيذ الابتكارات الرقمية وتطويرها، وتأهيل الكوادر البشرية كأحد ممكنات استدامة التحول الرقمي، وخاصة خبراء الأمن السيبراني لمواجهة التهديدات والعمل على سد الثغرات المتغيرة، مع التركيز على تهيئة أصحاب المصلحة للتحول الرقمي، سواء كانوا موظفين أو عملاء، أو جهات رقابية أو موردين وغيرهم والتأكد من مدى استعدادهم.

جاهزية البنية التحتية التقنية

وذلك من حيث جاهزية خوادم تخزين المعلومات، والحوسبة السحابية، وتأسيس المستودعات الرقمية المتقدمة وغيرها، والاستعداد لمواجهة التحديات أو الهجمات السيبرانية المتوقعة.

التطوير المستدام

من خلال تحديث الخطط التنفيذية باستمرار لكي تتلاءم مع التطورات التكنولوجية والمتطلبات المتغيرة في سياق العمل وتوقعات العملاء، مع المواكبة السريعة للتصدي للهجمات السيبرانية المتكررة.

مخاطر التحول الرقمي

برغم المزايا الكثيرة التي يحققها تطبيق التحول الرقمي في القطاع المصرفي، إلا أنه يوجد عديد من المخاطر والتحديات، من أهمها ما يلي:

المخاطر السيبرانية: يساهم التحول الرقمي في تجميع كميات ضخمة من البيانات، سواء كانت تلك البيانات تتعلق بالأفراد أو الشركات. ويعتبر الحفاظ على أمان هذه البيانات أمراً حاسماً. حيث يمكن لاختراق واحد الوصول إلى معلومة عديدة من العملاء، سواء عن طريق جرائم الاختراق الإلكترونية، أو الأخطاء الفردية.

مخاطر أمن المعلومات: أهمية حفظ الخصوصية وسرية البيانات في العصر الرقمي، خاصة مع تزايد مخاطر سرقة أو بيع البيانات الشخصية للمنافسين التجاريين أو غيرهم، وهو ما يحدث تأثيراً سلبياً على قطاع الأعمال بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

نقص الكفاءات وأصحاب الخبرات القادرين على إدارة التحول الرقمي داخل المؤسسات المصرفية، مما يعرقل جاهزيتها وقدرتها على التحول بشكل ملائم.

مقاومة التغيير من قبل العاملين في القطاع المصرفي، وقد تأتي غالباً من العاملين الذي لديهم مخاوف من العواقب الجديدة التي قد تظهر نتيجة الإنتقال إلى بيئة رقمية جديدة، وقد تتعلق هذه المخاوف بتحمل مسؤوليات جديدة أو التغير الجذري في طريقة أداء أعمالهم، أو المقاومة نتيجة عملية الإحلال التي يتسبب بها التحول الرقمي، والتي تودي في بعض الحالات إلى فقدان الموظفين لأعمالهم أو مناصبهم.

ارتفاع تكلفة البنية التحتية لأعمال التحول الرقمي، وخاصة أدوات وتقنيات التكنولوجيا الحديثة.

زيادة فرص الاحتيال والجرائم الإلكتروني، بسبب إتمام جميع العمليات بشكل رقمي، وبالتالي تعرض شريحة أكبر من العملاء للاحتيال الإلكتروني.

دوافع التحول الرقمي في البنوك

هناك عديد من الدوافع التي ساعدت القطاع المصرفي على التحول الرقمي، منهما:

1. **زيادة احتياجات العملاء والتغير في نمط متطلباتهم:** حيث يعتبر تحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء أحد دوافع التحول الرقمي، وذلك نظراً للاتساع الملحوظ في عمليات البيع والشراء، لتشمل التجارة الإلكترونية وكذلك عمليات البيع والشراء عبر الحدود، مما يجبر البنوك على إيجاد خدمات رقمية سهلة ومبتكرة، من أجل تسهيل عمليات البيع والشراء وتحويل الأموال وغيرها من الخدمات المتعلقة بالعملاء.

2. **تطور شركات التكنولوجيا المالية أو ما يعرف بـ Fintech:** هذا النوع من الشركات ساهم في تحول كبير في القطاع المصرفي، حيث تطورت من كونها شركات توفر حلولاً للخدمات المالية إلى شركات تنافسية تقدم خدمات مبتكرة ذات قيمة مضافة وبأسعار تنافسية.

3. **المنافسة المرتفعة بين البنوك:** حيث قامت البنوك بتقديم خدمات رقمية مبتكرة وتوجيه الاستثمار في أحدث التقنيات، لتطوير خدمات ومنتجاتها، بهدف الحفاظ على حصتها السوقية الحالية وزيادتها في المستقبل.

4. **توجه عديد من الدول بكافة أنظمتها إلى التحول الرقمي:** مما شكل ضرورة على الشركات والمؤسسات المالية لبذل مزيد من الجهد لمواكبة التوجهات الدولية في التحول الرقمي.

نماذج لاستراتيجيات البنوك في التحول الرقمي

اتخذت عديد من البنوك خطوات متقدمة وفعالية ضمن استراتيجيات التحول الرقمي، ومن أبرز تلك النماذج الآتي:

بنك الكويت المركزي

ضمن استراتيجية التحول الرقمي في بنك الكويت المركزي، وفي إطار القيام بالدور الرقابي بكفاءة عالية على جميع المؤسسات المالية من أجل ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي، اعتمدت استراتيجية التحول الرقمي على ستة محاور رئيسية تشمل ما يلي:

- تأسيس منصة بيانات متكاملة، لاستخلاص التقارير والمعلومات رقمياً لمساعدة البنك المركزي على اتخاذ القرارات السليمة.
- رؤية شاملة للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وذلك من أجل تحسين جودة المهام الرقابية الخاصة بالبنك المركزي لتصبح أكبر دقة وكفاءة.
- تقديم خدمات رقمية بأعلى درجات الكفاءة، لتعزيز التحول الرقمي وتقديم نموذج رقمي متميز لجميع البنوك.
- تعزيز القدرة على استشراف المستقبل من خلال تحليل عميق ودقيق للبيانات، وبالتالي تحقيق الريادة في التحول الرقمي على مستوى البنوك المركزية.
- استكشاف تقنيات مستقبلية ضمن منظومة عمل رقمية جديد.
- تطوير القدرات المتميزة، والعمل على توفير هيكل تنظيمي مرن يساهم في تسهيل إجراءات عمل البنك المركزي والتحول الرقمي للبنوك.

البنوك الكويتية المحلية

- قامت العديد من البنوك المحلية في إطار استراتيجية التحول الرقمي بإطلاق فروع رقمية مصرفية تقوم بتقديم خدماتها للعملاء – بدون أي كادر بشري – من سحب وإيداع وفتح حسابات مصرفية، وغير ذلك من العمليات المالية المصرفية.
- تمكن تطبيقات البنوك المحلية العملاء بإجراء العديد من المعاملات المصرفية مثل فتح حسابات وإصدار بطاقات وتحويل الأموال ودفع الفواتير والدفع عبر الهاتف المحمول وذلك بطريقة آمنة وسهلة وسريعة.
- تقدم العديد من البنوك المحلية تجربة مصرفية سهلة الاستخدام من خلال أجهزة الصراف الآلي التفاعلي «ITM»، والتي توفر مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية، منها السحب والإيداع والتحويل بين الحسابات الشخصية، وشراء سبائك ذهب.
- وفرت العديد من البنوك خدمات المحافظ الذكية (Digital Wallets) لتمكين العميل من الدفع عبر الهاتف المحمول بدون استخدام البطاقة المصرفية.
- التحول الرقمي وتقديم العديد من الخدمات والمنتجات المصرفية عبر القنوات الرقمية والتي توفر الوقت والجهد للعملاء والعاملين.
- قامت بعض البنوك بتأسيس وحدة مصرفية رقمية تابعة لها، والتي تقدم خدماتها المصرفية بشكل كامل عبر القنوات الرقمية دون الحاجة إلى وجود فروع تقليدية لها.

خاتمة

مما سبق عرضه، يظهر بشكل واضح مدى فاعلية ومساهمة التحول الرقمي في تسهيل وتطوير العمليات المصرفية، بالإضافة إلى تقليل نسبة التكاليف التشغيلية وتقليل إمكانية حدوث الأخطاء، كما أصبحت استراتيجيات التحول الرقمي من حيث تطوير البنية التحتية وتأهيل الكوادر البشرية وتهيئة أصحاب المصلحة وغيرها، واضحة المعالم بسبب انتشار أمثلة التحول الرقمي وظهور البنوك الرقمية بشكل كامل في عديد من الدول حول العالم، ولا يزال التحول الرقمي يبشر بكثير من الأساليب المتطورة في قطاع الخدمات المصرفية، بفضل استمرار التطور التكنولوجي المتسارع، ومع ذلك يحتاج التحول الرقمي إلى تعزيز الخطط الدفاعية المتطورة للتصدي للهجمات السيبرانية المتنوعة، التي لا تزال تشكل أحد مخاطر التحول الرقمي الرئيسية، التي تسعى البنوك المركزية باستمرار على تقليلها أو تجنبها، مما يساهم بدوره على استقرار القطاع المصرفي، ومن ثم القطاع المالي والاقتصادي.

Executive Board Assessment

Executive Directors agreed with the thrust of the staff appraisal. While noting the ongoing recession, Directors welcomed the emergence of recovery in the non-oil sector, moderating inflation, and the significant financial buffers, which provide a cushion against adverse shocks. They highlighted, however, that risks to the outlook are skewed to the downside and that the heavy reliance on oil underscores the need for sustained diversification efforts. Directors welcomed the authorities' focus on a transition to a more dynamic and diversified economy and emphasized the importance of a comprehensive and well-sequenced package of fiscal and structural reforms.

Directors underscored the need for fiscal consolidation over the medium-term to enhance fiscal sustainability and reinforce intergenerational equity. They called for a balanced approach underpinned by current expenditure rationalization and non-oil revenue mobilization, while increasing infrastructure investment. Directors highlighted the need to extend the CIT to all large domestic companies and adopt the GCC-wide VAT and excise taxes. They stressed the importance of containing the wage bill and phasing out energy and water subsidies, while protecting vulnerable groups.

Directors recommended further strengthening monetary transmission by deepening the interbank and domestic sovereign debt markets

Measures to improve the AML/CFT framework identified by the 2024 FATF Mutual Evaluation are crucial for strengthening governance

Directors encouraged the implementation of a Medium-Term Fiscal Framework to strengthen budget planning and execution and efforts to expeditiously enact the Financing and Liquidity Law to facilitate orderly fiscal financing.

Directors agreed that the exchange rate peg remains an effective nominal anchor for the economy. Noting that the restrictive monetary policy stance remains appropriate, Directors recommended further strengthening monetary transmission by deepening the interbank and domestic sovereign debt markets.

Directors welcomed that the financial sector remains stable and systemic risks have been prudently managed. They recommended replacing the unlimited guarantee on bank deposits with a limited deposit insurance framework to mitigate moral hazard. Phasing out bank lending rate caps could help to support efficient risk pricing.

Directors underscored the importance of comprehensive, well-sequenced reforms to enhance competitiveness and diversify the economy. Priorities include improving the business environment, enhancing transparency, and further opening the economy. Directors concurred that gradual labor market reforms would incentivize private sector-led growth. Measures to improve the AML/CFT framework identified by the 2024 FATF Mutual Evaluation are crucial for strengthening governance. Directors underscored the need for further progress on climate change adaptation and mitigation. They stressed the importance of addressing shortcomings in data provision, supported by Fund capacity development.

Directors recommended replacing the unlimited guarantee on bank deposits with a limited deposit insurance framework to mitigate moral hazard

IMF Executive Board Concludes 2024 Article IV Consultation with Kuwait

Directors underscored the importance of comprehensive, well-sequenced reforms to enhance competitiveness and diversify the economy

The Executive Board of the International Monetary Fund (IMF) has concluded the Article IV consultation with Kuwait. A press release issued by IMF outlined the main points highlighted during the consultation:

The economy remains in recession due to OPEC+ production cuts, but a recovery has begun in the non-oil sector, and inflation is moderating. Real GDP contracted by 3.6 percent in 2023, led by a 4.3 percent contraction of the oil sector given an OPEC+ production cut, and reinforced by a 1.0 percent contraction of the non-oil sector primarily reflecting lower manufacturing activity. More recently, real GDP contracted by 1.5 percent (y-o-y) in 2024Q2, driven by a further 6.8 percent contraction of the oil sector that was partially offset by a 4.2 percent rebound of the non-oil sector. Headline CPI inflation declined to 3.6 percent in 2023, reflecting lower core and food inflation. More recently, headline CPI inflation moderated further to 2.6 percent (y-o-y) in September 2024.

Lower oil prices and production have weakened the external and fiscal balances, while financial stability has been maintained. The external position remains strong, with the current account surplus moderating to 31.4 percent of GDP in 2023, and official reserve assets amounting to US$47.6 billion at end-2023, equivalent to 9.2 months of projected imports. The fiscal balance of the budgetary central government has weakened, swinging to a deficit of 3.1 percent of GDP in FY2023/24. Nonetheless, the fiscal balance of the general government—including estimated SWF investment income and SOE profit transfers—was 26.1 percent of GDP in FY2023/24. Credit growth slowed in 2023 given higher interest rates, but banks maintained

Directors underscored the need for fiscal consolidation over the medium-term to enhance fiscal sustainability and reinforce intergenerational equity

The economy is highly exposed to a variety of global risks through its oil dependence

strong capital and liquidity buffers, while NPLs remained low and well provisioned for.

The economy is projected to remain in recession under the baseline in 2024, then to recover over the medium term. Real GDP will contract by a further 2.8 percent in 2024 due to additional OPEC+ production cuts, then will expand by 2.6 percent in 2025 as the cuts get unwound. The incipient recovery of the non-oil sector will continue in 2024 alongside a pickup in real credit growth, with non-oil GDP expanding by 2.0 percent despite fiscal consolidation. Headline CPI inflation will continue to moderate to 3.0 percent in 2024 as excess demand pressure dissipates and imported food prices fall. The current account surplus will moderate further to 27.2 percent of GDP in 2024 as lower oil prices and production reduce the trade surplus. The fiscal deficit of the budgetary central government will increase to 6.6 percent of GDP in FY2024/25 as lower oil revenue more than offsets expenditure rationalization.

The risks around these baseline economic projections are skewed to the downside. The economy is highly exposed to a variety of global risks through its oil dependence, in particular to commodity price volatility, a global growth slowdown or acceleration, and the intensification of regional conflicts. Domestic risks are primarily associated with the implementation of fiscal and structural reforms, which could get further delayed or accelerated. These reforms are needed to diversify the economy away from oil, which would enhance its resilience and promote private investment.

5. Electrification boom ends OPEC

In 2025, with the writing on the wall on the forward demand picture since two-thirds of oil ends up as gasoline or diesel in cars and trucks, OPEC finds its relevance shrinking further and its multi-million barrel per day production limits irrelevant. “With some members already cheating production quotas to grab what income they can and export demand falling, a majority of members quickly realise the jig is up. Amidst the bickering and in-fighting, key members leave. This consigns OPEC to the ash heap of history. Former members max out production to ensure market share, driving a large drop in oil prices.”

Potential market impact

Crude oil slumps in price, a boon for airlines, chemical, paint and tire manufacturers and freight and logistics companies. But the market balances quickly and oil prices stabilise, as higher cost suppliers, especially in North America, shut down expensive shale oil production. Japanese carmakers find themselves in a desperate race to catch up with other EV players.

6. US imposes AI data centre tax as power prices run wild

In 2025, US power prices spike higher in several populated US areas, as the largest tech companies scramble to lock in baseload electricity supplies for their precious AI data centres. “This inspires popular outrage, as households see their utility bills skyrocket, aggravated by the huge spikes in power prices for electricity consumed at home during peak load periods in the evening. In response, many local authorities move in to protect political constituents, slapping huge taxes and even fines on the largest data centres in a move to subsidise lower power prices for households.”

Potential market impact

A massive boom in US investment in power infrastructure. Companies like Fluor rise on signing massive new construction deals. Tesla’s accelerating Megapack gets increasing attention. Long-term US natural gas prices more than double, a significant contributor to a more inflationary outlook.

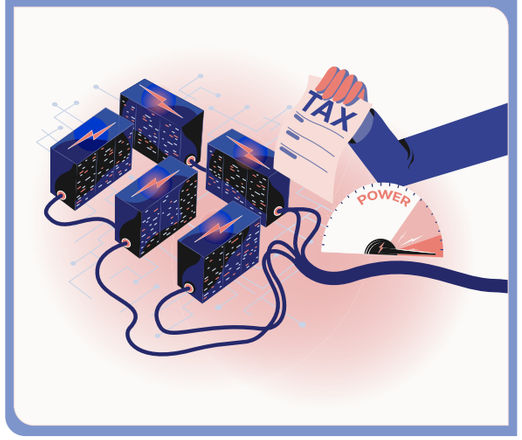

7. A natural disaster bankrupts a large insurance company for the first time

In 2025, a catastrophic storm and rainfall event in the US catches the insurance industry unprepared, inflicting damage stretching into many multiples of the USD 40 billion in claims linked to Hurricane Katrina in 2005. “One of the largest US insurers significantly underestimated the insurance risks from climate change, leading to underpriced policies in the affected region. With insufficient reserves to cover claims and inadequate reinsurance to mitigate the costs of this extreme event, panic spreads across the entire industry. A crisis unfolds, prompting government-level discussions on whether to bail out the failing company and the other walking wounded in the industry to prevent widespread risk contagion.”

Potential market impact

Berkshire Hathaway shares rise as Buffett’s company has enough capital to weather the panic and the company gains market share.

8. Pound erases post-Brexit discounts versus the Euro

In 2025, sterling rises through 1.27 versus the euro, the level it traded ahead of the Brexit referendum, thus erasing its entire post-Brexit vote discount. “The UK outlook is as constructive as ever in the post-Brexit era. That is, it is the most positive relative to the sick man of Europe, which is, well… Europe, or at least the core Eurozone countries, France and Germany. Fresh fiscal policy winds are blowing in the UK, where the new UK Labour government announced budget priorities ahead of 2025 that avoided the most growth-damaging types of tax hikes on income, while trimming the least productive public sector spending in moving to shrinking its deficits.”

Potential market impact

Encouraging domestic investment and a more robust growth outlook support sterling versus the flailing euro, seeing the Euro/Sterling rate fall as low as 0.7500, below the rate the day before the Brexit vote at 0.76. The UK FTSE 100 posts a strong performance.

Implications for markets and investors

While these predictions don’t represent Saxo Bank’s official market forecasts, they serve as a reminder for investors to account for all possible outcomes, even those that appear unlikely. The Outrageous Predictions aim to expand market participants’ perspectives and prepare them for unexpected scenarios.

Saxo's 2025 Outrageous Predictions:

1. Trump 2.0 blows up the US dollar

In 2025, the new Trump administration overhauls the entire nature of the US relationship with the world, slapping massive tariffs on all imports, while slashing deficits with the help of an Elon Musk-run Department of Government Efficiency (DOGE). “The implications for the US dollar are dire for trade around the world, as it cuts off the needed supply of dollars to keep the wheels of the global USD system turning, ironically risking a powerful spike higher in the US dollar. Instead, safety valves are found, as global financial actors scramble for alternatives.”

Potential market impact

The crypto market quadruples to more than $10trn, the US dollar falls 20% against major currencies and 30% versus gold. The US economy continues to reflate, but wages keep up with goods inflation, as production resources reshore to the US, giving US exporters an advantage.

2. Nvidia balloons to twice the value of Apple

In 2025, Nvidia’s success is supercharged further with the availability in volume of its revolutionary 208-billion transistor Blackwell chip, a chip that drives up to a 25-fold increase in performance of AI calculations per unit of energy consumed relative to the prior H100 generation. “With the intensifying AI arms race as no giant or even government wants to be left behind, and as AI data centre electricity costs have soared, the insatiable demand for the more powerful and yet less power-hungry Blackwell chips sees Nvidia taking the crown as the most profitable company of all time.”

Potential market impact

Nvidia shares trade well north of $250, before the market begins to question its potential to grab an ever-greater share of corporate profits, and as unwelcome regulatory scrutiny on its monopoly status tempers the outlook.

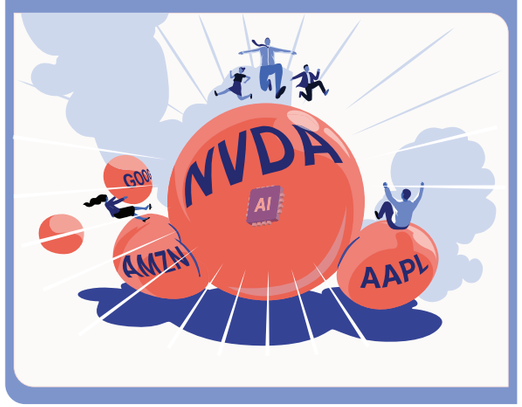

3. China unleashes CNY50trn ($7trn) stimulus to reflate economy

In 2025, China makes a bold bet that reflation is the only answer and thinks it can manage the inflationary risks as it unleashes a gargantuan set of fiscal initiatives that add up to promises of more than CNY50trn (about $7trn) in 2025 and the following years.

“Much of the spending goes directly into consumers’ pockets via e-CNY digital currency, so that it will be injected straight into the economy rather than to pay off debt. China also adds heavy doses of social engineering in its stimulus, incentivising companies to reduce working hours to improve quality of life. This boosts leisure time, consumption, company formation, family formation and childbearing.”

Potential market impact

A strong reflationary impact in China and the world, outperformance of EM relative to DM and China in particular, higher commodity prices globally, a stronger Chinese renminbi.

4. First bio-printed human heart ushers in new era of longevity

In an unprecedented scientific breakthrough, 2025 sees researchers successfully bio-print a fully functional human heart, using advanced 3D bioprinting technology. “Starting with high-resolution CT scans, scientists create an intricate digital model capturing every minute detail of the heart’s complex structure. This model serves as the blueprint for a state-of-the-art 3D bioprinter, which meticulously layers human stem cells and biodegradable scaffold materials to construct the organ with remarkable precision.”

Potential market impact

The success in bio-printed organs sees growth expectations jump for the biotechnology and 3D printing sectors. Most companies in this space are in the start-up phase, but watch for a rash of IPOs in the space. More generally, this surge in innovation and investment could reshape the healthcare industry, leading to improved patient outcomes and significant economic growth.

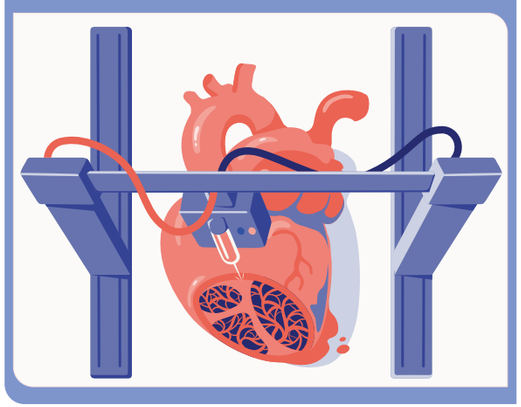

أ. د/ فايز عبد الله الكندري
المستشار القانوني العام لمجموعة بنك بوبيان

أ. د. فايز عبدالله الكندري المستشار القانوني العام لمجموعة بنك بوبيان، وهو بروفيسور القانون الخاص بكلية الحقوق – جامعة الكويت، ومحام أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية. وتولى رئاسة لجنة التظلمات في هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ 2015 عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم 706 لسنة 2015 - 2024. كما تولى رئاسة لجنة المستشارين القانونيين في اتحاد مصارف الكويت (2020 – 2021).

وسبق للدكتور فايز الكندري أن شغل منصب رئيس المكتب الثقافي بسفارة دولة الكويت بباريس - وزارة التعليم العالي (2008-2010). وعمل مستشاراً للشئون القانونية لوزير الإعلام (يوليو 2005 - 14 أغسطس 2008). وشغل العديد من المناصب بجامعة الكويت، حيث شغل منصب عميد شئون الطلبة بعمادة شئون الطلبة (2004 – 2008). كما شغل منصب مساعد عميد شئون الطلبة بعمادة شئون الطلبة (2001-2003). كما عمل مستشار قانوني لإدارة المشاريع الإنشائية الكبرى (2001-2003). ومدير مركز تصنيف وبرمجة الأحكام القضائية (1998-2000). وشغل منصب مدير الإدارة القانونية (1997 - 2000).

وشارك أ.د. فايز الكندري في إعداد وصياغة العديد من التشريعات واللوائح التنفيذية، من خلال المشاركة (بالحضور والمناقشة وإبداء الملاحظات) في أعمال واللجان البرلمانية في مجلس الأمة (اللجنة التعليمية اللجنة المالية اللجنة الصحية...) واللجان والجهات الحكومية لمناقشة عدد من مشاريع ومقترحات القوانين بشأن: لجنة إعداد وتهيئة البيئة التشريعية والتنفيذية اللازمة لإعادة هيكلة التمويل العقاري، لجنة إعداد اللائحة التنفيذية لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص القانون رقم (116 لسنة 2014)، لجنة مراجعة القانون المدني الصادر بالمرسوم بالقانون رقم 67 لسنة 1980، تعديلات على قانون العمل، مشروع قانون التسوية والصلح الوقائي والإفلاس، تعديلات على قانوني صندوقي المتعثرين والمعسرين، قانون التوثيق، تعديلات على قانون المرافعات المدنية والتجارية، تعديلات على قانون الشركات وهيئة أسواق المال).

أ. د. فايز عبدالله الكندري حائز على العديد من الجوائز فهو حائز على جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - جائزة الإنتاج العلمي لعام 2006 «في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية». وحائز على لقب أفضل محامي في مجال الأعمال والاستثمار في منطقة الشرق الأوسط – دولة الكويت – LEGAL 500 MIDDLE EAST. GC POWER LIST / 2017.

وحائز على لقب أفضل شخصية قانونية في قطاع البنوك 2020 / 2021 - 2021/ 2022 مجموعة مصرفي - دولة الكويت.

أ.د. فايز الكندري حائز على درجة الماجستير والدكتوراه بدرجة امتياز مع مرتبة الشرف الأولى – فرنسا. وله العديد من المؤلفات العلمية والأبحاث في مجال التخصص آخرها مؤلف «التأمينات العينية في القانون الكويتي: الرهن الرسمي – الرهن الحيازي – حقوق الامتياز».

Saxo launches its 2025 Outrageous Predictions

Saxo, the leader in online trading and investment, announced its annual Outrageous Predictions for 2025 today.

Saxo's annual Outrageous Predictions is a series of events that, while highly unlikely, could just happen. If they did, they would send shockwaves across financial markets. They are not Saxo's official forecast but are meant to spark discussions and challenge consensus.

"The Saxo Outrageous Predictions are not exactly news and not exactly real—at least not yet. While we don't know which stories will drive the global economy in the coming year, our 2025 predictions, from Nvidia trouncing its Mag 7 peers to the fall of OPEC, from a bold bet on reflation in China to a great leap forward in biotech, are just as promised: outrageous," says Chief Macro Strategist John Hardy.

لنكن على راية

عودهم من صغرهم على التوفير
والادخار لتحقيق أهداف مالية أكبر
وطموحات شخصية أبعد.

الحملة التوعوية المصرفية

بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT

اتحاد مصارف الكويت
Kuwait Banking Association